مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

عينٌ على الأقصى

تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه ما بين 2012/8/1 و 2013/8/1

تصدره مؤسسة القدس الدّولية - التقرير السابع

2013



تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه

ما بين 2012/8/1 **و**2013/8/1

المشاركون في إعداد التقرير
«وفق ترتيب الفصول»

زياد الحسن
محمد أبو ليلا
براءة درزي
عبدالله ابحيص

مراجعة وتحرير
هشام يعقوب

إدارة الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية

2013

عَيْنٌ عَلَى الأَقْصَى

بسم الله الرحمن الرحيم



تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى

ما بين 2012/8/1 – 2013/8/1

ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريرًا دوريًا يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الإسرائيلي تجاهه. ويعدّ هذا التقرير السابع في هذه السلسلة وهو يوثّق الاعتداءات على الأقصى ما بين 2012/8/1 و2013/8/1. ويحاول التقرير تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربة شاملة تناقشه من أربعة جوانب:

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والديني والقانوني.

ثانيًا: مناقشة تفصيلية لكل أعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه تبيّن مسارها وتطورها على مدار السنة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى الكشف عن تفاصيلها ومراميها استنادًا إلى أحدث ما يتوافر من المعلومات التي تظهر سعي الاحتلال إلى تأسيس مدينة يهودية تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها ويخلق بنية تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعلي داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته عبر رصد اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية والمتطرفين اليهود والأجهزة الأمنية واستقراء مسارات ومآلات كل منها، وتبيان معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته ألا وهو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في أقرب فرصة ممكنة. ويرصد التقرير كذلك المنع الدائم لترميم مرافق المسجد خلال فترة التقرير، والتقييد المستمر لحركة موظفي الأوقاف الذين يشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة ومنعها من أداء مهامها تمهيدًا لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد لمصلحة سلطة الآثار الإسرائيلية. علاوة على ذلك،

يعرض التقرير التحكم في الدخول إلى المسجد ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين وفق مناطق تواجدهم، وأعمارهم.

رابعًا: رصد ردود فعل أهم الأطراف المعنية بأوضاع المسجد الأقصى وتفاعلها معه.

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

1. الموقف السياسي:

مع الصعود المتواصل لليمين الصهيوني إجمالاً، كانت جماعات «المعبد» تقترب شيئًا فشيئًا من صناعة القرار السياسي، وقد شكلت حكومة نتنياهو الأولى عام 1996 انبعاثًا جديدًا لها، وجاءت حكومة شارون عام 2001 لتشكل انطلاقتها الحقيقية. واستمر تصاعدها حتى انتخابات 2009 حين بات لهذه الجماعات ولأول مرة مجموعة ضغط مكونة من 6 نواب داخل برلمان الاحتلال «الكنيست».

> شهدت الفترة التي يغطيها التقرير صعودًا سياسيًا لداعمي بناء «المعبد» الذين باتوا يشكلون كتلة ليست بصغيرة في برلمان الاحتلال وفي الحكومة ما يجعلهم أقرب إلى تحقيق مشروعاتهم في ما عنى الأقصى

خلال الفترة التي رصدها التقرير، انتقلت الجماعات المنادية ببناء «المعبد» مكان المسجد الأقصى، من كونها تملك جماعة ضغط متوسطة التأثير داخل الكنيست، إلى امتلاك كتلة دافعة ومؤثرة على مستوى المواقع القيادية في الحكومة وفي «الكنيست» خلال الانتخابات التي جرت في 2013/1/22، وباتت هذه الكتلة الدافعة تتكون من 7 نواب، يحتل 5 منهم مواقع حكومية كوزراء أو نواب وزراء، ويحتل سادسهم موقع نائب رئيس «الكنيست»، في ما تترأس السابعة لجنة الداخلية والأمن فيه، وبذلك باتت جماعات «المعبد» أقرب إلى سدة القرار التنفيذي من أي وقت مضى في تاريخ الصهيونية.

في الوقت عينه، واصل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تأييده المعلن لبناء «المعبد»، ولخطط معينة تتعلق بتهويد محيطه مثل خطة شرانسكي التي أعلن تأييده لها في 2013/4/23، وشارك في فيلم ترويجي لقناة ترفل الأمريكية دعا فيه لزيارة الأنفاق تحت المسجد، وقدم فيه شروحات عن «المعبد» المزعوم.

واصلت مؤسسات «المعبد» تصعيد جهدها الإعلامي للترويج لهدم المسجد الأقصى وبناء «المعبد» على أنقاضه، لكن اللافت خلال هذه الفترة كان دخول جهات وقنوات حكومية على خط هذا الجهد الإعلامي، إذ نُشر في 2013/1/30 فيلم ترويجي قصير أنتجته الخارجية الصهيونية، وكان نائب وزير الخارجية في حينه داني أيالون بطل هذا الفيلم وظهر فيه مشهد تهدم فيه قبة الصخرة ويظهر «المعبد» المزعوم في مكانها، وفي 2013/6/15 نشرت القناة الثانية الرسمية تقريرًا دعائيًا حول «تقدم العمل لبناء «المعبد» روجت فيه لأعمال مؤسسات «المعبد»، أما في 2013/7/21 فقد نشرت هذه المؤسسات برنامجًا ثلاثي الأبعاد للترويج والدعوة لاقتحام الأقصى صورت فيه شخصيات داخل الأقصى تصويرًا حقيقيًا من بينها وزير الإسكان الصهيوني أوري أريئيل.

هذه التطورات السياسية تأتي في ظل تأييد مستمر لمطالب هذه الجماعات على مستوى المجتمع الصهيوني، وقد جاء استطلاع الرأي الذي نشرته الصحف الصهيونية في 2013/7/12 ليؤكد ذلك، إذ أبدى 59% من المستطلعة آراؤهم تأييدهم لتقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا بين المسلمين واليهود.

2. الموقف القانوني:

في ظل محدودية نفوذ جماعات «المعبد»، وفي ظل تحفظ المستوى السياسي الصهيوني على تبني قانون التقسيم لتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى بشكل معلن خوفًا من عواقبه، كانت منظمات «المعبد» قد انتهجت مسارًا قضائيًا لتعديل تفسير القانون الإسرائيلي القائم حول الأماكن المقدسة، وقد حققت عبر هذا المسار «إنجازات» متتالية تمثلت على الأرض بالسماح لليهود بدخول المسجد أفرادًا وجماعات، وبإعادة تعريف مهمة الشرطة الإسرائيلية من منع دخول اليهود إلى المسجد إلى تسهيل وحماية اقتحام اليهود للمسجد، وتقييد دخول المسلمين بالمقابل.

في ظل التحفظ السياسي الصهيوني على تبني قانون لتقسيم المسجد الأقصى تمكنت منظمات «المعبد» من تحقيق «إنجازات» متتالية عبر سلوك المسار القضائي الذي يميل إلى تأييد «حق» اليهود في الاقتحامات



ويبدو أن هذا المسار قد أفضى إلى أقصى ما يمكنه تحقيقه، وهذا ما أوضحته القاضية المتقاعدة من المحكمة العليا داليا دورنر في 2013/6/27 حين أكدت تأييدها لمبدأ صلاة اليهود في الأقصى، لكنها أوضحت أن تحقيق ذلك يقع خارج صلاحيات المحكمة، في توجيه ضمني لجماعات «المعبد» بالمطالبة بتشريع قانون جديد، وهو أمر كانت هذه الجماعات قد بدأته بالفعل كانت جماعة الضغط داخل البرلمان السابق قد قدمت مشروع قانون لتقسيم الأقصى في 2012/8/9 تخصص فيها 9 ساعات لصلاة اليهود مقابل 9 ساعات لصلاة المسلمين يوميًا، وإغلاق المسجد أمام أتباع كل ديانة في أعياد الديانة الأخرى، وكان رئيس «الكنيست» قد اضطر إلى استخدام صلاحياته لسحب هذا القانون من التداول خوفًا من تداعياته الكارثية، ورغم عودة جماعات «المعبد» إلى الكنيست بنفوذ أكبر، إلا أنهم لم يعيدوا طرح هذا القانون للتصويت حتى صدور هذا التقرير، وفضلوا استخدام نفوذهم الجديد في التأثير على أجهزة الدولة لتغيير قواعد الدخول إلى المسجد أملاً في الوصول إلى وضع ميداني يجعل مفاعيل هذا القانون أمرًا واقعًا، وحينها لا يبقى أمام إقراره عائق.

لقد شهدت فترة التقرير شواهد كثيرة على إدخال مضامين هذا المشروع للتطبيق رغم عدم مناقشته أو إقراره، وقد بدأت الشرطة الإسرائيلية بإغلاق المسجد أمام اليهود في الأعياد والمناسبات الإسلامية مثل ذكرى الإسراء والمعراج في 2013/6/6 أو خلال شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، لبناء شرعية لمبدأ حرمان المسلمين من الدخول في أعياد اليهود مستقبلاً، ولدفع هذه المجموعات لاستخدام نفوذها والضغط نحو مزيد من التغيير في قواعد الدخول في تبادل للأدوار بات معتادًا ومألوفًا، وهذا ما مارسته هذه الجماعات بالفعل، ويبدو أنها في طريقها لتحقيق مزيد من المكاسب فيه، فهي تطالب اليوم بدخول اليهود إلى الأقصى من جميع أبوابه وليس من باب المغاربة فقط، وتطالب بمزيد من التسهيلات والحماية في اقتحامها للمسجد خصوصًا في ما خصّ أداء الشعائر وتقديم القرابين فيه.

وبالتوازي مع هذا المسار، بدأت لجنة الداخلية والأمن بالكنيست دراسة مسودة مشروع جديد بسقف أدنى من مسودة التقسيم التي سبقت الإشارة إليها، بشكل يضمن ويسهل دخول اليهود بشكل دائم إلى المسجد، دون أن يشير بالضرورة إلى منع المسلمين من الدخول، وقد شكلت في 2013/5/8 لجنة مصغرة لصياغة مشروع القانون برئاسة موشيه فيغلين، نائب رئيس «الكنيست».

3.الموقف الديني:

لطالما كان موقف الحاخامية التقليدية، التي تسيطر على المؤسسة الدينية الرسمية في الدولة الصهيونية، يرى استمرار منع دخول اليهود إلى المسجد الأقصى، أو ما يسمونه «جبل المعبد»، وذلك لثلاث أسباب دينية: لعدم معرفة موضع «قدس الأقداس» بشكل دقيق، وهو موضع لا ينبغي لعامة اليهود دخوله، كما أن معظم يهود العالم ليسوا أطهارًا بالمعنى الديني للكلمة، علاوة على أن بناء «المعبد» وفق اعتقادهم مرتبط بمجيء المخلص ليبنيه بنفسه وليسمح لليهود بدخوله. منذ تأسيس الدولة الصهيونية وهذا الاجتهاد الديني هو الغالب، باستثناء معارضة من مرجعيات دينية هامشية التأثير، لكن مع صعود الجماعات المنادية بدخول اليهود إلى المسجد الأقصى وببناء «المعبد» على أنقاضه بدأت مرجعيات يهودية كثيرة تنتقل إلى خانة المؤيدين لمطالب هذه الجماعات، وقد شهد العقد الأول من القرن الحالي انتقال معظم المرجعيات الدينية القومية (التي تؤمن بالصهيونية) للقول بوجوب دخول اليهود إلى المسجد الأقصى، بينما حافظت الحاخامية الرسمية على موقفها الرافض لذلك، ولا يتوقع أن تشهد الفترات التالية أي تغير أساسي في هذه الاصطفافات.

كان الحدث الأبرز على المستوى الديني تشكيل ما يعرف بـ «الائتلاف من أجل المعبد» حيث بات يصدر الدعوات إلى اقتحام المسجد الأقصى

هذا المسار يذكر بموقف الحاخامية التقليدية من الصهيونية ذاتها، فهي كانت ولا تزال ترفض الفكرة الصهيونية وتراها مناقضة للتوراة، لكنها في الوقت عينه تتعايش معها بل وتتولى المؤسسة الدينية الرسمية للدولة الصهيونية، وهو سلوك من المتوقع أن نراه أمام المنادين بدخول اليهود للأقصى وببناء «المعبد» مكانه، فمن المتوقع أن تتعايش الحاخامية الرسمية معهم وأن لا تعاديهم وأن لا تلجأ لمحاربة فكرتهم، وهذا ما سيكسبهم المزيد والمزيد من المؤيدين حتى بين أتباع الحاخامية التقليدية أنفسهم.

معظم التطورات في الفترة التي رصدها التقرير تركزت على المطالب الدينية العملية للمنادين بدخول اليهود للمسجد، ففي 2013/3/21 كشف عن قيام مؤسسات «الائتلاف من أجل المعبد» بتدريب أتباعها على طريقة تقديم قرابين الفصح اليهودي في المسجد الأقصى في سعي لممارسة ذلك

عمليًا في المسجد، وفي 2013/5/27 قدمت هذه المؤسسات طلبًا لوزير الأديان الصهيوني بممارسة شعيرة إنارة الشموع داخل قبة الصخرة، في محاولة لتكريسه مرجعية في شؤون المسجد. لكن يبقى التطور الأبرز لقد شهدت الفترة التي يرصدها التقرير ولادة اتحاد تنسيقي بين المؤسسات العاملة لتهويد المسجد الأقصى وبناء «المعبد» مكانه، وبدءًا من 2013/3/21 باتت دعوات الاقتحام تصدر عن «الائتلاف من أجل المعبد»، الذي أطلق في الوقت عينه حملة ضغط على الحكومة مطالبًا بـ«فرض السيادة الإسرائيلية» على المسجد الأقصى. وقد دعا النشاط المتزايد لهذه المؤسسات جمعية «عير عميم» الإسرائيلية إلى عقد ندوة دراسية حولها، تكشّف خلالها أن عدد المؤسسات المسجلة بهذه الغايات بات 19 جمعية، وأنها تحظى ومنذ عدة سنوات بدعم حكومي لموازناتها، علاوة على الاحتضان والدعم السياسي، والتنسيق مع جهاز «الشاباك» الذي كان يشجع هذه الجماعات على اقتحام الاقصى لتقوية موقف الأجهزة الأمنية كما ذكر الحاخام يهودا غليك في ندوة عقدتها جمعة «عير عميم» في 2013/6/2.

ثانيًا: الحفريات والبناء أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

1. الحفريات:

كما أشار تقرير «عين على الأقصى» السادس، لم تعد زيادة عدد الحفريات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى دولة الاحتلال بعد أن تشعبت وانتشرت في الجهات الغربية والجنوبية والشمالية للمسجد. وانتقلت عوضًا عن ذلك إلى مرحلة العمل على ترميم المواقع القديمة وتأهيلها لاستقبال الزوار علاوة على تجهيز البنى التحتية اللازمة لتحويل «المدينة اليهودية التاريخية» التي يبنيها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه إلى المزار السياحي الأول في دولة الاحتلال. وقد شهد العام الماضي استكمال العمل في 5 مواقع للحفريات، ليستقرّ عدد الحفريات تحت الأقصى وفي محيطه على 47 حفرية: 25 منها في الجهة الغربية، و17 منها في الجهة الجنوبية، و5 في الجهة الشمالية.

> بقي عدد الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه 47 حفرية، مع ملاحظة تنشيط العمل في 5 منها، وحدوث انهيارات أرضية في شوارع القدس نتيجة الحفريات، كما انشغل الاحتلال بعدد من المخططات الرامية لتهويد منطقة البراق

أ. حفريات الجهة الغربية:

بلغ عدد الحفريات في الجهة الغربية 25 حفرية يعمل الاحتلال على ربطها في ما بينها لتشكل شبكة من المزارات والمواقع الدينية والأثرية التي تستقطب السياح ضمن الجولات التي تنظمها السلطات الإسرائيلية لزوار «مدينة داود». وخلال فترة التقرير عمل الاحتلال على تحويل الفراغات في باب المغاربة إلى كنس للمصليات اليهوديات.

ب. حفريات الجهة الجنوبية:

يبلغ عدد الحفريات في الجهة الجنوبية للأقصى 17 حفرية يهدف الاحتلال من وراءها إلى بناء مدينة يهودية أثرية يزعم أنها «مدينة الملك داود». وتشرف جمعية «العاد» الاستيطانية على الحفريات في هذه الجهة الحفريات إذ أعلنت أنها أنجزت ما يقارب الـ 55% من مشروع بناء «مدينة داود». وخلال فترة تغطية التقرير حصلت العديد من الأحداث المهمة أبرزها الانهيارات التي كشفت عن الحفريات المتواصلة أسفل بيوت المقدسيين والتي يبلغ طولها حوالي الـ 600 متر وتبدأ من منطقة حي سلوان لتصل الى الطرف الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك.

كما استكملت سلطات الاحتلال حفرياتها وبشكل متسارع في منطقة القصور الأموية، حيث توسعت أذرع الاحتلال في رقعة الحفريات وتعميقها في منطقة قصور الخلافة الأموية التي يسعى الاحتلال إلى تحويلها بالكامل إلى مسارات و «مطاهر للهيكل المزعوم» ضمن ما يعرف بالحدائق التواراتية- التلمودية حول الأقصى والبلدة القديمة.

ج. حفريات الجهة الشمالية:

انتشار الحفريات في الجهة الشمالية للأقصى محدود مقارنة بالحفريات في الجهة الغربية والجنوبية. وقد بلغ عددها 5 حفريات لم ينته العمل فيها بعد. وخلال فترة التقرير استكمل الاحتلال الحفريات في مغارة الكتان الواقعة بين بابي العمود والساهرة على حدود السور الشمالي للبلدة القديمة. وقد وسّعت ما يسمى «سلطة الآثار الإسرائيلية» في حفر الأنفاق وتوسيع رقعتها في مغارة الكتان على مساحة 9000 متر مربع وعلى امتداد نحو 250 متر في عمق أفقي أسفل البلدة القديمة بالقدس حيث تصل إلى حارة السعدية..



2. البناء ومصادرة الأراضي في محيط المسجد الأقصى:

تهدف دولة الاحتلال من خلال البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه إلى تعزيز الوجود اليهودي في المسجد بشكلٍ خاص ومدينة القدس بشكلٍ عام، إمّا من خلال إضفاء الطابع اليهودي على المحيط، أو من خلال اتخاذ هذه الأبنية كمراكز انطلاق لاستهداف المسجد الأقصى مثل استعمالها كمراكز للتجمّع لاقتحام المسجد، أو استخدامها للتغطية على أعمال الحفريّات، أو لتعزيز الوجود الأمني في المسجد.

ومن أبرز التطورات خلال الفترة التي يغطيها التقرير المخططات الموضوعة على طاولة البحث من أجل المصادقة عليها من قبل حكومة الاحتلال، أبرزها ما يحاك في منطقة البراق ومن ضمنها «مخطط شرانسكي» والذي يقضي ببناء مسطح علوي على مساحة 500 متر مربع في المنطقة الممتدة من الزاوية الجنوبية الغربية لجدار المسجد الأقصى وحتى باب المغاربة.

ومخطط شموئيل ربينوفيتش والقاضي بتوسيع ساحة البراق والمخصصة للنساء اليهوديات. إضافة إلى ذلك، تعمل دولة الاحتلال على تنفيذ مخطط «بيت شتراوس» من أجل بناء كنيس يهودي ومركز شرطة عملياتي متقدم ومرتبط بالأنفاق أسفل المسجد الأقصى، وقاعة استقبال كبيرة ومداخل عريضة ومتعددة لزوار النفق الغربي وعشرات الوحدات الصحية وغرف تشغيل وصيانة.

والتحول الأكثر بروزًا خلال فترة تغطية التقرير، هو إقرار مخطط زاموش التهويدي والذي ينص على إقامة العديد من القطارات الهوائية التي تسهل وصول السياح من جميع المناطق المحيطة بالقدس القديمة وربطها في منطقة حائط البراق.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

بالتوازي مع المحاولات المحمومة لتشريع اقتحام المسجد الأقصى، والجهد المتنامي في هذا الصدد على المستوى الديني والسياسي والقانوني، فإن النهج المتّبع في الاقتحامات يوحي بالمساعي إلى تكريس أمر واقع لا يضيره تأخر التشريع أو غيابه. واقتحامات المسجد الأقصى تتوالى وتتكرر على المستوى الرسمي والأمني دون أن تهدأ على صعيد المتطرفين إلا لمامًا وذلك عندما ترتأي شرطة الاحتلال منعها في حال اقتضت ذلك «الضرورات الأمنية». والاقتحامات إن «هدأت»، فإن ضوضاء الاعتراضات على منعها توازي جلبة الاقتحامات ذاتها، إذ إن «حق» اليهود في الصلاة بحرية على المحك، كما يدّعي مناصرو الاقتحامات والداعون إليها.

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير تزايد وتيرة الاقتحامات والتصريحات ولا سيما على المستوى الرسمي كما كُشف عن دور متقدم لأجهزة الأمن في تشجيع الاقتحامات ما يعكس الاتجاهات المستقبلية في دولة الاحتلال في ما عنى المسجد الأقصى وقضية «المعبد»

وفي عموم المشهد، فقد تكررت خلال الفترة التي يغطيها التقرير اقتحامات المسجد الأقصى من قبل أعضاء في «الكنيست» ووزراء في حكومة الاحتلال، وقد شهد الاثنان تنامي حضور الدعاة إلى بناء «المعبد» وتشريع «حق» اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى. وبدت الاقتحامات مشفوعة بالتصريحات التي تدعو إلى إطلاق الحرية لليهود وعدم منعهم من اقتحام المسجد دافعًا لتنفيذ المزيد من الاقتحامات من قبل المتطرفين اليهود ولم تهدأ وتيرة اقتحامات المتطرفين إلا في ظروف محدودة ومحددة، في ما تمكّن المرابطون في المسجد الأقصى في بعض المناسبات من إفشال بعض الاقتحامات، أو حمل الشرطة على منعها وذلك بسبب حالة التأهب التي أبدوها للتصدي للاقتحامات، لا سيما عشية المناسبات اليهودية التي يتهافت فيها المتطرفون على اقتحام المسجد الأقصى.

1. اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير انتخابات «الكنيست» التاسعة عشرة والتي انبثقت عنها حكومة الاحتلال الثالثة والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو. وقد كشفت الانتخابات التشريعية والتشكيلة الحكومية التي انبثقت عنها، عن تنامي الحضور السياسي لداعمي الاقتحامات، وتطور الاحتضان الرسمي لفكرة «المعبد».

وقد سجلت فترة الرصد تصاعد الاقتحامات والتصريحات على المستوى الرسمي لتشكل بذلك رافعة لاقتحامات المتطرفين اليهود ولتعكس تمسكًا بفكرة «المعبد» من جهة، وتململاً من التضييقات والقيود المفروضة على وصول اليهود إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه بحرية، من جهة أخرى.

وكان من أبرز الاقتحامات على المستوى الرسمي اقتحام النائب في «الكنيست» أوري أريئيل، وهو وزير الإسكان في الحكومة الحالية، في 2012/10/15، وعضو «الكنيست» السابق ميخائيل بن آري في 2013/5/14 بمناسبة «عيد نزول التوراة»، وكذلك اقتحامات متكررة نفذها النائب الليكودي موشيه فيجلن أحدها في 2013/2/5 بمناسبة افتتاح الدورة التاسعة عشرة لبرلمان الاحتلال، وكذلك في 2013/3/4 عندما حاول اقتحام مسجد قبة الصخرة.

كذلك اقتحمت النائب تسيبي حوتوفلي المسجد الأقصى في 2013/5/26 وذلك عشية زواجها، وإذ قالت حوفبلي إن «الصعود إلى جبل المعبد عشية زواجها مهم لها»، فإنها أملت أن يكون لكل يهودي الحق في الدخول إلى المكان بحرية، لتتساوق بذلك مع سائر التصريحات الرسمية التي يدلي بها السياسيون في دولة الاحتلال. ومن أهم التصريحات، وهي ليست بقليلة، دعوة وزير الإسكان أوري أريئيل في 2013/7/5 إلى «إعادة بناء المعبد في جبل المعبد»، إذ على الرغم من بناء العديد من المعابد الصغيرة، أي الكنس، فإن ثمة حاجة إلى بناء المعبد الحقيقي»، وفقًا لأريئيل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دعا فيجلن اليهود إلى التوجه بالآلاف إلى المسجد الأقصى في ما دعا إيلي بن داهان، نائب وزير الأديان، إلى «شد الرحال» إلى «جبل المعبد» كردٍّ على منع الشرطة للمتطرفين والشخصيات الرسمية من اقتحام الأقصى والصلاة فيه.

2. اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود

لا يشكل منع الشرطة لليهود من اقتحام المسجد الأقصى إلا حالات نادرة واستثنائية، فالمتطرفون يستبيحون الأقصى بشكل شبه يومي، تحميهم شرطة الاحتلال وتسهل اقتحامهم. والاقتحامات التي تتوالى على المسجد الأقصى تتزايد بشكل ملحوظ في المناسبات والأعياد اليهودية، وإن كان الاتجاه المعتمد مؤخرًا من قبل سلطات الاحتلال يقضي بمنع الاقتحامات في أيام الأعياد اليهودية وذلك بسبب حالة الترقب المرتفعة لدى المرابطين والمصلّين المسلمين. وفي حين منعت الشرطة

الاقتحامات كليًا يوم 2013/6/6 الذي صادف يوم الإسراء والمعراج لدى المسلمين، وفي ما يسمى ذكرى «خراب المعبد» في 2013/7/16، وفي أواخر شهر رمضان المبارك، فإن الاقتحامات لم تهدأ خلال فترة الرصد، ومن أبرزها:

أ. في 2013/3/27 اقتحم المسجد الأقصى حوالي 164 متطرفًا وفي 3/28 اقتحمه حوالي 260 متطرفًا في أجواء الاحتفال بعيد الفصح العبري. كما دنس حرمة حائط البراق في 2013/3/28 ما يزيد على 10 آلاف من الحريديم (المتديّنين اليهود) بمشاركة كبار الحاخامات وأدوا الشعائر التلمودية بمناسبة الفصح العبري.

ب. في أجواء الذكرى الخامسة والستين لنكبة فلسطين دنّس حائط البراق وجواره في 15-2013/4/16 حوالي 3000 متطرف يتقدمهم عدد من الحاخامات وقيادات من حزب البيت اليهودي.

جـ. اقتحم المسجد الأقصى حوالي 180 متطرفًا في 2013/5/8 بالتزامن مع الذكرى السادسة والأربعين لاستكمال احتلال القدس. وقد أدى المقتحمون شعائر وصلوات تلمودية وتوراتية خاصة عند منطقة السور الشرقي للأقصى – منطقة باب الرحمة في ما أدت مجموعة من 20 مستوطنًا شعائر «الانبطاح المقدس» في مقابل قبة الصخرة.

3. اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية

بموازاة الوجود العسكري في المسجد الأقصى المتمثل في وجود شرطة الاحتلال على أبواب المسجد لتنظيم اقتحامات المستوطنين وحمايتهم أو مرافقتهم، تتكثف في المسجد ما باتت تعرف بالجولات الإرشادية العسكرية حيث يقتحم الأقصى مجندون ومجندات باللباس العسكري يرافقهم مرشدون يشرحون لهم وفق الرواية التلمودية. وقد تكررت هذه الاقتحامات، وكان من بينها اقتحام 80 جنديًا للأقصى في 2012/9/4، وكذلك اقتحام نفذته 100 مجندة في 2013/1/28، وآخر من قبل 60 مجندة و10 من عناصر المخابرات في 2013/5/27. وفي 2013/7/3، اقتحم الأقصى حوالي 50 عنصرًا من جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك»، الذي يضطلع بدور مهم في تشجيع الاقتحامات والتحريض عليها، كما كشف في ندوة أقيمت في 2013/6/26 تحت عنوان «جبل المعبد بأيدينا».



وعلاوة على الاقتحامات والتصريحات، فإن سلطات الاحتلال لم تكن في منأى عن التدخل في إدارة المسجد الأقصى من خلال التدخل في عمل دائرة الأوقاف الإسلامية ومحاولة تعطيل أعمال الترميم والصيانة، وتقييد حركة موظفي الأوقاف كما التحكّم في الدخول إلى الأقصى وتقييد حركة المصلّين. وقد عطلت شرطة الاحتلال وسلطة الآثار في دولة الاحتلال أعمال الترميم والصيانة في مدخل باب المصلى المرواني في 2012/9/4 بحجة وجود بعض قطع فخار أثرية أثناء حفر الصخر الموجود على مدخل المصلى. وفي سياق استهداف موظفي الأوقاف، وإلى جانب اعتقال حراس المسجد ومنعهم من دخوله، فإن محكمة الاحتلال قضت بمنع مدير الأقصى، الشيخ ناجح بكيرات، من دخول المسجد بموجب قرار يسري حتى 2013/9/3. أما المصلّون والمرابطون فهم عرضة لقيود وشروط تفرضها سلطات الاحتلال بما من شأنه أن يقلّص وجودهم في الأقصى، في وقت يتصاعد استهداف الاحتلال لطلاب مصاطب العلم الذين يشكلون جزءًا من آليات التصدي للاقتحامات المستمرة للمسجد.

رابعًا: التفاعل مع التطورات الجارية في المسجد الأقصى

في ظلّ الجمود والتراجع الكبيرين اللذين تشهدهما المواقف الرسميّة ومواقف السياسيّين عمومًا تجاه المسجد الأقصى، بقي التفاعل الشعبيّ، خصوصًا في القدس والأراضي المحتلّة عام 1948، خطّ الدفاع الأوّل عن المسجد الأقصى، وإن تفاوت حجمه وزخمه بين البلدان أو تعرّض لفتورٍ أو ضمورٍ بين سنةٍ وأخرى.

> لم تشهد ردود الفعل على المستوى العربي والإسلامي تطورًا ذا أثر في مواجهة النشاط المتصاعد في الاقتحامات والمخططات التي تستهدف الأقصى كما لازم الدعم المالي لحماية المسجد الأقصى خانة التهالك أما على المستوى الدولي فلا يزال الانحياز الأميركي إلى دولة الاحتلال سيد المشهد

السنة الماضية التي كانت من السنوات الأشدّ على المسجد الأقصى من حيث الاقتحامات والاعتداءات منذ احتلاله، شهدت انسحابًا سياسيًّا رسميّا شبه تام على المستوى العربي والإسلامي، لكنها أيضًا شهدت تفاعلاً شعبيًّا نجح بالحدّ الأدنى في إبقاء قضيّة المسجد الأقصى حاضرةً بين الجمهور رغم غيابها الإعلاميّ، خصوصًا في القدس والأراضي المحتلّة عام 1948 والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة والأردنّ ومصر.

لكن العام الماضي شهد أيضًا تكريسًا لفصل الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة عن المسجد الأقصى والتفاعل معه، بحيث بات الصراع الدائر على الأرض بين المصلين والمرابطين من المقدسيين وفلسطينيي الـ48 والمستوطنين وجنود الاحتلال أشبه بصراعٍ «داخليّ» بين المسلمين واليهود داخل دولة الاحتلال، وهو ما يُكرّسها كمرجعيّة لحلّ هذا الصراع.

وبالانتقال إلى التطوّرات الميدانيّة على المستوى الفلسطينيّ فقد نجح المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلّة عام 1948 خلال العام الماضي بتشكيل رادعٍ، لعله الوحيد، للاعتداءات والاستفزازات الإسرائيليّة المتكرّرة ضدّ المسجد الأقصى. وقد كان المدّ البشريّ المتواصل ودعوات الرباط والبرامج والأنشطة التي تضمن حضور المصلين الدائم في المسجد الأقصى الأداة الفاعلة التي تمكنوا من خلالها من مواجهة المخطط المنظم الذي تُنفذه دولة الاحتلال الإسرائيليّ للسيطرة على المسجد الأقصى.

أمّا السلطة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة فقد استمرّت خلال العام الماضي بلعب دور سلبيّ في ما يتعلّق بأوضاع المسجد الأقصى، مكتفيةً بالتحذير والإدانة ودعوة الجميع لتحمل مسؤولياتهم، مع الحفاظ على قمعها ومنعها لأيّ نشاطٍ جماهيريّ مؤيّدٍ للقدس وللمسجد الأقصى في مدن الضفّة حتى من قبل نشطاء الفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير. وبالانتقال إلى مؤسسات السلطة الفلسطينيّة في قطاع غزّة، يُمكن لنا أن نلحظ استمرار غياب الفاعليّة والتحركات المؤثرة للتضامن مع المسجد الأقصى كما في الضفّة، لكن مع اختلاف الأسباب، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّها تبقى في النهاية جزءًا من السلطة التي وُلدت في الأصل عاجزةً عن العمل في القدس، وبالتالي لا يُنتظر منها أن تُشكّل خطّ الدفاع الأوّل أو الأساسيّ عن المسجد الأقصى.

لكن الغياب الأكثر تأثيرًا كان لفصائل المقاومة الفلسطينية حيث استمرّت خلال العام الماضي حالة فك الارتباط بين أوضاع المسجد الأقصى ونشاط هذه الفصائل رغم تصاعد التهديدات ووصولها حدّ المطالبة علنًا بتقسيم المسجد الأقصى. ولا يمكن هنا إغفال القراءة السياسية لصواريخ المقاومة التي وصلت إلى المستوطنات الإسرائيلية جنوب القدس إبّان الحرب على غزة في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2012 والتي شكّلت تطورًا إيجابيًا في أداء المقاومة حيث أوصلت رسالة سياسية وعسكرية تؤكد حضور القدس والأقصى على أجندتها رغم العقبات والتحديات.

أمّا على المستوى الأردني فقد شهد العام الماضي العديد من الأحداث والتطوّرات المتعلّقة بالمسجد الأقصى كان أبرزها توقيع اتفاقيّة الدفاع عن المقدّسات، التي وقعها العاهل الأردني عبد الله الثاني مع الرئيس الفلسطينيّ محمود عبّاس في 2013/3/31 في العاصمة الأردنيّة عمّان. وقد تباينت المواقف من هذه الاتفاقية بين مؤيد ومعارض أو مشكك، لكن الأكيد أنها لم تنعكس إيجابًا على أرض الواقع. فرغم تصاعد الاعتداءات الإسرائيليّة ضدّ المسجد الأقصى وتقليص سلطات الاحتلال لصلاحيات إدارة الأوقاف الأردنيّة في القدس واستيلائها على الكثير من اختصاصاتها فإنّ الأردن لم يُبادر إلى تصعيد مماثل للدفاع عن حقّه في الوصاية والرعاية.

التطوّر البارز الآخر على مستوى التفاعل الأردنيّ الرسميّ مع أوضاع المسجد الأقصى تمثل في تصويت مجلس النواب الأردني بالأكثرية على طرد السفير الإسرائيلي في عمّان، وسحب السفير الأردني من «تل أبيب»، وإغلاق السفارة هناك على خلفية اقتحام المسجد الأقصى. لكن الحكومة اكتفت باستدعاء السفير الإسرائيليّ في عمّان لإبلاغه اعتراضها على التصعيد الإسرائيليّ ضدّ المسجد الأقصى. وقد رأى بعض المراقبين في موقف البرلمان تطوّرًا إيجابيًّا يجب البناء عليه، حيث إن البرلمان يملك صلاحيّات لسنّ أو تعديل القوانين التي تعمل بموجبها الأوقاف الأردنيّة في القدس داخل المسجد الأقصى وتدير وفقها شؤون سائر أوقاف المدينة.

وبالانتقال إلى التفاعل مع أوضاع المسجد الأقصى على المستوى العربي والإسلامي فقليلة هي الدول والهيئات العربيّة والإسلاميّة التي سجلت تفاعلاً مع أوضاع المسجد الأقصى خلال العام الماضي حتى بالإدانة والاستنكار المعتادين، فباستثناء المقررات المكرّرة لقمّة مكّة الإسلاميّة ومواقف جامعة الدولة العربيّة ومنظمة التعاون الإسلاميّ وبعض المواقف الرسميّة المصريّة، لم يُسجّل أيّ تفاعلٍ عربيّ وإسلاميّ يُذكر مع المسجد الأقصى، كما لم يشهد العام الماضي أيّ مبادرةٍ دعمٍ فعليّ من الجهات الرسيمّة العربيّة والإسلاميّة لوقف مخطط التقسيم والحفاظ على الحصريّة الإسلاميّة للمكان. وحتى الهيئات العربيّة التي أبدت بعض الاهتمام، كالجامعة العربيّة ومنظمة التعاون الإسلامي، كان تعاملها مع المسجد الأقصى من زاوية الحفاظ على التراث وحمايته، وليس من زاوية سياسيّة تسعى لمنع الاحتلال من فرض سيطرته عليه بالقوّة. وقد برز تطور إيجابي لافت في الموقف الرسمي المصري على لسان الرئيس المصري محمد مرسي ومختلف المسؤولين المصريين، وشكّل ذلك دافعًا وغطاءً للمنظمات الأهلية في مصر لتفعيل جهدها في نصرة الأقصى بشكل ملحوظ.

ولم يكن المستوى الدولي أكثر إنصافًا في تعاطيه مع قضية الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، فالموقف الأميركي لا يمكن رؤيته بمعزل عن الانحياز لدولة الاحتلال وتعزيز اعتداءاتها على المسجد الأقصى وسائر المقدسات، وقد تجلى ذلك بشكل خاص بالضغط الذي مارسه الجانب الأميركي على الطرف الفلسطيني للقبول بالشروط التي فرضتها دولة الاحتلال كي توافق على إرسال اليونسكو بعثة للوقوف على حقيقة ما يجري في المسجد الأقصى والبلدة القديمة، كان من بين الشروط استثناء المسجد الأقصى من الزيارة التي لم توافق عليها «إسرائيل» إلا كي تلغيها قبل أن تبدأ. أما الموقف الأوروبي، وهو غالبًا خافت في ما يتعلق بالمسجد الأقصى، فبدا هو الآخر أقرب إلى إرضاء الجانب الإسرائيلي، ولا سيما كما تجلى في التصريح الصادر عن مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي عقب اندلاع اشتباكات في المسجد الأقصى ومن ثم اعتقال سلطات الاحتلال مفتي القدس في أيار/مايو 2013 حيث طالب التصريح بضمان الاحترام الكامل لإمكان الدخول إلى الأماكن المقدسة في القدس لممارسة الشعائر السلمية لجميع الأديان. وعمومية المبنى لا تنفي خصوصية المعنى حيث المطلوب، بطريقة أو بأخرى، ألا يكون اليهود خارج معادلة الصلاة في المسجد الأقصى.

وأخيرًا على المستوى الشعبيّ، شهد العام المنصرم تراجعًا في التفاعل مع أوضاع المسجد الأقصى، وهو الأمر الذي انعكس سلبًا بالضرورة على وضعه، ومنح الاحتلال هامشًا واسعًا للتحرّك وقد بات يشعر أن بإمكانه الآن حسم الأمور لمصلحته وتثبيت وقائع جديدة على الأرض بينما العرب والمسلمون منشغلون عنه. لكن على الرغم من الفتور الشعبيّ العام الذي شهده العام الماضي، إلاّ أن دولتين هما الأردن ومصر خرجتا عن هذه القاعدة وحافظتا على زخمٍ شعبيٍّ في التفاعل مع أوضاع المسجد الأقصى في العديد من المناسبات، وهو وإن لم يرقَ لمستوى التحرك الشعبيّ الضاغط على الاحتلال إلاّ أنّه حافظ على القضيّة حاضرة في المجال العام في هذين البلدين أكثر من غيرهما.

وقد كان الحدث الشعبيّ الأبرز الذي شهده العام الماضي للتضامن مع القدس والمسجد الأقصى هو مسيرة القدس العالميّة التي نظّمتها اللجنة الدولية للمسيرة العالمية إلى القدس بالتعاون مع الهيئات والفعاليات المحليّة في أكثر من 40 دولة حول العالم وذلك في 2013/6/7 تحت شعار «شعوب العالم تريد تحرير القدس».



خامسًا: التوصيات:

إن هذا التقرير هو السابع من سلسلة تقارير ترصد الاعتداءات على المسجد الأقصى بشكل منهجي منذ 2005/1/1. وهو يُبنى على القراءة التراكمية لإجمالي التطورات خلال الفترة التي يغطيها، ويخلص إلى تحديد المعضلة الرئيسة في حماية المسجد الأقصى من التهويد، ألا وهي غياب معادلة الردع التي شكلت الحامي الأول للمسجد من مخططات التهويد، بالإضافة إلى غياب مشروع عربي وإسلامي لتثبيت المقدسيين ودعم رباطهم ودفاعهم عن المسجد الأقصى.

وإن هذا التقرير إذ يشخّص هذا الواقع فإنه يضع توصياته لتشكل خارطة طريق لإعادة بناء معادلة ردع من هذا النوع، على مختلف الصعد، وإعادة تكريس حسابات الربح والخسارة في عقل صانع القرار الصهيوني عندما يفكر في الاعتداء على المسجد الأقصى أو اتخاذ خطوات لتغيير الواقع فيه. إن تكريس مثل هذه المعادلة من شأنه أن يؤخر التحركات الصهيونية تجاه المسجد، وقد يؤدي إلى تفويت فرصة التقسيم إلى غير رجعة، في ظل التخلخل الحتمي والمطّرد في ميزان القوة والديموغرافيا في فلسطين.

أ. توصيات للمقاومة الفلسطينية:

لطالما أثبتت قوى المقاومة الفلسطينية أن حضورها الميداني ضرورة لخلق معادلة الردع التي تدرك بموجبها دولة الاحتلال أن اعتداءاتها على الأقصى ترتد عليها ضربات موجعة وأثمانًا مكلفة. كما أن العمل المقاوم لطالما شحذ الهمم والنفوس وكرّس قضية الأقصى في الوعي الشعبي داخل فلسطين وخارجها مذكّرًا أن قوة الحق لا تغنيه عن قوة تعزّزه وتحميه. وبالتالي، فإن المطلوب اليوم من المقاومة استعادة زمام المبادرة في مواجهة الاحتلال والتعالي على الخلافات والانقسامات السياسية، والاستفادة من الفضاءات التي رسمتها الثورات العربية لإعادة التموضع في معادلة الدفاع عن الأقصى فهي الأَولى والأقدر على التصدي للاعتداءات ولجمها، والضغط بكلّ الوسائل على السلطة الفلسطينية وفريق التسوية والمفاوضات لمنع أي تنازل عن القدس ومقدساتها، ومنع تمرير أي مشروع يتيح للاحتلال المشاركة بإدارة شؤون القدس والمسجد الأقصى.

ومطلوب من المقاومة الفلسطينية أن تعيد النظر في سقفها السياسي والإعلامي الذي بدا في السنوات الأخيرة متماهيًا مع الخطاب الرسمي ذي السقف المنخفض. ولا يقتصر الدور المأمول

من المقاومة على الخطاب السياسي والإعلامي بل يتعدى ذلك إلى تحويل قضية الأقصى إلى بندٍ ثابت في برامجها السياسية، وعنوان لا يغيب عن الوسائل الإعلامية التابعة لها على الأقل، وفعاليات جماهيرية شعبية تشمل بث الوعي وحشد الدعم والإعداد الجدّي لمشروع التحرير الذي تحمل لواءه فصائل المقاومة.

ب. توصيات للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير:

من الواضح أن السلطة بتركيبتها الحالية غير قادرة على التصدي لموضوع القدس والأقصى كما يُستشفّ من خطابها المتراخي والمائل إلى تقديم التنازلات وسلوكها نهجًا يسد الطريق على التحرك الداعم للأقصى من خلال القمع والتنسيق الأمني مع دولة الاحتلال. علاوة على ذلك، فإن السلطة الفلسطينية باتت تراوح مكانها في وقت يملك الاحتلال كل مقومات الحركة وتشكيل الحقائق على الأرض. بناء على ذلك، فإن السلطة الفلسطينية مدعوة إلى إعادة النظر بتركيبتها المرتكزة إلى اتفاقية أوسلو التي ارتضت من خلالها تكبيل نفسها بنفسها من خلال الموافقة على عدم أحقيتها بالوجود الفعلي في القدس، والتحول إلى شرطي لدى الاحتلال يقمع ويعتقل كل من يفكر بمواجهة المحتل ومقاومته. وهي بطبيعة الحال مدعوة إلى تبني استراتيجية تظهر الحرص على تثبيت المقدسيين والمحافظة على الأقصى وتتبنى الدفاع عن المسجد كأولى الأولويات التي لا تقبل المساومة أو التنازل. إن السلطة الفلسطينية مطالبة بدعم حقيقي للقدس يبدأ بدعم الوزارات المختصة، واعتماد استراتيجية شاملة لنصرة القدس والأقصى تراعي البعد السياسي للقضية، ولا تتعامل مع القدس كشركة أو ساحة للاستثمار متغافلة وضع المدينة تحت الاحتلال، ويجب أن تهدف هذه الاستراتيجية لتحرير القدس وليس لتعزيز التنمية تحت الاحتلال وتحسين ظروف عيش المقدسيين تحت وطأته. والمطلوب من السلطة أيضًا الاستفادة بحدٍّ أقصى من نيل فلسطين صفة دولة غير عضو (مراقب) في الأمم المتحدة، لرفع الشكاوى القانونية ضدّ الاحتلال الذي ينتهك القانون الدولي في القدس في كل يوم. وفي هذا السياق لا بدّ من تفعيل قرار اليونسكو بإدراج البلدة القديمة للقدس على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، والضغط على الاحتلال من هذه الزاوية. ولكن الدور الميدانيّ الأهم للسلطة يتمثل بإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية، وفكّ القيود المفروضة على أهل الضفة للتضامن والتفاعل مع القدس والأقصى. إن السلطة الفلسطينية مطالبة بإعادة النظر بخطابها الإعلامي والسياسي المتعلق

بالقدس والأقصى، وقبل ذلك إعادة النظر في نهج التسوية والمفاوضات الذي يسمح للسلطة بأن تضع القدس بمقدساتها على طاولة المفاوضات مع الاحتلال، وإغفال الكورات السياسية التي ستنتج عن هذه المفاوضات خاصة مع تجدد الحديث عن مسألة تبادل الأراضي، والإشراف المشترك مع الاحتلال على المسجد الأقصى.

ج. توصيات للمملكة الأردنية:

إن دور الحكومة الأردنية في التصدي للانتهاكات الواقعة على الأقصى يستند بالدرجة الأولى إلى حقيقة أنها تمثل الحصرية الإسلامية من خلال وصايتها على المسجد الأقصى وعلى الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس ومن خلال دائرة الأوقاف الإسلامية في المدينة. وفي ظل الهجمة الإسرائيلية التي تزداد شراسة وإصرارًا على التفرد في السيطرة على المسجد ونزع الحصرية الإسلامية فإن الحكومة الأردنية مدعوة أولاً إلى التصدي بقوة لهذه الانتهاكات واعتبار التعدي على موظف الأوقاف اعتداء على أي موظف أردني كما أن الاعتداء على الأقصى اعتداء على السيادة الأردنية.

كما أن الحكومة الأردنية مدعوة إلى تنسيق جهود العاملين لأجل القدس والأقصى والاستفادة من الجهود الرسمية والشعبية المبذولة في هذا المجال لصهر الطاقات وبلورتها في سياق تعزيز الدعم للمدينة وأقصاها عوضًا عن تبعثر الجهود وتبعثر الطاقات التي تختزنها جماهير الأمة العربية والإسلامية. وفي مواجهة ما تقوم به دولة الاحتلال على طريق التقسيم الزمني للمسجد الأقصى فإن موقفًا أردنيًا حاسمًا على مستوى التهديد بإعادة النظر باتفاقية السلام الموقعة مع دولة الاحتلال كفيل بمنع التقسيم والسير في هذا المخطط.

إن سعي الأردن إلى تكريس حصريته في صيانة الأقصى ورعايته لا تتلاءم مع أدائه السياسي الذي يفترض أن يجعل من الأقصى قضية يسعى لحشد كل أوراق القوة العربية والإسلامية والعالمية لكسبها وأقل ما يمكن فعله بهذا الصدد رفع سقف المواقف الرسمية الأردنية.

ولأن خصوصية الأردن تجعلنا ننظر إلى دوره بعين المسؤولية المميزة فإن الدعوة موجهة أيضًا إلى المكونات الشعبية والجماهيرية من أحزاب وقوى حية وفاعلة في ذلك البلد لتقوم بدور أفعل وأقوى، والضغط على الحكومة لمنع انحدار موقفها السياسي، علاوة على الدور المطلوب من مجلس

النواب الأردني، وأقل ما يمكن أن يفعله البرلمان الأردني إدراج الأقصى كقضية أساسية على جدول أعماله، ومراقبة أداء الحكومة ورفع سقفها السياسي والميداني.

د. توصيات للحكومات العربية والإسلامية:

لا شك في أن موقف الحكومات العربية والإسلامية ما زال بعيدًا جدًا عن الموقف الأدنى الذي ينبغي أن تتخذه هذه الحكومات لمواجهة خطر التهويد والتقسيم الذي يحيق بالمسجد الأقصى. فمواجهة ما تجترحه اليد الإسرائيلية في الأقصى وما حوله تتطلب العمل على الأرض والتصدي الفعال للانتهاكات. وفي ظل التحولات التي شهدتها المنطقة على أثر الثورات العربية فإن المطلوب من الحكومات العربية والإسلامية بالدرجة الأولى تبني خطاب حاسم بعيد عن لغة الاستجداء والشجب والاستنكار مبني في حده الأدنى على قوة الحق وعلى التحولات التي رسمتها الثورات العربية في المشهد السياسي المحلي والإقليمي، وحتى الدولي. كما أن هذه الحكومات مطالبة بالتكتل لتشكيل جبهة للضغط على دولة الاحتلال عبر المؤسسات الدولية والمصالح المشتركة مع أبرز اللاعبين الدوليين.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه الحكومات مطالبة بتوفير الدعم المالي وتأمين أوجه المساعدة المختلفة لحماية الأقصى وقد ثبت أن الحكومات قادرة على تأمين ما يفوق حجم الدعم الذي يتطلبه الأقصى متى توافرت النية لذلك. ومقابل ذلك، فإن الحكومات مطالبة بتفعيل المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية ووقف أي تعامل مع دولة الاحتلال إذ إن ذلك من شأنه أن يشكل أحد وسائل الضغط عليها لتوقف اعتداءاتها. إن المواقف الضعيفة والمكررة للحكومات العربية والإسلامية والتي تفتقد لآلية تنفيذ تشجع الاحتلال على المضيّ قدمًا في مخططاته، ومن هنا لا بدّ من موقف عربي وإسلامي لا يشكل غطاء للمفاوضات والتنازل عن القدس، بل يؤكد الحق بالقدس كلّها، ويسحب ما يسمى بالمبادرة العربية للسلام، كما أنها مطالبة بدعم مقاومة وصمود الشعب الفلسطيني في القدس وكل فلسطين.

إن دائرة الممكن فعله على المستوى الرسمي ليست ضيقة، بل تتسع لخطوات عملية واسعة لنصرة الأقصى، وليس صعبًا على الوزارات المختصة في الدول العربية والإسلامية إدراج قضية الأقصى في

برامجها ولا سيما في وزارات التعليم والثقافة والأوقاف ولعل من التوصيات التي يسهل تنفيذها في الدول العربية تبنّي تأسيس أوقاف مخصصة لنصرة الأقصى والمرابطين فيه وحوله في كل بلد عربي وإسلامي.

هـ. توصيات للجماهير الفلسطينية:

من البديهي القول إنه لا يمكن مطالبة الخارج بدعم قضية الأقصى قبل مطالبة الفلسطينيين أنفسهم، وهم أصحاب القضية، بالالتفاف حول قضيتهم والدفاع عنها. ولا بد لاستعادة الأقصى من استمرار النضال وتطوير وسائل مواجهة الاحتلال وعدم الاستسلام أمام الضغوطات والقيود التي تفرضها دولة الاحتلال أو طبيعة المشهد الفلسطيني الداخلي. ولا شك في أن أول المعنيين بالدفاع عن الأقصى هم أهلنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 الذين يقفون أمام مسؤولية تاريخية حيث إنهم الأقدر على الوصول إلى الأقصى بشكل مستمر وإن كانت سلطات الاحتلال تتعمد التضييق عليهم ووضع سقف لتحركاتهم وابتزازهم بالتهديد بالملاحقة القانونية لا سيما المداومين منهم على الرباط في المسجد الأقصى. ولا بدّ من الثناء على الدور المميز لأهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948م في تسيير قوافل شد الرحال ضمن مسيرات البيارق للمسجد الأقصى بما يشكل هذا الفعل من مدد بشريّ مستمر للأقصى لمواجهة اقتحامات المستوطنين.

أما المقدسيون، وعلى الرغم من قلة الناصر، فهم مدعوون إلى تخطي القيود التي تفرضها عليهم سلطات الاحتلال وتعزيز تفاعلهم مع المسجد الأقصى عبر التصدي لأي اعتداء عليه. وهم مدعوون إلى التمرد على منظومة الاحتلال، وانتهاج نهج المقاومة السلبية. ويبرز دور أهل القدس بشكل مؤثر في توثيق وكشف اعتداءات الاحتلال بالاستفادة من الفضاءات التي أوجدتها وسائط الإعلام والاتصال الحديثة.

كما أن أهلنا في الضفة الغربية تحديدًا مدعوون إلى الوقوف وقفة تاريخية متضامنة مع الأقصى ورفض وكسر السقف الذي فرضته السلطة الفلسطينية بمنع التظاهر، واتخاذ الموقف الذي يعبر عنهم بصرف النظر عن مواقف السلطة الفلسطينية التي باتت أبعد ما يكون عن التفاعل مع المسجد الأقصى. أما في غزة فإن حالة الحصار التي يعيشها أهل القطاع ينبغي ألا تلفتهم عن قضية الأقصى المحاصر لا بل أن تعزز تضامنهم معه، وأقل ما يمكن فعله هو التوعية والتعبئة

وإقامة الفعاليات المختلفة. أما الفلسطينيون اللاجئون خارج فلسطين فهم مطالبون بتكثيف فعالياتهم التعبوية والتثقيفية والإعلامية، والتعامل الجدي مع قضية القدس بموازاة أهمية قضية العودة واللاجئين، ويقع على عاتق الفلسطينيين في أوروبا مسؤولية بث الصورة الحقيقية لوجه الاحتلال القبيح، والظلم اللاحق بالقدس والشعب الفلسطيني عمومًا في أوساط المجتمعات والهيئات الأوروبية، والقيام بجهد قانوني لملاحقة قادة الاحتلال في المحاكم.

و. توصيات للجماهير العربية والإسلامية:

استطاعت الجماهير العربية والإسلامية في السنتين الماضيتين أن تنقلب على معادلة الخنوع والارتهان وأن تطيح بأنظمة عريقة في التسلط والتآمر على الشعوب والقضية الفلسطينية. وإن انصرافها اليوم إلى لملمة شؤونها الداخلية ومتابعة الثورات وارتداداتها لوقت طويل من شأنه إتاحة المجال أمام دولة الاحتلال للتمادي في اعتداءاتها. وبناء على ذلك، فإننا نناشد الجماهير العربية والإسلامية، وهي إن أرادت فعلت، أن تستحضر الأقصى كهمّ يومي وأن تركز على إحياء فعاليات تضامنية وتنظيم الثورات والمسيرات المليونية الغاضبة التي تجسد الالتفاف الشعبي الواسع حول قضية الأقصى. كما أن الجماهير الشعبية مطالبة بالضغط على حكوماتها لوضع الأقصى والقدس على رأس أولوياتها واتخاذ الموقف منهما معيارًا لاختيار الشخصيات والبرامج والأحزاب السياسية في أي انتخابات حتى يصبح الأقصى والقدس الموجّه لسياساتهم الخارجية وعلاقاتهم الدولية.

ولا شك في أن الهيئات والأحزاب تلعب دورًا كبيرًا في تحريك الشارع والجماهير، وهي مطالبة باستحضار القدس والأقصى في تصريحاتها وفعالياتها وبرامجها التثقيفية والتعبوية بشكل أقوى. كما نطالبها باعتماد ملف القدس ضمن الهيكليات التنظيمية والإدارية لها، ووضع الخطط المناسبة لمنع إجهاز الاحتلال على الأقصى.

ز. توصيات للهيئات والمنظمات الدولية:

إن كلاً من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي مدعوتان إلى الانسجام مع التغيرات التي خرقت سكون المشهد العربي وكسرت تناغمه مع صمت المجتمع الدولي لرفع سقفها السياسي والميداني في ما يتعلق بالمسجد الأقصى بما يعكس التغير الحاصل في غير دولة عربية. كما أن

المنظمتين مدعوتان إلى ممارسة عمل مشترك وفعّال من شأنه أن يوقف الانتهاكات الإسرائيلية ويلجمها، بالإضافة إلى تفعيل الجانب القانوني لقضية الأقصى انطلاقًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسجد الأقصى وبالقدس علاوة على تفعيل مكاتبهما وهيئاتهما المولجة مسؤولية دعم القدس والمقدسات ولا سيما لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وصناديق القدس والأقصى التي أعلن عنها في أكثر من مناسبة. وهما مطالبتان أيضًا بتفعيل جميع قراراتهما بدعم القدس والأقصى، والضغط على الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها تجاه القدس، وتوثيق جرائم الاحتلال بحق القدس والأقصى. إن الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي مطالبتان بعدم تغطية أي تنازلات عن القدس والأقصى، وممارسة الضغط اللازم لتحقيق المصالحة الفلسطينية على قاعدة حماية القدس والمقدسات.

كما أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن مطالبان بموقف واضح وحازم وملزم يدين الاحتلال ويؤكد أن القدس مدينة محتلة تطبق على حالة احتلالها اتفاقيات جنيف، وكذلك وضع آليات لتنفيذ قرارتهما المتعلقة بالقدس والأقصى وتوسيع الخطوة التي تجلت في تبني منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق للنظر في انتهاكات الاحتلال بحق الآثار في القدس، لتشمل كل الانتهاكات الإسرائيلية ولا سيما تلك المتعلقة بالأقصى الذي يشكل حقًا تاريخيًا للمسلمين كما أقرت بذلك مختلف المؤسسات الدولية.

ح. توصيات للجهات العاملة لأجل القدس:

لا يزال التقصير غالبًا على الدعم الذي تقدمه المؤسسات الأهلية العربية والإسلامية من أجل الأقصى. وفي هذا الإطار، فإننا نناشد الجمعيات الخيرية الاستثمار في القدس وتخصيص برامج دائمة لها مع الاهتمام بالجانب التنموي وليس الإغاثي والتركيز على دعم برنامج مصاطب العلم وشد الرحال لما يشكلان من ضمانة لتواجد المصلين في الأقصى على مدار اليوم عوضًا عن تركه مسرحًا لاقتحامات المتطرفين اليهود ومجالاً لتنفيذ مشاريع التقسيم والتهويد. كما أن هذه الجهات مطالبة بالعمل على إيجاد أوقاف شعبية ورسمية تشكل مددًا دائمًا ومستمرًا لدعم القدس والأقصى علاوة على إنشاء تحالف خيري لدعم الأقصى يسهم في تحقيق الاستقلالية للمجتمع المقدسي عن الاقتصاد والنظام الإسرائيلي. إن جميع الجهات العاملة لأجل القدس مدعوة لجعل القدس على رأس أولوياتها رغم كل الظروف، وتخصيص مساحة ثابتة لدعم القدس والأقصى.

ط. توصيات للمرجعيات الدينية:

تقع على عاتق المرجعيات والمؤسسات والاتحادات الدينية والمجامع الفقهية مسؤولية كبيرة بالنسبة إلى الأقصى من حيث تكريسه كأحد مقدسات الأمة، واعتبار الاعتداء عليه انتهاكًا لحرمة الأمة بكاملها. وإن المرجعيات الدينية مدعوة إلى خدمة قضية الأقصى على مستوى التأصيل والفتوى التي تحفظ حق الأمة في أقصاها، وتكرس الخطوط الحمر لمنع الاعتداء عليه. كما أن المرجعيات الدينية مطالبة بتوضيح المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالأقصى والتأكيد على حدوده ومساحته المعتبرة شرعًا والتي تشكل 144,000 متر مربع بكل ما تحيط به أسوار المسجد من ساحات وقباب ومصليات وبوائك وخلوات وآبار وغير ذلك من معالم.

إن تكريس قضية الأقصى كقضية العرب والمسلمين المركزية مسؤولية كبيرة فلا بد من طرحها على أنها عقيدة ودين، ولا بد من أن يلعب العلماء والدعاة دورًا في تحريك وتعبئة الجماهير واستنهاضها لنصرة الأقصى. وفي ظل التحديات والظروف والمؤامرات التي تحدق بالأقصى فإن من المهم إصدار وثيقة تؤكد تحريم التنازل والتفاوض على القدس والأقصى.

ي. توصيات لوسائل الإعلام والإعلاميين:

من الواضح أن مشهد الدماء وأخبار التحولات في زمن الثورات العربية طغت على ما عداها من أحداث، حيث احتلت المساحة الكبرى في وسائل الإعلام لتغيب أحيانًا أخبار الاعتداءات على المسجد الأقصى، حتى مع بلوغها حدًّا غير مسبوق. ونظرًا للدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في نشر الوعي وتشكيل الرأي العام، فإن المطلوب منها التعاطي مع قضية الأقصى كواحدة من قضايا الأمة المركزية التي لا يجوز التهاون في تغطيتها كيلا تصبح شريكًا في عملية تهويد الأقصى والاعتداء عليه أو شاهد زور عليها.

إن رصد سلوك الاحتلال خلال السنوات الماضية يؤكد أنه يخشى أي حملة إعلامية تفضح مخططاته التهويدية، فمسؤولية الإعلام والإعلاميين كبيرة في عدم ترك الاحتلال يعبث بمقدساتنا من دون فضحه وإحداث ضجة تعرقله وتدفعه إلى التراجع. إن خلط الأولويات، وتقديم المهم على الأهم، والغرق في مستنقع تفاصيل الأحداث الداخلية يجعل الإعلام والإعلاميين في غياب عمّا يجري من اعتداءات جسيمة بحق الأقصى، ولذلك فإن الدعوة موجهة لوسائل

الإعلام لتبني استراتيجية إعلامية تجعل من القدس والأقصى بندًا دائمًا في برامجها وتغطياتها، وكذلك الأمر بالنسبة للكتّاب والصحفيين الذين يفترض أن يخصصوا مساحة أكبر من مقالاتهم وكتاباتهم للتطرق لقضية القدس والأقصى. وكل ذلك يأتي في دائرة الممكن بعدما أثبت الإعلام العربي والإسلامي أنه قادر على التأثير والتغيير متى امتلك الإرادة.

ك. توصيات للشباب العربي:

أثبت الشباب العربي والإسلامي قدرة هائلة على التغيير والتعبير، ولذلك ندعو الشباب بكل أطيافهم إلى تعزيز المبادرات الفردية والاستفادة من الفضاء الإلكتروني وتفعيل هذه المساحة التي تشكل وسيلة فعالة لنشر الخبر، ونقل الصور، وحشد التضامن، والتصدي للنشاط الإلكتروني الإسرائيلي. إن الشباب العربي مدعو إلى الإقبال على تحصيل المعارف والثقافة المقدسية ونشرها في كل المساحات المتاحة من جامعات ومراكز شبابية وثقافية.

ل. توصيات للهيئات القانونية:

يصنف القانون الدولي مدينة القدس على أنها مدينة محتلة، وصدرت العديد من القرارات من الهيئات والمنظمات الدولية التي تؤكد بطلان إجراءات الاحتلال في القدس وتهويده للمدينة، ولذلك نطالب الهيئات والمنظمات الحقوقية والقانونية العربية والإسلامية إلى خوض معركة قانونية مع الاحتلال، وتأصيل الحق القانوني للأمة بقدسها وأقصاها، وهنا يبرز الدور الفاعل للجاليات والهيئات العربية والإسلامي في الغرب. إن قضية القدس رابحة قانونيًّا وعليه يفترض أن تقوم هذه الجهات القانونية والحقوقية بحملات توعية بحق الأمة بالقدس والأقصى، وعدم شرعية الاحتلال وإجراءاته.

الفصل الأول:
تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

أولاً: تطور الموقف السياسي:

خلفية:

شكل «المعبد» جزءًا أساسيًا من الرمزية الدينية التي اعتمدت عليها الحركة الصهيونية في استمالة جماهير اليهود حول العالم، وشكل خطاب روادها الأوائل حول إعادة بناء «المعبد» مكان المسجد الأقصى صورة ذهنية داعبوا فيها أحلام اليهود حول العالم لتعزيز التفافهم حول الحركة الصهيونية، وإقبالهم على الهجرة أملاً في رؤية تلك اللحظة تتحقق، خصوصًا أن «خراب المعبد» وبكائيات ذكرى خرابه شكلت دومًا جزءًا أساسيًا من طقوس اليهود حول العالم، سواء المتدينين منهم الذين نظروا إلى معناها الديني، أو القوميين منهم الذين رأوا فيها جزءًا من التراث والمرويات التاريخية التي شكّلت «القومية اليهودية» وفق اعتقادهم.
لم يفوت ثيودور هرتزل أو فلاديمير جابوتنسكي أو ديفيد بن غوريون وغيرهم من قادة الصهيونية الذين سبقوا تأسيس الدولة أو عاصروها الفرصة للحديث عن مكانة «المعبد» أو أهميته ووجوب إعادة بنائه، إلا أن الأمر لم يكن يحمل المعاني ذاتها عند الجميع؛ إذ سيطر التيار اليساري الذي يحمل تفسيرًا قوميًا لليهودية على الحركة الصهيونية منذ ما قبل نشأة الدولة بفترة وحتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين وهو تيار لم يكن ينظر إلى إقامة «المعبد» بوصفها أمرًا دينيًا واجب التطبيق.

خلال سيطرة هذا التيار على المنظمة الصهيونية ومؤسساتها، وعلى الدولة الصهيونية فيما بعد، كانت المنظمات الصهيونية اليمينية تقف على هامش الفعل والتأثير السياسي، بل إنه كان يعدها في الكثير من الأحيان «خارجة عن القانون» ليتنصل من أفعالها ومن استعجالها قيام الدولة ومن أعمالها العسكرية ضد الإدارة البريطانية. خلال تلك الفترة كانت الجماعات الداعية إلى بناء «المعبد» بوصفه أمرًا دينيًا واجب التطبيق تقع على أقصى اليمين، وإذا كان اليمين بأسره يقف على هامش صناعة القرار الصهيوني، فيمكن القول بأن الجماعات المنادية ببناء «المعبد» كانت على هامش الهامش إبان تأسيس الدولة، رغم الخطاب الذي تحدث عن «المعبد» على لسان القادة الأساسيين للمنظمة والدولة الصهيونيتين.

مع نهايات العقد الثامن من القرن العشرين، وبداية العقد التاسع، بدأ اليمين الصهيوني صعودًا تدريجيًا ثابتًا، فبات يقف في موقع تبادل السلطة الدائم مع اليسار، ولم يلبث أن انتقل إلى مرحلة احتكار السلطة منفردًا منذ مطلع القرن الحالي، واستمر صعود اليمين في التقدم حتى باتت أغلب التصنيفات السياسية تعد يمين الأمس من حلفاء المتطرف أريئيل شارون وسطًا، وباتت معظم الأحزاب الصهيونية التي تصل «الكنيست» أكثر منهم تشددًا وتطرفًا. مع هذا الصعود المطّرد، بدأت الجماعات المنادية ببناء «المعبد» مكان المسجد الأقصى صعودًا موازيًا، ومع تقدم نزعة التطرف نحو اليمين في المجتمع الصهيوني كانت هذه الجماعات تقترب شيئًا فشيئًا من صناعة القرار، فانتقلت من كونها جماعات على هامش الهامش حتى 1980 إلى كونها جماعات هامشية ومن ثم أصبحت جماعات ذات نفوذ محدود خلال عقد التسعينيات، وتطورت إلى جماعات مؤثرة خلال العقد الأول من القرن الحالي، وهي اليوم رغم محدودية عدد أعضائها تزداد نفوذًا وتأثيرًا واقترابًا من رأس هرم السلطة في الدولة الصهيونية.

هذا السياق التاريخي يعني بلغة أخرى بأن بناء «المعبد» على أنقاض المسجد الأقصى لم يكن هدفًا تتبناه الأذرع التنفيذية للدولة الصهيونية خلال سيطرة اليسار عليها، ولم تكن الحكومات الإسرائيلية تتبنى سياسة مباشرة لهدمه وبناء «المعبد» على أنقاضه، وإن كانت لا ترفضه ولا تمانع في تحققه، وتعتبره محصلة لاستراتيجية بعيدة الأمد، فتلتقي بذلك مع اليمين، وتتجنب الثمن المكلف الذي تخشاه في حال الاعتداء على المسجد. مع صعود اليمين أكثر فأكثر، أخذ هذا الهدف يقترب من صناعة القرار، فبات «التنازل» عن «جبل المعبد» تهمة وجهت لقادة اليسار في المفاوضات، وبات «التمسك بحق اليهود فيه» عنوان التحرك الذي قام به أريئيل شارون لتفجير الصراع، ولانتزاع رئاسة الحكومة منهم.

لقد شكلت حكومة بنيامين نتنياهو الأولى عام 1996 انبعاثًا جديدًا للمنادين ببناء «المعبد» على أنقاض المسجد الأقصى، ولدخول اليهود للصلاة فيه، وتفجرت خلالها هبة النفق على خلفية افتتاح مدخل الحفريات الغربي إلى الشمال من ساحة البراق، لكن الانطلاقة الحقيقية لهذه الجهود كانت حكومة شـــارون عام 2001، إذ حظيت هذه الجماعات بدعم زعيم مؤثر من الزعماء القدامى ومن الجنرالات المخضرمين، فباتت أفضل تمويلاً وتنظيمًا وجرأةً، وبدأت في عهده

عمليات الاقتحام الفعلي للمسجد الأقصى عام 2003، واســـتمر هذا التصاعد بوتيرة ثابتة خلال حكومته الثانية والحكومات القصيرة لحزب كاديما من بعده.

في شهر آذار/مارس 2009، عاد بنيامين نتنياهو إلى الحكم ضمن تحالف موسع مع اليمين ومع أحزاب المتدينين، فشهدت الجماعات المنادية ببناء «المعبد» طفرة جديدة في عهد تلك الحكومة، وبات لها نحو 6 نواب في البرلمان من أحزاب مختلفة يتبنون مطالبها ويشكلون ولأول مرة مجموعة ضغط خاصة بفرض الوجود اليهودي في الأقصى، تزعمها عضو «الكنيست» المتطرف آرييه إلداد عن حزب الاتحاد القومي.

تمكنت مجموعة الضغط هذه، وعلى مدى ثلاث سنوات ونصف تقريبًا، من تحويل «الكنيست» إلى رافعة أساسية لجهود تهويد المسجد الأقصى المبارك، استهلت أعمالها بعقد يوم دراسي مطول في أروقة «الكنيست» حول «سبل فرض السيادة الإسرائيلية» على المسجد الأقصى في 2009/7/26[1] بإدارة آرييه إلداد ومشاركة زميله في الحزب ميخائيل بن آري. وقد تابعت مجموعة الضغط هذه بجد تكليف مراقب عام الدولة بإعداد تقرير شامل حول إمكانية «فرض السيادة الإسرائيلية» على المسجد الأقصى، إلى أن قدم لهم تقريره في شهر حزيران/يونيو 2010[2]، وعملت مدعومة بغطاء من أحزاب اليمين على استثمار التقرير للضغط على الأوقاف الإسلامية، وفرض التنسيق مع بلدية الاحتلال في القدس في أي ترميمات والحصول على موافقتها[3]، ويبدو أنها نجحت في ذلك رغم أن السلطات الاردنية لم تعقب على الأمر حتى الآن، كما أنها صعّبت تلك الترميمات ووضعتها تحت مجهر حملات إعلامية وسياسية متواصلة. شنت هذه المجموعة في الوقت عينه هجومًا على الشرطة الإسرائيلية للضغط عليها لتغيير قواعد الدخول إلى المسجد، ونجحت في 2011/6/16 بعقد جلسة استجواب لقائد شرطة القدس في لجنة الداخلية والأمن، تلاها في 2011/8/7 اجتماع موسع لقائد الشرطة وممثلين عن مجموعة الضغط هذه وممثلين عن المنظمات الداعية إلى بناء «المعبد» في مكتب رئيس «الكنيست» ريوفين ريفلين تعهدت إثره الشرطة بتخفيف قيود الدخول على المتدينين اليهود، والسماح للعرائس اليهوديات باقتحام المسجد أيام زفافهن، والسماح لمجندي الجيش الصهيوني باقتحام المسجد بزيهم الرسمي[4]، وهي كلها أمور كانت محظورة منذ احتلال الأقصى عام 1967. توّجت مجموعة الضغط هذه جهودها في 2012/8/9 بصياغة مشروع قانون لتقسيم أوقات الدخول إلى المسجد بين اليهود والمسلمين بالتساوي، بواقع 9 ساعات يوميًا

لكل منهما، مع تخصيصه في أعياد اليهود لليهود وحدهم، وفي أعياد المسلمين للمسلمين وحدهم، ومع إحالة تنظيم الدخول إلى المسجد إلى سلطة وزارة الأديان الإسرائيلية، وقد قدم مشروع هذا القانون المتطرف آرييه إلداد. غني عن القول إن الفترة التي شهدت نشاط مجموعة الضغط هذه ترافقت مع سيل متدفق من التصريحات الداعية إلى إزالة المسجد الأقصى، وإلى طرد المسلمين منه، وإلى تحقيق الوجود اليهودي فيه، وباتت مجموعة الضغط هذه كتلة مركزية في الحملات الإعلامية والجماهيرية المعادية للمسجد الأقصى على مستوى جمهور الصهاينة.

تطور الأحداث:

على مدى تقارير ستة سبقت هذا التقرير بدءًا من عام 2005[5]، لم تمر فترة حافلة بالتطورات كالتي نحن بصددها اليوم، ويمكن القول إن الانتخابات الإسرائيلية التي جرت مطلع عام 2013 شهدت دفعة قوية للجماعات الداعية إلى بناء «المعبد» المزعوم، لا تقل عن الدفعات السابقة التي سبقت مناقشتها في عهد حكومة شارون الأولى عام 2001، وحكومة نتنياهو عام 2009، بل لعلها تفوقها أثرًا وحجمًا، وهذا ما كشفته التطورات المتلاحقة بعد الانتخابات، وربما تكون السنوات القليلة القادمة حبلى بتطورات أكبر وأكثر خطورة.

أ. صعود فكرة «المعبد» إلى سدة القرار التنفيذي:

شهدت الانتخابات التشريعية التي أجريت في 2013/1/22 قفزة غير مسبوقة للمنظمات الداعية إلى بناء «المعبد» داخل النظام السياسي الصهيوني، إذ احتلوا مراكز متقدمة على المستويات التنفيذية في الحكومة وفي رئاسة لجان «الكنيست»، وانتقلوا من كونهم جماعة ضغط متوسطة التأثير داخل البرلمان إلى كتلة مؤثرة ومشاركة في صناعة القرار الحكومي، وباتت تتألف من[6]:

على مستوى الحكومة:

1. أوري أريئيل أحد أكبر دعاة الاقتحامات الدائمة للمسجد، وأحد مقتحميه الدائمين، من حزب البيت اليهودي وزيرًا للإسكان والبناء.
2. نفتالي بينيت من حزب البيت اليهودي وزيرًا للصناعة والتجارة والعمل والشؤون الدينية، ومتوليًا لحقيبة القدس.
3. داني دانون صاحب مشروع قانون منع أذان الفجر في المساجد، من الليكود نائبًا لوزير الدفاع.

4. زئيف ألكين الذي تعهد بالسماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، نائبًا لوزير الخارجية.
5. تسيبي حوتوفلي من حزب الليكود، شريكة دانون في مشروع منع الأذان، نائبة وزير النقل والبنية التحتية.

على مستوى «الكنيست»:

1. موشيه فيغلين أحد أكبر دعاة الاقتحامات ورعاتها، وأحد أشد دعاة بناء «المعبد»، من حزب الليكود، نائبًا لرئيس «الكنيست».
2. ميري ريغف من حزب الليكود، رئيسة لجنة الداخلية.

وبذلك تكون الكتلة الدافعة لمشروع بناء «المعبد» وتمكين اليهود من الصلاة في المسجد الأقصى بموازاة المسلمين تتشكل من 7 أعضاء «كنيست»، وهو حجم قريب مما كانت تشغله في «الكنيست» السابق، لكن أعضاءها باتوا جميعًا يحتلون مواقع حكومية أو قيادية في «الكنيست»، ورغم أنهم لا يشكلون سوى 6% من أعضائه، إلا أنهم ينتمون في غالبيتهم للحزب الحاكم، وتلقى فكرتهم الدعم والقبول والتأييد من غالبية أعضاء الحكومة والبرلمان.

وقد انتقلت قيادة هذه الكتلة من آرييه إلداد، الذي لم ينجح في الوصول إلى «الكنيست» الحالي، إلى موشيه فيغلين زعيم تيار «القيادة اليهودية» في الليكود، ومنافس نتنياهو الوحيد على قيادة الحزب خلال الانتخابات الحزبية السابقة، ويشترك معه في قيادة هذه الكتلة وتحقيق أهدافها أوري أريئيل وزير البناء والإسكان، وتتيح لهما مواقعهما قيادة الكتلة الدافعة لمشروع «المعبد» بتناغمٍ عالٍ وبتبادل مريح للأدوار.

ب. التأييد العلني على مستوى رئاسة الوزراء:

حافظت رئاسة الوزراء الإسرائيلية على مسافة بينها وبين مطالب المنظمات المطالبة ببناء «المعبد»، ودأبت على دعمهم بشكل ضمني دون التصريح العلني حول مطالب لليهود بالسيطرة على المسجد الأقصى والصلاة فيه، لكن نتنياهو ومنذ تولي حكومته الثانية عام 2009 بدأ بكسر هذه القاعدة، وصرح تصريحات علنية مباشرة بهذا الشأن خلال سني حكومته السابقة، وقد واصل سياسته تلك خلال الفترة التي رصدها هذا التقرير:

1. في 2013/1/22 استهل يومه الانتخابي بزيارة صباحية عائلية إلى حائط البراق في إشارة ذات مغزى لجمهور الصهاينة ولمنظمات «المعبد»[7].

2. في 2013/4/23 أعلن نتنياهو علنًا تأييده لـ«خطة شرانسكي» التي تقضي بإقامة طابق مساحته 500 متر مربع تقريبًا يخصص لصلاة اليهود على امتداد السور الغربي للمسجد الأقصى باتجاه زاويته الجنوبية، فأعطى بذلك زخمًا لهذه الخطة وللداعمين لها[8].
3. في 2013/7/18: صور نتنياهو مع قناة «ترافل تشانيل Travel Channel» الأمريكية كشخصية رئيسة في حلقة عن السياحة في الدولة الصهيونية، تجول خلالها في الأنفاق تحت المسجد الأقصى داعيًا إلى زيارتها ومقدمًا شروحًا عن «المعبد» المزعوم[9].

ج. التصعيد الإعلامي:

تحاول مؤسسات «المعبد» الترويج إعلاميًا لفكرة هدم المسجد الأقصى وبناء «المعبد» على أنقاضه منذ فترة، وهي تركز في العادة على إنتاج الفواصل الدعائية التلفزيونية، والتقارير التوثيقية، والأفلام الوثائقية، وتنشر معظم أعمالها التلفزيونية عبر موقع يوتيوب[10]. التطور اللافت هذا العام كان دخول وزارات وقنوات حكومية على خط هذا النوع من الإنتاجات: ففي 2013/1/30 نُشر مقطع فيديو ترويجي أنتجته الخارجية الإسرائيلية بطله داني أيالون نائب وزير الخارجية ويظهر فيه مشهد لانهيار قبة الصخرة ثم يظهر «المعبد» في مكانها[11]. كما أن القناة الثانية الإسرائيلية أعدت في 2013/6/15 تقريرًا مفصلاً عن تقدم جهود بناء «المعبد»[12]، ووثقت أعمال مؤسسات «المعبد» بصورة أقرب إلى الدعائية، كما نشر «الائتلاف من أجل المعبد» في 2013/7/21 جولة ترويجية ثلاثية الأبعاد ظهر فيها عدد من النشطاء وقد صوروا تصويرًا حقيقيًا داخل المسجد الأقصى ليشرحوا للجمهور الصهيوني عن «المعبد»، وبينهم وزير الإسكان والبناء الإسرائيلي المتطرف أوري أريئيل[13].

د. استمرار التأييد الشعبي:

إن هذا الصعود المستمر لجماعات «المعبد» في السياسة وفي الإعلام وفي الأذرع التنفيذية لم يكن ليتم من دون تأييد جماهيري واسع تحظى به أجندة هذه الجماعات، ورغم أن عدد المنضوين تحت هذه الجماعات محدود، ورغم أن الجمهور الذي يستجيب لنداءاتها ودعواتها محدود كذلك، إلا أن استطلاعات الرأي تظهر قبولاً واسعًا لأفكارها، وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد «ماجر

موحوت» ونشر في عدد من الصحف الإسرائيلية في 2013/7/12 بأن 59% من المستطلعة آراؤهم يؤيدون تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود زمانيًا ومكانيًا[14].

ثانيًا: تطور الموقف القانوني:

خلفية:

يعتبر المسجد الأقصى بنظر القانون الدولي أرضًا واقعةً تحت الاحتلال، لا يحق للمحتل أن يجري فيها أي تشويه أو طمس معالم يغير هويتها الثقافية والدينية أو يمس بالحقوق الدينية والثقافية لسكانها الأصليين، كما أنها من الناحية القانونية أرض وقف إسلامي لا نزاع حول ملكيتها، وهذا ما أكدته مختلف البعثات واللجان والهيئات التي ناقشت موضوع المسجد أو تقصت الحقائق بشأنه، ولا تختلف مراجع القانون الدولي حول كون القانون الإسرائيلي لا يسري عليه، ولا يملك أي أحقية في ذلك، وكل تصرف يتخذ الشكل القانوني تجريه الدولة الصهيونية عليه هو لاغٍ ومفاعيله لاغية وواجب إعادته إلى الحالة الأصلية، وهذا ما أكدته مبادئ القانون الدولي ومواثيقه، وأكدته قرارات متعاقبة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن مجلس الأمن ومن اليونسكو، والحق الإسلامي الخالص في المسجد الأقصى هو في أساسه حق إنساني ثابت لم يضف القانون الدولي شيئًا في ثبوته أو في قوته سوى أنه لحظه وأقرّه.

إلا أننا في هذا الفصل نتابع تصرفات الدولة الصهيونية ومحاولاتها لفرض قانونها على المسجد، وتطور هذه المحاولات، لما قد ينبني عليها من مفاعيل على الأرض وعلى الإدارة المباشرة للمسجد لكونها السلطة التي تحتله بالقوة، لا لكونها صاحبة الحق في ذلك.

سقط المسجد الأقصى في يد المحتلّين الصهاينة عام 1967، وقد فرض احتلاله على أجهزة الدولة الصهيونية تحديًا حقيقيًا، فهي إما أن تهدمه وتقيم «المعبد» كما كانت الأدبيات الصهيونية تقول، أو تتولى إدارته المباشرة وتفرض دخول اليهود إليه، أو أن تعيد إدارته إلى المجلس الإسلامي الأعلى لتتفادى الآثار الكارثية التي قد يجرها بقاؤها فيه، والتي لطالما كانت الهاجس المتحكم بسلوك الدولة الصهيونية تجاه المسجد الأقصى حتى وقت قريب.

اختارت الحكومة الصهيونية في حينه الخيار الأكثر براغماتية لأسباب متعددة لا مجال لشرحها هنا، فأعادت المسجد إلى إدارة المجلس الإسلامي الأعلى، وسحبت جنودها إلى خارج بواباته، وسن «الكنيست» في 1967/6/27 قانونًا سماه «قانون حماية الأماكن المقدسة» من خمسة بنود ضمت الحفاظ على الأماكن المقدسة من التدنيس والاعتداء، وحدد عقوبة لمن يعتدي عليها أو على

«حرية دخول أعضاء مختلف الأديان إلى الأماكن المقدسة لهم»[15] دون أن يحدد من هم وما هي الأماكن المقدسة المقصودة. فسرت الحكومة هذا القانون بأنه إبقاء على ما كان قائمًا في المسجد قبل الاحتلال، وباتت بالتالي مهمة الشرطة الإسرائيلية هي منع اليهود من دخول المسجد أو الاعتداء عليه، رغم أنها نفذت بنفسها أو سهلت اعتداءات على المسجد، لكن هذا بقي شكلاً خارج إطار القانون.

مع صعود جماعات «المعبد» كان أمامها خياران: إما أن تلجأ إلى إبدال القانون بآخر ينص صراحة على «حقوق» لليهود في المسجد الأقصى، وهذا بالتالي يقود إلى تغيير مباشر في قواعد الدخول وفي الإعمار وفي سلطة الأوقاف وفي كل ما يتصل بالمسجد، وإما أن تلجأ إلى عملية طويلة مع المحاكم لتغير تفسير القانون ذاته دون تغيير في نصه، بحيث تجري تعديلات تدريجية لتفسير هذا القانون، تنبني عليها بالتالي تعديلات ميدانية في قواعد الحراسة والدخول والصلاة والإعمار. ولما كان خيار سن قانون جديد أو إبداله خارج نفوذها، كما أن المستوى السياسي كان ولا يزال يتحفظ على خطوة كهذه قد تجرّ آثارًا كارثية، فقد لجأت هذه الجماعات إلى الحل الثاني، وكانت تحقق في كل مرة تعديلات طفيفة على تفسير القانون وتسعى بعد ذلك لإدخالها للتطبيق.

بدأت رحلة التعديلات بسؤال وجه للمحكمة العليا حول الوضع القانوني للمسجد الأقصى من وجهة نظر الدولة الصهيونية، وهل هو جزء من «أرض إسرائيل» التاريخية، فردت المحكمة بقرار في 1993/9/23 بأن «جبل المعبد كان المكان الأقدس على مدى السنوات الـ3,000 الماضية»[16]. شكّل هذا القرار الركيزة التي انطلق منها شارون في اقتحام المسجد الأقصى عام 2000 مدجّجًا بحراساته، والمنطلق الذي بدأت جماعات «المعبد» مشوارها القانوني الذي لحظت تطوراته النسخ الستة السابقة من هذا التقرير، فأجازت المحاكم الصهيونية دخول اليهود إلى المسجد أفرادًا عام 2003، ومن ثم أقرت دخولهم الجماعي في غير أوقات صلاة المسلمين في عام 2005، وطلبت جماعات «المعبد» أن تقدم القرابين في المسجد احتفالاً بالفصح اليهودي، لكن المحكمة ردت هذه الدعوى في عام 2010 لعدم قدرة الأجهزة التنفيذية على حماية طقوس كهذه، تاركة الباب مفتوحًا لإعادة تقديمها في وقت لاحق[17]. ويضاف إلى ذلك الجهود التي بذلتها مجموعة الضغط البرلمانية منذ عام 2009 وحتى في الأعوام السابقة له قبل تبلورها، فقد تمكنت هذه الجماعات من

تحويل مهمة الشرطة الإسرائيلية من منع اليهود من دخول المسجد كما كانت منذ عام 1967، إلى حماية اليهود عند اقتحام المسجد، وتشكيل قوة خاصة لتحقيق هذه الحماية، وإلى تحديد دخول المسلمين إلى المسجد وتقييده.

تطور الأحداث:

بلوغ التحرك عبر المحاكم منتهاه:

يدرك القضاة الصهاينة كما تدرك جماعات «المعبد» طبيعة اللعبة، وبأن هذه الجماعات تخوض مسارًا لتعديل تفسير قانون الأماكن المقدسة عبر المحاكم وصولاً إلى تعديل مهمة الأجهزة التنفيذية، وهو مسار تحقق جزء كبير منه، وربما يكون قد بلغ آخر ما يمكن أن يضيفه بشأن المسجد، وقد جاء تصريح القاضية المتقاعدة من المحكمة العليا داليا دورنر في 2013/6/27 ليقول ذلك وبكل وضوح، إذ أبدت اعتقادها بأنه «يجب إفساح المجال أمام اليهود لأداء الصلوات في جبل المعبد»، موضحة في الوقت عينه أن «المحكمة لا تملك صلاحيات البت في هذا الموضوع»[18]، وهي تقصد بذلك توجيه رسالة إلى جماعات «المعبد» بأن الأمر لا يتعلق بقضاة المحكمة أو بموقفهم من صلاة اليهود في المسجد الأقصى، فهي شخصيًا تؤيد حصول ذلك، لكن تحقيق خطوات أبعد بات خارج سيطرة المحكمة، وهي إشارة ضمنية بأن على هذه الجماعات أن تجد حلولاً أخرى لتحقق إنجازات أكبر، أبرزها محاولة سن قانون جديد يتحكم بالدخول إلى المسجد الأقصى.

تغيير قواعد الدخول إلى المسجد:

شكل تقديم مشروع قانون التقسيم الزماني للمسجد الأقصى بين اليهود والمسلمين في 2012/8/9 خطوة غير مسبوقة في تاريخ «الكنيست»، إذ لطالما تخوفت الأوساط السياسية الصهيونية من التداعيات المدمرة المحتملة لطرح مثل هذا الموضوع للنقاش العلني والتصويت، وهذا ما دفع رئيس «الكنيست» في حينها لاستخدام صلاحياته وسحب هذا المشروع من التداول.

ورغم التقدم النوعي الذي حققته كتلة «المعبد» في انتخابات شهر 2013/1 إلا أنها لم تعد لطرح مشروع القانون منذ انتخابها وحتى كتابة هذه السطور، بل لجأت إلى استخدام نفوذها الجديد للدفع باتجاه تغييرات أسرع على شروط الدخول ففي 2013/4/18 أعلنت ميري ريجيف، رئيسة لجنة الداخلية والأمن في «الكنيست»، بأنها تنوي اقتحام المسجد بنفسها للاطلاع على إجراءات

الشرطة تجاه دخول كل من اليهود والمسلمين في المسجد[19]، لكنها عادت وتراجعت في 4/24 عن فكرة الاقتحام بعد زوبعة ردود الأفعال التي تسببت بها تصريحاتها[20]، وعادت لجنتها لمناقشة الموضوع في 2013/5/8 إذ خصصت جلسة لمناقشة إقرار قانون يسمح بزيادة عدد اليهود الذين يدخلون المسجد الأقصى، وقد صرحت ريجيف عقب اللقاء بأن «اللجنة تفحص إمكانية زيادة عدد الزيارات بشكل لا يغير الوضع القائم» وأضافت بأن «منع اليهود من الصلاة على جبل المعبد هو تمييز لا يمكن احتماله وخرق لحرية العبادة»[21]، وقد شكلت لجنة مصغّرة لصياغة مشروع قانون بهذا الشأن برئاسة موشيه فيغلين نائب رئيس «الكنيست»، ولم يقدم المشروع حتى كتابة هذه السطور، إلا أن هذه الإجراءات توحي بأن اللجنة آثرت الإعداد لقانون بسقف أخفض من ذاك الذي قدمه إلداد في 2012/8/9 أملاً في تمريره بالفعل، وهو أمر من المتوقع أن تفصح عنه خلال الشهور القليلة القادمة.

في الوقت عينه، توحي الإجراءات التنفيذية التي اعتمدتها الشرطة الإسرائيلية خلال الفترة التي رصدها التقرير إلى أن مشروع القانون الذي قدم في 2012/8/9 بات يشكل سقف عملها، وبأنها تسعى للوصول في المستقبل القريب إلى جاهزية لتطبيقه في حال تم إقرار المشروع الذي ما زال محفوظًا في أدراج «الكنيست»، ويمكن قراءة هذا الأمر في مشهدين أساسيين:

الأول هو مشهد يوم الإسراء والمعراج الذي صادف يوم 2013/6/6 إذ أعلنت الشرطة يومها منع دخول اليهود للمسجد لكونه عيدًا للمسلمين، فردت جماعات «المعبد» على الفور بالدعوة لاقتحام واسع للمسجد يوم الاحد 2013/6/9 وأشارت في بيان الدعوة إلى أن هذا الاقتحام يأتي ردًا على إغلاق المسجد في وجه اليهود يوم 6/6، وقد تم الاقتحام بالفعل بحماية مكثفة من الشرطة الإسرائيلية[22].

أما الثاني فهو إعلان إغلاق المسجد أمام اليهود في معظم أيام شهر رمضان، والإعلان بالمقابل عن «تسهيلات» لدخول المسلمين خلال الشهر وتكرار الحديث عن هذه «التسهيلات» في كل مناسبة خلال الشهر.

والشواهد أعلاه تتحدث عن نفسها، فهي تكرس فكرة منع دخول أتباع إحدى الديانتين في أعياد الديانة الأخرى، وهي تبدأ بمنع اليهود «لصالح» المسلمين لبناء شرعية تراكمية لهذه الممارسة،

رغم أنها غير منصوص عليها في أي قانون دولي أو حتى إسرائيلي حتى الآن، كما أنها تتعمد بناء تراكم لمنع المتطرفين اليهود بشكل يدفعهم لرفع سقوفهم واللجوء إلى نفوذهم لتغيير قواعد الدخول، حتى لا تظهر الشرطة وكأنها عدلت قواعد الدخول من تلقاء نفسها. تُعزز هذا الاستنتاج شواهد أفصح عنها قادة مؤسسات «الائتلاف من أجل المعبد» أنفسهم، ففي الندوة التي عقدتها جمعية «عير عميم» حول مؤسسات «المعبد» في 2013/6/2 قال يهودا غليك، رئيس «صندوق تراث جبل المعبد» وأحد أشد قادة هذه المنظمات تطرفًا: «أود أن أفاجئكم بأن الدعم الأكبر الذي نحصل عليه هو من أذرع الأمن... هم يتوسلون إلينا، لا تتركوا هذا المكان»[23]. أما الحاخام يعقوب ميدان، رئيس المعهد الديني في «جبل عتصيون» فقال في ندوة عقدها «مركز تراث مناحيم بيغن» إن مسؤولين سابقين في الشاباك نصحوه بتوسيع وتسريع إحضار اليهود إلى المسجد الأقصى من أجل تعزيز السيادة الإسرائيلية فيه[24].

ثالثًا: تطور الموقف الديني:

خلفية:

مع دخول قوات الاحتلال المسجد الأقصى عام 1967، كان معظم الحاخامات الرسميين في الدولة يحرمون دخول اليهود إلى «جبل المعبد» لأسباب تتعلق بالطقوس الدينية والشروط الواجب مراعاتها عند الدخول إلى المكان. ولم يقل بجواز دخول اليهود إلى «المعبد» إلا فئة صغيرة من النشطاء المتطرفين الذين لا تدعمهم أي مرجعية دينية معتبرة. وكان هناك ثلاثة أسباب دينية لهذا المنع؛ أولها اختلاف المرجعيات الدينية في تحديد موقع «قدس الأقداس» الذي لا يجوز لليهود العاديين الدخول إليه، والثاني اعتبار يهود العالم اليوم غير طاهرين بالمفهوم التوراتي الذي يعتبر أن ملامسة الموتى أو المقابر هو مصدر عدم الطهارة، أما الثالث فهو الاعتقاد بأن المخلّص هو الذي سيبني «المعبد» بعد عودته، وإن كان الإجماع حول هذا الأمر قد بدأ بالتفكك بعد حرب عام 1967، إذ رأت بعض المرجعيات الدينية في احتلال المسجد إشارة ربانية لليهود بالدخول إلى المكان، لكنها بقيت أقلية معزولة.

بحلول نهاية القرن الماضي بدأت مجموعة أكبر من المرجعيات الدينية بتبني هذا الرأي وصولاً إلى عام 2007 حيث أصبح جزء كبير من حاخامات اليهود، ومنهم موشيه تندلر، يتبنون الموقف الداعي إلى دخول اليهود إلى «جبل المعبد» والصلاة فيه. وفي عام 2009، تداعى لفيف من القادة

الدينيين الصهاينة إلى مؤتمر يميني للدفاع عن صعود اليهود إلى «جبل المعبد»، وقد لقيت الدعوة التي وجهها المؤتمرون إلى عموم اليهود لزيارة «جبل المعبد» معارضة من التيار الحريدي ومن بعض الحاخامات القوميين المتدينين[25]؛ إلا أن زيارات الحريديين للمسجد الأقصى أخذت بالتزايد وإن كان الحاخامات يمتنعون عن الدعوة إلى ذلك بشكل علني خوفًا من إثارة مشاعر المعارضين للصهيونية في المجتمع الحريدي والذين يعارضون الوجود اليهودي في المسجد الأقصى[26].

ومع التزايد المطرد في الدعوات لاقتحام المسجد وجدت الحاخامية الرسمية نفسها مضطرة لتأكيد موقفها فأصدرت في آذار/مارس 2012 إعلانًا عن كبار الحاخامات جاء فيه: «إنه لواجب مقدس أن نعلمكم أن الصعود إلى جبل المعبد يتعارض مع التعاليم الدينية»[27].

ولعل المسار الذي مرت به فكرة «المعبد» خلال تطور الموقف الديني منها يذكرنا بما مرت به فكرة الصهيونية ذاتها، التي كانت في بداياتها تعتبر شكلاً من أشكال الهرطقة، فهي كانت تدعو إلى الهجرة إلى «الأرض المقدسة» فيما تربط التعاليم الدينية الهجرة إليها بعودة «المخلّص» الذي لم يأتِ بعد، ومع تزايد النفوذ السياسي للصهيونية واتساع جمهور المؤمنين بها بدأت الفتوى الدينية تتبدل لتقبل بها، إلا أن المؤسسة الدينية التقليدية لا تزال تتمسك بموقفها منها حتى يومنا هذا، ولا تزال ترفض الاعتراف بالصهيونية كفكرة مقبولة في الفهم التوراتي.

تطورات الأحداث:

جرت معظم التغييرات في مواقف المرجعيات الدينية خلال العقد الأول من القرن الحالي، ويبدو أن المواقف قد استقرت تقريبًا على ما وصلت إليه بحلول عام 2009، إذ تدعو معظم المرجعيات الدينية القومية لاقتحام المسجد الأقصى وبناء «المعبد» مكانه، فيما ترفض الحاخامية التقليدية دخول اليهود إلى «المعبد» للأسباب التي أوضحناها سابقًا، ولا يبدو أن الحاخامية التقليدية ستغير موقفها هذا، رغم أنها قد تبدي تساهلاً وتعايشًا مع هذه الفكرة وتتجنب محاربتها كما فعلت مع الصهيونية سابقًا، فهي رغم رفضها للصهيونية إلا أنها قبلت تولي الحاخامية الرسمية للدولة الصهيونية ذاتها.

تركّزت التطورات خلال الفترة التي رصدها التقرير على التطورات العملية، ففي 2013/3/21 أجرت منظمات «الائتلاف من أجل المعبد» تدريبًا على تقديم قرابين الفصح اليهودي[28]، وفي 2013/5/27 تقدمت هذه المنظمات بطلب لوزير الأديان الإسرائيلي نفتالي بينيت لتأدية شعائر

إنارة الشموع في قبة الصخرة[29] في خطوة تقصد تكريس مكانة وزير الأديان الصهيوني كمرجع لإدارة المسجد.

إلا أن التطور الأبرز على المستوى الديني كان تشكيل «الائتلاف من أجل المعبد» فمع تصاعد نفوذ الجماعات الداعية إلى إنشاء «المعبد»، وتزايد أعداد مؤسساتها وتمويلها وتنويع اختصاصاتها، يبدو أن هذه المؤسسات شعرت بالحاجة إلى تبني استراتيجية مشتركة، ولبلورة شكل من أشكال التكامل وتوحيد الجهود فيما بينها، كما استشعرت الحاجة إلى توسيع جمهورها أمام الأعداد المحدودة من الصهاينة التي تستجيب لدعوات الاقتحام المتكررة التي تطلقها كل مؤسسة من هذه المؤسسات فتأسس ما بات يعرف بـ «الائتلاف من أجل المعبد» وقد بدأ يصدر بيانات ودعوات اقتحام باسمه بدءًا من 2012/10/24 وقال البيان حينها بأن الائتلاف سيبدأ بالدعوة إلى صلوات يهودية جماعية في المسجد الأقصى بدءًا من الشهر العبري التالي لذلك التاريخ[30].

النشاط الفعال لهذا الائتلاف بدأ في 2013/3/21 مع دعوات لاقتحام المسجد في عيد الفصح[31]، تلاها رفع شعار «فرض السيادة الإسرائيلية» على المسجد الأقصى، وتنظيم مجموعة منهجية من الفعاليات تكررت في 4/16، و 5/7 و7/7 وتراوحت بين مسيرات واعتصامات استمر بعضها عدة أيام للضغط على الحكومة و«الكنيست» لاتخاذ إجراءات فعالة بهذا الشأن.

هذا التطور في نشاط مؤسسات «الائتلاف من أجل المعبد» دعا جمعية «عير عميم» الإسرائيلية إلى عقد ندوة دراسية عن هذه المنظمات في 2013/6/2 شارك فيها أكاديميون وناشطون ورؤساء وقادة في هذه المؤسسات[32]، وقد كشف التقرير الذي أعد ونشر في 2013/6/10 حول أعمال هذا اليوم الدراسي بأن عدد هذه المؤسسات والجمعيات بات 19 جمعية مسجلة، وبأن أبرزها هي «معهد المعبد» الذي يرأسه الحاخام المتطرف يسرائيل آرئيل، و«صندوق تراث جبل المعبد» الذي يرأسه الحاخام المتطرف يهودا غليك، و«جمعية أمناء جبل المعبد» التي يرأسها المتطرف غرشون سلمون، وبأنها تحظى بغطاء سياسي وأمني واسع، وتمارس لعبة تبادل الأدوار مع الأجهزة الحكومية، كما أنها باتت تحظى بتمويل رسمي حكومي يستأثر «معهد المعبد» بالحصة الأكبر منه[33].

هوامش الفصل الأول

1. وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2009/7/26.
2. هشام يعقوب (محرر)، عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2010/8/22 و2011/8/21، التقرير الخامس، (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2011)، ص 39.
3. المرجع ذاته.
4. المرجع ذاته، ص45.
5. غطى التقرير الأول الفترة الواقعة بين 2005/1/1 و2006/8/21.
6. لا تفصح هذه الكتلة ولا الكتلة السابقة عن وجودها ككتلة عضوية لها أهداف مشتركة وخطاب مشترك وإن كانت تمارس ذلك من الناحية الفعلية، والتعرف إليها وإلى أعضائها يتم عبر رصد الداعين إلى اقتحام المسجد الأقصى، وأصحاب الإجراءات والمواقف ومشروعات القوانين الداعية إلى تهويد المسجد الأقصى وبناء «المعبد» على مدى السنوات الماضية.
7. الدستور، 2013/1/123.
8. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/4/23.
9. القدس العربي، 2013/7/19.
10. قناة «معهد المعبد» على سبيل المثال تحوي أكثر من 450 مقطعًا مصورًا، أكثرها شهرة نشر عام 2012 وحظي بنحو 400 ألف مشاهدة.
11. الجزيرة، 2013/1/31، والفيديو متوافر على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=c08zioiFHyQ.
12. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/6/16.
13. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/7/21؛ ويمكن الاطلاع على البرنامج على الرابط التالي: http://harhakodesh.co.il/tour.
14. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/7/12.
15. للاطلاع على النص الإنجليزي للقانون أنظر الموقع الرسمي لـ«كنيست»: http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/HolyPlaces.htm.

16. أنظر مقتطفات من القرار منشورة باللغة الإنجليزية على موقع «معهد المعبد»: http://www.templeinstitute.org/holy_places_law.htm.
17. أنظر: هشام يعقوب (محرر)، عين على الأقصى، التقرير الخامس، مصدر سبق ذكره، ص 44.
18. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/6/27.
19. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/4/24.
20. جريدة القدس، 2013/4/25.
21. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/5/9.
22. موقع فلسطين اليوم، 2013/6/9.
23. التوثيق التلفزيوني المترجم الذي نشرته مؤسسة الأقصى للوقف والتراث لهذه الندوة في 2013/6/19:
http://www.youtube.com/watch?feature=player_detailpage&v=jiHrzbKKjrI،
كما نشرت مقتطفات منه مكتوبة على موقع المؤسسة.
24. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/6/27.
25. هآرتس، 2009/10/26.
26. جيروزاليم بوست، 2011/8/23.
27. هشام يعقوب (محرر)، عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2011/8/22 و2012/8/21، التقرير السادس، (مؤسسة القدس الدولية، بيروت 2012)، ص 38.
28. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/3/21.
29. موقع «فلسطينيو 48»، 2013/5/27.
30. جريدة القدس، 2012/10/24.
31. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/3/21.
32. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/6/3.
33. جريدة القدس، 2013/6/10 و2013/6/15.

الفصل الثاني:

الحفريات والبناء أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

أولاً: الحفريّات:

لم تعد زيادة عدد الحفريات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى دولة الاحتلال بعد أن تشعبت وانتشرت في الجهات الغربية والجنوبية والشمالية للمسجد. وانتقلت عوضًا عن ذلك إلى مرحلة العمل على ترميم المواقع القديمة وتأهيلها لاستقبال الزوار علاوة على تجهيز البنى التحتية اللازمة لتحويل «المدينة اليهودية التاريخية» التي يبنيها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه إلى المزار السياحي الأول في دولة الاحتلال. وقد شهدت فترة الرصد متابعة العمل في 5 مواقع للحفريات، ليستقرّ عدد الحفريات تحت الأقصى وفي محيطه على 47 حفرية: 25 منها في الجهة الغربية، و17 في الجهة الجنوبية، و5 في الجهة الشمالية[1].

حفريات الجهة الغربية:

تعتبر الجهة الغربية للمسجد الأقصى، وحتى ما بعد شارع الواد غرب الأقصى، العصب الرئيس للمدينة اليهودية المقدسة التي يبنيها الاحتلال تحت المسجد وفي محيطه. وفي هذه المنطقة شقت دولة الاحتلال شبكة أنفاق وصلت إلى نصف كيلومتر ابتداءً من الجهة الغربية جنوب الأقصى، حتى درب الآلام في منطقة راهبات صهيون شمال الأقصى. وتعد جمعيتا «الحفاظ على تراث الحائط الغربي» و«عطيرت كوهينيم»[2] المسؤولتين الرئيستين عن هذه الأنفاق والحفريات التهويدية، وقد ضمت هذه الحفريات العديد من البؤر التهويدية التي تمثلت بعدد من الأنفاق والكنس تحت البلدة القديمة وأسوار المسجد، وكذلك بعض المتاحف التزويرية التي شكلت مدينة يهودية كاملة في الفضاء التحتي للمسجد الأقصى.

وقد استقر عدد الحفريات في الجهة الغربية خلال هذه الفترة على ما رصده تقرير عين على الأقصى السادس بما مجموعه 25 حفرية 12 منها مكتملة و13 نشطة. ولم تشهد فترة الرصد الحالية البدء بأعمال حفر جديدة فيما استمرت الأعمال في الحفريات التي كانت نشطة سابقًا وفق الآتي:

حفريات منطقة البراق:

تتركّز الحفريات في هذه المنطقة في موقعين رئيسين هما ساحة وحائط البراق، وباب المغاربة. ويمكن تلخيص تطور الحفريات في هذين الموقعين خلال فترة الرصد على الشكل الآتي:

أ. حفريات ساحة البراق:



بدأت الحفريات الأثرية عند حائط البراق مع زيارة جيمس توماس باركلي للقدس عام 1848، لتتطوّر بشكل غير مسبوق بعد استكمال القدس عام 1967، حيث اقتلعت قوات الاحتلال حارة المغاربة عن بكرة أبيها خلال يومي 11-1967/6/12 وجرفت المنطقة وأزالت الآثار العثمانية والمملوكية فيها وأقامت مكانها ساحة للبكاء. بدأت مرحلة جديدة من التهويد في ساحة البراق عام 2004 حيث باشرت سلطات الاحتلال بفكرة هدم تلة المغاربة وكشف بوابة البراق وإقامة جسر مكان التلة، حتى كان لهم ذلك بشكل مرحلي عام 2007 فتم البدء بإقامة الجسر الخشبي المؤقت فوق أنقاض تلة المغاربة. وكشف خلال الحفريات عن آثار غرف ومحاريب إسلامية أزيل جزء كبير منها لإخفاء الطابع الإسلامي عند بوابة البراق وتحويلها إلى بوابة من بوابات «المعبد» المزعوم[3].

خلال الفترة التي يغطّيها التقرير، كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في 2013/5/21 عن استمرار أعمال الحفر في الجهة الشمالية الغربية من منطقة البراق بهدف وضع أعمدة حديدية في جوف الأرض مصبوبة بالباطون، تمهيدًا لتنفيذ مشروع «بيت شتراوس» الاستيطاني[4].

ب. حفريات باب المغاربة:



باب المغاربة هو أحد أبواب الأقصى في السور الغربي، وقد سمي بباب المغاربة نظرًا إلى أن القادمين من المغرب الإسلامي كانوا يعبرون منه لزيارة المسجد الأقصى. وقد عرف هذا الباب أيضًا باسم باب حارة المغاربة، وباب البراق، وباب النبي.

وتقع حفريات باب المغاربة في الجهة الغربية للمسجد الأقصى، حيث تستمر عمليات قضم الطريق بالحفريات في الذراع الأيسر لطريق باب المغاربة، وتنفَّذ أعمال «تأهيل» لتحويل الفراغات في طريق باب المغاربة إلى كنس للمصليات اليهوديات. وقد أكدت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في 2013/1/21 أن الاحتلال الإسرائيلي كثّف من حفرياته وتدميره لطريق باب المغاربة الملاصق للمسجد الأقصى من الجهة الغربية، حيث زاد من عدد الحفّارين وساعات عملهم، وتوسيع رقعة الحفر على امتداد الطريق. ووفق المعلومات فإن الاحتلال ينوي قريبًا توسيع ساحة البراق لصلاة اليهود، خصوصًا النساء منهم، بالتزامن مع افتتاح كنيس للنساء في فراغات طريق باب المغاربة، كما أن الاحتلال ما زال يستكمل أعمال «ترميم وإنشاء» لتهيئة فراغات جوفية أسفل طريق باب المغاربة (ومنها بقايا مسجد ومدرسة الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي). ولاحظت مؤسسة الأقصى أنه بعد أن يقوم الاحتلال بعمليات التفريغ الترابي وحجارة الأبنية الموجودة، يضعها في أكياس كبيرة ثم ينقلها إلى الخارج مع الإشارة إلى أن هذه البقايا هي آثار إسلامية.

حفريات الجهة الجنوبية:

تهدف الحفريات في الجهة الجنوبية إلى خلق ما يسمى «مدينة داود» التي تمتد، وفق الادعاءات الصهيونية، من مجمع عين سلوان جنوبًا وحتى أسوار المسجد الأقصى شمالاً، على كامل مساحة حي وادي حلوة في سلوان. والجهة الرئيسة المسؤولة عن الحفريات في جنوب المسجد هي جمعية «العاد» الصهيونية[5].

ويبلغ عدد الحفريات في الجهة الجنوبية 17 حفرية، منها 12 حفرية نشطة و5 مكتملة. وقد شهدت فترة التقرير نشاطًا لافتًا في موقعين اثنين هما حي سلوان والقصور الأموية، فيما لم يعلن عن انتهاء أعمال الحفر في أي من المواقع النشطة[6].

1. حفريات حي سلوان:



يبعد حي سلوان 700 متر عن المسجد الأقصى المبارك جنوبًا، وهو الحي الأكثر التصاقًا بأسوار وأبواب القدس القديمة من الناحية الجنوبية الشرقية المحاذية للمسجد. ويعتبر حي سلوان منطقة مستهدفة من قبل الاحتلال حيث الصراع على الأراضي والمباني إذ تقترح

المخططات التفصيلية الإسرائيلية تطوير قرية أثرية وحدائق تلمودية مكان المنازل المقدسية في حي سلوان المشار إليها من قبل الإسرائيليين باسم «مدينة داود» أو «عير دافيد». وتستمر جمعية «العاد» بتوسيع نشاطاتها، وتشدد من قبضتها على حي سلوان حيث تعمل كجسم شبه حكومي يسيطر على تجارة السياحة في المنطقة، بالإضافة إلى التمتع بالسلطة الكاملة على النشاطات الأثرية. وتتعرض منازل سلوان لتصدعات كبيرة جراء الحفريات الإسرائيلية، فيما شهد مسجد عين سلوان والشوارع العامة انهيارات ترابية عميقة، إضافة الى انهيار بعض أسوار المنازل وساحة مدرسة سلوان.

وشهدت فترة التقرير العديد من الأحداث المهمة، أبرزها حدوث بعض الانهيارات في الشارع الرئيس عند مدخل القرية، وبالتحديد عند بوابة البؤرة الاستيطانية المسماة «عير دافيد». ووفق المعلومات التي أوردها مركز معلومات وادي حلوة في 2013/1/9 فإن مكان الانهيار هو المكان الذي عملت فيه مؤخرًا آليات ضخمة لبناء نفق أرضيّ مخصص للمستوطنين والسياح فقط، ويربط ما بين «مدينة داود» وساحة حي وادي حلوة المسماة «جفعاتي».

2. حفريات القصور الأموية:



خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عملت أذرع الاحتلال على توسيع رقعة الحفريات وتعميقها في منطقة قصور الخلافة الأموية التي يسعى الاحتلال إلى تحويلها بالكامل إلى مسارات ومطاهر لـ «معبد» المزعوم، ضمن ما يعرف بالحدائق التوراتية – التلمودية حول الأقصى والبلدة القديمة بالقدس[7]. ولا بد من التنويه إلى أن الحفريات تجري بشكل متسارع على يد عمال أجانب وإسرائيليين وبإشراف ما يسمى بـ «سلطة الآثار الإسرائيلية»[8]. وكانت سلطات الآثار ربطت «حديقة المطاهر» مع أنفاق «الطريق الهيروداني» ونفق «موقف جفعاتي» الذي يصل حتى جنوب غرب المسجد الأقصى، ويتوقع أن تربط «حديقة المطاهر» المقامة فوق الآثار الأموية الإسلامية مع مشروع توسعة ســــاحة البراق[9].



ويهدف الاحتلال من خلال هذه الحفريات إلى تدمير ما تبقى من قصور الخلافة الأموية وتحويلها إلى مرافق «للمعبد» المزعوم واعتبارها جزءًا من الحدائق والمسارات التوراتية الملاصقة والمحيطة بالمسجد الأقصى، والسعي الحثيث للاستيلاء على مقبرة الرحمة الملاصقة للسور الشرقي للأقصى، حيث إن الحفريات قريبة جدًا من الزاوية الشرقية للأقصى ولمقبرة الرحمة التي منعت سلطات الاحتلال دفن الموتى فيها بذريعة أن الأرض مصادرة في وقت تسعى لتحويلها إلى حديقة توراتية[10].

حفريات الجهة الشمالية:

الحفريات في الجهة الشمالية حديثة الانتشار إذ لم يكن في هذه الجهة إلا واحدة عند بركة راهبات صهيون أسفل المدرسة العمرية وقد بدأ العمل فيها عام 1868 مع ما بدأ به تشارلز وارن في غرب الأقصى. ويزعم الصهاينة أن المنطقة الشمالية للمسجد الأقصى، خصوصًا الزاوية الشمالية الغربية، كانت قلعة تعرف بقلعة أنطونيا، وبجانبها بركة إسرائيل. وتهدف الحفريات الحديثة في المنطقة لخلق تاريخ في المنطقة الشمالية من جدار المسجد الأقصى وربط حفرياتها بأنفاق الحائط الغربي التي باتت تمتد شمالاً وشرقًا على طول السور الشمالي للمسجد.

تضم الجهة الشمالية 5 مواقع للحفريات، كلها نشطة، وقد شهدت مغارة الكتان خلال فترة الرصد نشاطًا في أعمال الحفر في وقت لم يكشف عن تطورات في مواقع الحفريات الأخرى في هذه الجهة من المسجد الأقصى.

حفريات مغارة الكتان «مغارة سليمان»[11]:



تقع مغارة الكتان في المنطقة الواقعة بين بابي العمود والساهرة شمال القدس، وتمتد من أسوار المدينة وتنطلق جنوبًا بطول 250 مترًا تقريبًا، وتبلغ مساحتها 9000 متر مربع. زعم اكتشافها العالم جيمس توماس باركلي عام 1850، بالرغم من أنها معروفة لدى أهل القدس وحتى المؤرخين مثل مجير الدين العليمي الذي ذكرها في كتابه الأنس الجليل باسم مغارة الكتان.

وقد أطلقت سلطات الاحتلال على المغارة اسم «مغارة صيديقياهو» تيمنًا بأحد ملوك اليهود، وزعمت أن هذه المغارة كانت محاجر سليمان ومنها استخرجت حجارة «المعبد الأول»[12].

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقرير صحفي عممته في 2012/9/5 عن تهويد واسع لمغارة الكتان على مساحة 9000 م^2، وعلى امتداد نحو 250 مترًا في عمق أفقي أسفل البلدة القديمة بالقدس. ورصدت المؤسسة عملية حفر جديدة ومتواصلة في أجزاء متفرقة من المغارة ووجود حفر في جوف أرضية المغارة يُرى فقط مداخلها والمسالك الموصلة إليها. وكشفت المؤسسة عن قيام الاحتلال بحفر نفق جديد وتركيب درج حديدي يدعي أنه مخرج طوارىء، بالإضافة إلى بناء حمّامات عامة من الخشب داخل حدود المغارة[13]. وفي 2012/10/24، كشفت مؤسسة الأقصى أن الاحتلال افتتح بابًا جديدًا إضافيًا لمغارة الكتان بهدف تعزيز الزيارات السياحية إليها[14].

وفي خطوة تعكس تكامل المستوى السياسي مع أعمال التهويد التي تستهدف مغارة الكتان، اختار عضو «الكنيست» أرييه إلداد المغارة لعقد مؤتمر للحزب الذي أطلقه تحت اسم «هتيكفا» (أو الأمل) وذلك في 2012/11/8[15].

الحفريات بالأرقام:

المنطقة	نوع الحفريات	عددها
الجهة الغربية	حفريات مكتملة	12
	حفريات غير مكتملة	13
مجموع حفريات الجهة الغربية		25
الجهة الجنوبية	حفريات مكتملة	5
	حفريات غير مكتملة	12
مجموع حفريات الجهة الجنوبية		17
الجهة الشمالية	حفريات مكتملة	-
	حفريات غير مكتملة	5
مجموع حفريات الجهة الشمالية		5
المجموع الكلي		47

ثانيًا: البناء ومصادرة الأراضي في محيط المسجد الأقصى:

تهدف دولة الاحتلال من خلال البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه إلى تعزيز الوجود اليهوديّ في المسجد بشكلٍ خاص ومدينة القدس بشكلٍ عامّ، إمّا من خلال إضفاء الطابع اليهوديّ على المحيط، أو من خلال اتخاذ هذه الأبنية كمراكز انطلاق لاستهداف المسجد الأقصى مثل استعمالها كمراكز للتجمّع لاقتحام المسجد، أو استخدامها للتغطية على أعمال الحفريّات، أو لتعزيز الوجود الأمني في المسجد.

وعلى مدى العقود الماضية كان الاحتلال يتعامل بحذرٍ بالغ مع البناء في ساحات المسجد الأقصى ومحيطه، ولا يعود ذلك بالطبع إلى حرص المحتل على مشاعر المسلمين ومقدّساتهم، بل يعود إلى عقدة خوفٍ من المسجد الأقصى لازمت العقل الصهيوني منذ أقام دولة الاحتلال، سبّبتها ردود الفعل الفلسطينيّة والإسلاميّة القوية على كلّ محاولةٍ صهيونيّة للتواجد بشكلٍ علني في المسجد ومحيطه، بدءًا بثورة البراق عام 1929 وصولاً إلى انتفاضة الأقصى عام 2000.

ولكن تغيّرًا طرأ في السنوات الأخيرة وكانت الانعطافة عام 2010 مع افتتاح «كنيس الخراب» وهو المعلم اليهودي الأول الذي يبنيه الاحتلال بهذه الضخامة في البلدة القديمة، ثم تتالت من بعده المخططات، ومنها ما استهدف بشكل خاص حائط وساحة البراق[16]، ويمكن تلخيص تطورات البناء والمصادرة في المسجد الأقصى ومحيطه خلال فترة الرصد على الشكل الآتي:

1. مخطط شرانسكي:

في أواخر عام 2012، كلّف بنيامين نتنياهو ناثان شرانسكي، رئيس الوكالة اليهودية، بإيجاد حل لمشكلة الصلاة عند حائط البراق المحتل، والمتأتية بشكل خاص من خلافات بين اليهود المتشددين الذين يسيطرون على الحائط، وجمعية نساء الحائط المطالبة بحرية الصلاة عند الحائط. وبالفعل، تقدم شرانسكي في 2013/4/9 أثناء وجوده في نيويورك، بمخطط يسمح بتوسعة ساحة البراق الحالية وإيجاد مساحة للصلاة المختلطة عند المنطقة التي يسميها الاحتلال «قوس روبنسون»، وهي منطقة قريبة من الحائط ولكن مفصولة عنه بجسر المغاربة، ومتاحة للصلاة المختلطة[17]. ويقضي المخطط ببناء مسطح علوي على مساحة 500 متر مربع في المنطقة الممتدة من الزاوية الجنوبية الغربية لجدار المسجد الأقصى وحتى باب المغاربة، بارتفاع 7-8 أمتار وعلى طول 80 مترًا، ترفع على أعمدة فلاذية، فيما يبنى مدخل جديد واسع ومشترك يتوزع الى ثلاثة

فروع، واحد يؤدي إلى المسطح الجديد، والثاني مدخل موصل إلى باب المغاربة/المسجد الأقصى، بينما يوصل الثالث إلى ساحة البراق الحالية[18]. وقد قدّم شرانسكي اقتراحه هذا كحلٍّ وسط بعد تزايد حدة التوتر والخلافات بين جمعية نساء الحائط واليهود المتشددين الذين يسيطرون على الحائط ويفرضون شروطًا معينة للصلاة عنده، من بينها حصر أداء بعض الشعائر بالرجال، الأمر الذي ترفضه نساء الجمعية[19]. وقد أبدى نتنياهو موافقته على المخطط في 2013/4/23 في وقت ذكر شرانسكي أن المرحلة الأولى من التنفيذ سيستغرق إنجازها 10 أشهر من تاريخ البدء بها.

2. «بيت شترواس»[20]:

في 2013/2/10، كشف تقرير لمؤسسة الأقصى للوقف والتراث عن مخطط يقضي بإقامة مبنى تهويدي متعدد الاستعمالات يبعد 50 مترًا عن المسجد الأقصى المبارك يحده من الشرق المدرسة التنكزية والحائط الغربي للمسجد الأقصى، ومن الشمال طريق باب السلسلة[21].

ووفق المخطط، يضم البناء مدرسة دينية وكنيسًا يهوديًا، ومركز شرطة عملياتيًا متقدمًا، وقاعة استقبال كبيرة بفناء رحب، ومداخل عريضة ومتعددة لزوار النفق الغربي ومركز الزوّار، وعشرات الوحدات الصحية وغرف تشغيل وصيانة.

والمخطط عبارة عن عمليات توسعة وترميم وتغيير لمبنى قائم على ثلاث طبقات، ووفق المعلومات التي كشفتها مؤسسة الأقصى فإن المبنى عبارة عن بناء حكومي إسلامي تاريخي وعقارات وقفية، من الحقبة الإسلامية المتقدّمة ومن الفترة المملوكية والأيوبية والعثمانيّة.

وتبيّن الدراسة أن الاحتلال يخطط لتوسعة المبنى القائم وإضافة طبقة واحدة ليصبح المبنى مؤلفًا من 4 طبقات، بالإضافة إلى ترميم المبنى القائم وتوسعته بتكلفة 20 مليون دولار. وينفّذ هذا المشروع ما تسمى بـ «الشركة لتطوير وترميم الحي اليهودي في البلدة القديمة بالقدس» وما يسمى بـ «صندوق تراث الحائط الغربي».

ويرتبط المبنى المخطط بناؤه بمجمله بمداخل الأنفاق التي حفرت أسفل المسجد الأقصى المبارك، كما يرتبط مباشرة بساحة البراق ويصل إلى حدود باب السلسلة، أحد أبواب المسجد الأقصى. ويعد هذا المخطط جزءًا من المخططات التهويدية للمسجد الأقصى، وجزءًا من المخطط التهويدي

الشامل لمنطقة البراق.

ويهدف هذا المخطط إلى زيادة عدد زوار حائط البراق المحتل إلى 15 مليون زائر سنويًا، فيما الرقم الحالي وصل إلى 7 مليون مقارنة بـ 2 مليون قبل عشر سنين.

3. مخطط «بيت هليبا» أو «تراث المعبد»:

هذا المخطط عبارة عن مركز توراتي بمساحة 3700 متر مربع يقع مقابل حائط البراق في الجهة الغربية منه. ويتكون المبنى من خمس طبقات، ثلاث منها فوق الأرض واثنتان تحتها ويشتمل على مكتبة وقاعات، وعلى حديقة أثرية تضم الآثار التي اكتشفتها سلطة الآثار الإسرائيلية في الموقع. وقد وافقت بلدية الاحتلال في القدس على المخطط في شباط/فبراير 2012، وتديره وتموله «الشركة لتطوير وترميم الحي اليهودي في البلدة القديمة بالقدس» و«صندوق تراث الحائط الغربي»[22]. ويهدف المخطط إلى توسيع واستحداث مواقف عامة للحافلات والسيارات فوق الأرض وتحتها، بالإضافة إلى ربط ساحة البراق ببلدة سلوان جنوب البلدة القديمة وأنفاقها تحت الأرض[23].

وفي الفترة التي يغطيها التقرير، وافقت رئيسة اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء الإسرائيلية في القدس على طلب المحامي قيس ناصر المقدم باسم محمود صالحة، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في الأراضي المحتلة عام 1948، الاستئناف على قرار اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء المصادقة على مخطط بناء مركز يهودي في ساحة البراق المسمى «بيت هليبا» وذلك أمام المجلس القطري للتنظيم والبناء. وبذلك جمّد المخطط ومنعت اللجنة اللوائية من نشره رسميًا او إصدار أي رخصة بناء[24].

وتظهر الصورة الآتية المخططات الواردة أعلاه والتي تستهدف ساحة البراق:



الصورة نقلاً عن موقع هآرتس
ترجمة القدس الدولية

4. مخطط زاموش

يعكف الاحتلال على إعادة إنتاج مخطط «كيدم يروشالايم» أو ما يعررف بـ»مخطط زاموش» وتنفيذه بعد تعديلات على المخطط الأساسي الذي كشف عنه عام 2007. ويشمل المخطط «مشروع البراق الهوائي» الذي يضم العديد من القطارات الهوائية التي تسهل الوصول من جميع المناطق المحيطة بالقدس القديمة لتربطها بمنطقة البراق. ويمتد القطار من جبل الزيتون/ رأس العمود إلى باب المغاربة وحائط البراق، كما يرتبط بباب الخليل في سور البلدة القديمة في القدس.

5. كلّية عسكرية فوق جبل الزيتون



في 2013/3/7، سُحب بند المصادقة على مخطط إقامة كلية عسكرية في جبل الزيتون من جدول أعمال لجنة التخطيط اللوائية التابعة لوزارة الداخلية في حكومة الاحتلال لتتأجل مناقشتها إلى ما بعد زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى دولة الاحتلال في 20-2013/3/22[25]. وكانت اللجنة اللوائية التابعة لوزارة الداخلية وافقت في 2012/7/2 على مخطط الكلية بشكل مبدئي[26].

وقد كُشف عن موقع الكلية العسكرية لأول مرة في شباط/فبراير 2011، وتبلغ مساحتها نحو 42 ألف متر مربع وتستوعب قرابة 400 طالب عسكري و130 أكاديميًا[27]. والهدف الرئيس من الكلية تعزيز مكانة القدس كعاصمة لدولة الاحتلال بحيث تحاول سلطات الاحتلال جاهدة نقل المقرّات الحكومية إلى الجزء الشرقي من القدس المحتلة[28].

هوامش الفصل الثاني

1. من المهم الإشارة إلى أن أعداد مواقع الحفريات تتفاوت وفقًا لطريقة الرصد خصوصًا أن الاحتلال يتستر على أغلب الحفريات ويتكتّم على إجرائها، والحفريات المرصودة هي تلك التي أعلن عنها الاحتلال أو تمكن المراقبون من رصدها بينما يرجّح أن عددها الحقيقي يتجاوز الرقم المذكور.
2. جمعيتان صهيونيتان استيطانيتان لهما مجموعة من الكنس والأنفاق في منطقة الحائط الغربي للمسجد الأقصى. وتعنى جمعية "عطيرت كوهنيم" بالاستيلاء على المنازل المقدسية وتهويدها، ومؤخرًا صار لها يد طائلة بالإنفاق على حفريات الجهة الغربية.
3. انظر الفصل الثاني من: هشام يعقوب (محرر)، عين على الأقصى، تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة ما بين 2011/8/22 و2010/8/21، التقرير السادس، (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2012).
4. انظر القسم الثاني من هذا الفصل حول البناء ومصادرة الأراضي في محيط المسجد الأقصى.
5. جمعية "العاد" أو "العودة إلى مدينة داود"، وهي جمعية صهيونية استيطانية تعنى بحفريات "مدينة داود" أسسها داود باري في 1986.
6. للاطلاع على تفاصيل الحفريات في الجهة الجنوبية يمكن مراجعة الفصل الثاني من تقرير عين على الأقصى السادس، ص 63-75.
7. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/12/4.
8. المصدر السابق.
9. عين على الأقصى، مصدر سابق، ص 66.
10. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/8/27.
11. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، الاحتلال الاسرائيلي يهوّد مغارة الكتان في القدس المحتلة ويواصل تنفيذ الحفريات والأنفاق، 2012/9/5.
12. لمزيد من التفاصيل حول المغارة، يمكن مراجعة تقرير عين على الأقصى السادس، ص 78.
13. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/9/5.
14. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/10/24.



15. هآرتس، 2012/11/11؛ ومؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/11/11.

16. للاطلاع على الأبنية والمخططات السابقة يمكن مراجعة تقرير عين على الأقصى السادس، ص 80-97.

17. وكالة التلغراف اليهودية، 2013/4/10.

18. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، مخططات احتلالية تنفيذية وشيكة لتهويد كامل منطقة البراق غربي المسجد الأقصى، 2013/5/21.

19. هآرتس، 2013/5/7.

20. دراسة: تفاصيل مخطط تنفيذي لإقامة كنيس يهودي ومركز شرطة عملياتي متقدم كلها مرتبط بالأنفاق أسفل المسجد الأقصى، 2013/2/10.

21. تفاصيل مخطط تنفيذي لإقامة كنيس يهودي ومركز شرطة عملياتي متقدم كلها ترتبط بالأنفاق أسفل المسجد الأقصى، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/2/10.

22. تقرير عين على الأقصى السادس، مصدر سابق.

23. موقع مدينة القدس، 2012/6/26.

24. وكالة معًا الإخبارية، 2013/5/31.

25. المصري اليوم، 2013/3/7.

26. جيروزاليم بوست، 2012/7/2.

27. جيروزاليم بوست، 2013/1/16.

28. تقرير عين على الأقصى السادس، مصدر سابق.

الفصل الثالث:

تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

أولاً: اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده:

خلفية: شكّل اقتحام رئيس وزراء الاحتلال الأسبق أرئيل شارون للمسجد الأقصى في 2000/9/28 نقطةً فارقةً في التركيز الصهيوني على فكرة التواجد اليهودي المباشر داخل المسجد الأقصى، وشكّل نقطة انطلاقٍ حقيقية لتثبيت «الأحقية التاريخية اليهودية» بالتواجد في المسجد، لتتوالى بعد ذلك السوابق السياسية والقضائية، والفتاوى الدينية التي تهيّئ الظروف المناسبة لتحقيق هذا التواجد.

فعليًا، بدأ العمل على تحقيق التواجد من خلال الدخول الفردي للمتطرفين اليهود للمسجد برفقة أفرادٍ من رجال الشرطة، أسوةً بما فعله أرئيل شارون الذي انتُخب رئيسًا للوزراء بعد اقتحامه للمسجد واندلاع انتفاضة الأقصى، وكانت الشرطة تُمانع أحيانًا إدخال هؤلاء المتطرفين حرصًا على أمنهم، خصوصًا في ظل تصاعد انتفاضة الأقصى، وهو الأمر الذي شكّل السابقة التي أدّت إلى تقديم قضيةٍ إلى «المحكمة العليا» لتوضيح الموقف من أحقية اليهود في زيارة المكان، لِتُصدر المحكمة قرارها في 2003/6/23 بأحقيّة اليهود بزيارة «جبل المعبد» والصلاة فيه.

عقب تحقيق هذه السابقة، تكثّف الدخول الفردي للمتطرفين اليهود فرادى وفي جماعاتٍ صغيرة[1] وبحمايةٍ تامّةٍ من شرطة الاحتلال، التي باتت تغطي دخولهم وتحميهم بموجب قرارٍ من أعلى سلطةٍ قضائية في النظام، وأصبحت الشرطة بهذه الطريقة ملزمةً -من موقعها كذراعٍ للسلطة التنفيذية- بالسماح لأي فردٍ يهودي بدخول المسجد، وبمرافقته وتأمين حمايته. بعد تثبيت هذا المكسب، انتقلت المنظمات اليهودية المتطرفة إلى مرحلةٍ أكثر تقدمًا فبدأت تدعو إلى اقتحاماتٍ جماعيةٍ للمسجد وتنفّذُ محاولاتٍ لاقتحامه في مجموعاتٍ تراوح عددها بين 30 و50 شخصًا، وهو الأمر الذي كانت شرطة الاحتلال تمنع حدوثه حرصًا على أمن المقتحمين اليهود ومنعًا لأي انفجارٍ أمني، الأمر الذي خلق سابقةً جديدة[2]، حُملت إلى «المحكمة العليا» من جديد لتحدّد موقفها من أحقية اليهود في الدخول الجماعي وأداء الصلاة الجماعية. وقد أصدرت المحكمة

حكمها في تشرين أول/أكتوبر 2005 بالسماح لجماعة «أمناء المعبد» بأداء طقوسٍ جماعيةٍ في المسجد بين الساعة السابعة مساءً والتاسعة صباحًا، أي في الفترات التي يكون فيها عدد المصلين المسلمين في المسجد قليلاً.

منذ ذلك الحين، تكثّفت الاقتحامات الجماعية للمسجد في هذه الساعات، وبمرافقة من شرطة الاحتلال التي باتت تنفّذ أمرًا قضائيًا، وانتقلت المنظمات اليهودية المتطرفة إلى محاولات الاقتحام الجماعي في وقت تواجد المصلّين المسلمين، أملاً في خلق سابقةٍ جديدة تُحمل للمحكمة، وتكمل شروط «الأحقية اليهودية» في التواجد في المسجد على مدار الساعة.

هذه الجدلية بين المتطرفين والمحكمة كانت تتمُّ بدعمٍ وتأييدٍ ومشاركةٍ من شخصياتٍ رسميةٍ بارزة، وتحت ظل حكوماتٍ يقودها مفجّر هذا التوجه، أريئيل شارون، أو ورَثَته من حزب كاديما، أو من يجلسون على يمينهم سياسيًا، كما هي الحال اليوم مع حكومة الليكود.

إن الأغراض التي هدفت إليها هذه الاقتحامات لم تكن محصورة برغبتها في خلق سوابق تُحمل للنظام القضائي وتُشكّل الأرضية لتوفير الحماية الأمنية لليهود في المسجد فحسب، بل كانت تتعدّاه إلى كونها تجعل التواجد اليهودي في المسجد أمرًا يوميًا يعتاده الناس ويدخل في دائرة «الطبيعي»، وإلى تحديد وتضييق عمل الأوقاف ودورها كونها الجهة المخولة الإشراف على المسجد، وهي كلها مقدماتٌ ضرورية لتحويل الوجود اليهودي في المسجد إلى «وجودٍ طبيعي».

الأجهزة الأمنية بدورها، اعتبرت الأحكام القضائية الصادرة عن «المحكمة العليا» أرضيةً لتعديل مهمّتها في محيط المسجد، فبما أنها أصبحت ملزمةً بتوفير الأمن «للطرفين» داخل المسجد، فهذا يقتضي أن تُوفِّر البنية التحتية اللازمة لذلك، وقد أتمّت سلطات الاحتلال بالفعل في 2005/6/9 ما أسمته «المجال الأمني» حول المسجد الأقصى والذي يتكون من مجموعة متكاملة من الكاميرات والمجسّات الحرارية والإلكترونية التي تسمح لقوات الاحتلال بمراقبة كل التحركات داخل المسجد الأقصى وفي محيطه، كما أنها شكّلت وحدةً للتدخل السريع داخل المسجد وأجرَت لها مناوراتٍ متعددة كانت أولاها في 2005/11/9[3]، فضلاً عن تثبيت نقاط ومراكز أمنية ثابتة داخل الأقصى وفي محيطه.

الوضع القائم اليوم هو أنّ اليهود غير ممنوعين سوى من دخول أجزاء المسجد الأقصى المسقوفة (المسجد القبلي، قبّة الصخرة، المصلّى المرواني، وسائر المصليّات والمدارس)، أمّا ساحات المسجد الأقصى فهي مفتوحةٌ لهم بالكامل وعلى مدار الساعة إن دخلوا فُرادى أو في جماعاتٍ صغيرة، ومفتوحةٌ لهم كجماعات خلال الفترة ما بين السابعة مساءً والتاسعة صباحًا.

على مستوى التصريحات، يكادُ لا يمرّ يومٌ دون أن تُصرّح فيه شخصيّة رسميّة أو مؤثرة ضدّ المسجد الأقصى، ونحن لا نرصد في تقريرنا هذه التصريحات جميعها، وإنّما نرصد تلك التي تُثير ضجّةً كبيرة توصلها إلى وسائل الإعلام.

تطوّر الأحداث:

اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية:

عكست الاقتحامات والتصريحات التي أدلت بها مختلف الشخصيات الرسمية تنامي الاحتضان السياسي لفكرة «المعبد» التي لم تعد مجرد فكرة هائمة، بل مشروعًا تتبناه الطبقة السياسية وتدعمه. وقد شكلت الانتخابات التشريعية في دولة الاحتلال في 2013/1/22 والتشكيلة الحكومية التي أعقبت الانتخابات رافعة لفكرة «المعبد» حيث تمكن المنادون ببنائه من الفوز بمراكز متقدمة وباتوا قريبين إلى مراكز صناعة القرار أكثر من أي وقت مضى[4].

وفي تكرار الاقتحامات التي ينفذها الرسميون في دولة الاحتلال تأكيد للمساعي الرامية إلى تثبيت القدم الصهيونية في المسجد كما أن التصريحات تبيّن الاتجاه الرسمي إلى تحقيق السيطرة الفعلية عليه تمهيدًا لتحقيق وهم «المعبد» المزعوم. والاقتحامات والتصريحات التي نعرضها هنا إنما هي غيض من فيض ما يتعرض له المسجد الأقصى، ولكنها تلخص الاتجاهات العامة على الصعيد الرسمي في دولة الاحتلال.

وقد كان من أبرز الاقتحامات في الفترة التي يغطيها التقرير اقتحام عضو «الكنيست» من حزب البيت اليهودي أوري أريئيل (وهو وزير الإسكان في الحكومة الحالية) المسجد الأقصى في 2012/10/15. كما اقتحم أريئيل الأقصى في 2013/7/14 عشية ذكرى «خراب المعبد» بحراسة أمنية مشددة وبتغطية من القناة الثانية الإسرائيلية. وقد صرح أريئيل بالقول «آمل أن يأتي اليوم الذي تكون فيه السيادة كاملة لإسرائيل على المسجد الأقصى»، وقال أريئيل «إن المسلمين يقومون

هنا بما يحلو لهم من تخريب للمكان ونحن لا يسمح لنا بدخول المكان والصلاة فيه إلا في ساعات محددة ، فيما يسمح للمسلمين بالتواجد فيه على مدار اليوم والليلة وبأعداد غير محدودة»[5]. وفي 2013/5/14،اقتحم المسجد عضو «الكنيست» السابق ميخائيل بن آري، وذلك في سياق الاقتحامات التي تزامنت مع عيد «الشفوعوت» أو «نزول التوراة»[6].

وفي 2013/7/16، حاول عضوا «الكنيست» زئيف إلكين وشولي معلم رفائيلي اقتحام المسجد بالتزامن مع ذكرى «خراب المعبد» ولكن شرطة الاحتلال منعتهما من الاقتحام كما منعت سائر المتطرفين اليهود من اقتحام المسجد ذلك اليوم، وذلك خوفًا من اشتباكات قد تندلع بين المسلمين الذين يحتفلون بشهر رمضان واليهود المحتفين بذكرى «خراب المعبد»[7].

وظهر من خلال التصريحات تململ من «التضييق» الذي تفرضه شرطة الاحتلال على اليهود من خلال منعهم من الصلاة بحرية في المسجد الأقصى ومنعهم أحيانًا من دخوله. وفي هذا الإطار، قال عضو «الكنيست» السابق أرييه إلداد، زعيم حزب «هعوتسماه ليسرائيل» (أو «القوة لإسرائيل») «إن الأوضاع التي يمر بها اليهود أثناء دخولهم إلى جبل المعبد (التسمية التلمودية للمسجد الأقصى) أصبحت لا تطاق». وأشار إلداد إلى «أن نوعًا من الاضطهاد الديني يمارس بحق من يرغبون بالصلاة فيه، خلافًا لما هو عليه حال المسلمين، وذلك على الرغم من أن جبل المعبد هو أقدس مكان لليهود في هذه البلاد»[8]. كما انتقد صوت الأذان الصادر عن مكبرات الصوت في المساجد المحيطة بالمسجد الأقصى مدّعيًا أنها تشكّل مصدرًا للإزعاج والفزع لليهود الذين يسكنون بمحاذاتها فيما الشرطة لا تعير الأمر أي اهتمام.

وفي 2013/5/28، صرحت عضو «الكنيست» من حزب الليكود تسيبي حوتوفلي، وهي نائب وزير المواصلات، بأنها تأمل في أن يتمكن اليهود من الصلاة بحرية في المسجد الأقصى. وقد جاء تصريحها من داخل الأقصى في 2013/5/26 حيث اقتحمته قبل حفل زواجها وذلك «لأهميته لها»[9].

لا تقف التصريحات الرسمية هنا بل هي تأخذ دفعًا جديدًا مع موشيه فيجلن، الذي فاز في انتخابات «الكنيست» الأخيرة بمقعد عن كتلة الليكود-بيتنا. وفيجلن، الذي يواظب على اقتحام المسجد الأقصى، يتخذ من هذا الاقتحام مناسبة لتأكيد تمسكه بفكرة «المعبد» وللمطالبة ببسط السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى. ومن اقتحامات فيجلن المتكررة للمسجد نذكر اقتحامه الأقصى

في 2013/2/5 بمناسبة افتتاح الدورة التاسعة عشرة لـ«كنيست»[10]، وكذلك في 2013/6/27[11]، وقبل ذلك في 2013/3/4 حيث حاول اقتحام قبة الصخرة، فتصدى له حراس المسجد ومنعوه من اقتحامها[12]. ولاحقًا، كتب فيجلن على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» إنه «ملزم كعضو كنيست بتفعيل سيادة إسرائيل على جبل المعبد. حتى ما قبل عامين تقريبًا، كانت لأي شخص حرية الدخول إلى قبة الصخرة - وهي ليست مسجدًا - (والكلام لفيجلن). أما الآن فالقبة مغلقة أمام غير المسلمين، كما أن الرقابة لا تطال أعمال البناء داخل المبنى، الذي يعلو قدس الأقداس، أقدس الأماكن للشعب اليهودي. ولهذا السبب أنا لديّ حصانة، كعضو في الكنيست، كي أتحقق مما يجري في الأماكن المحظورة على الجمهور»[13]. وقد صرح فيجلن في خطاب توجه به إلى «الكنيست» أنه قد حافظ على اقتحام المسجد الأقصى باستمرار طيلة السنوات العشر الماضية وهو إنما يفعل ذلك لأن «جبل المعبد يمثل قلب الأمة، ولأن الأمة تفقد بشكل تدريجي، ولكن مؤكد، سيطرتها على المسجد الأقصى حيث السيادة الفعلية على المسجد تنتقل إلى أيد غريبة، أي إلى الأوقاف الإسلامية»[14]. وفي 2013/7/31، دعا فيجلن اليهود إلى التوجه بالآلاف إلى المسجد الأقصى وذلك بعد أن أبلغت شرطة الاحتلال المجموعات اليهودية بأن المسجد سيكون مغلقًا أمام غير المسلمين، أقله حتى انتهاء شهر رمضان[15].

أما نائب وزير الأديان في حكومة الاحتلال، إيلي بن داهان، فدعا اليهود إلى «شد الرحال» إلى «جبل المعبد» حيث قال في مقابلة مع القناة العاشرة إنه يخطط للسماح لليهود بحج جماعي إلى الأقصى كرد على منع الشرطة للمتطرفين اليهود والشخصيات الرسمية من اقتحام المسجد والصلاة فيه[16]. وقد جاء هذا التصريح بعد أن منعت الشرطة أعضاء في «الكنيست» ومتطرفين يهود من اقتحام المسجد يوم ذكرى «خراب المعبد».

وفي تصعيد لافت في التصريحات، دعا وزير الإسكان أوري أريئيل إلى «إعادة بناء «المعبد في جبل المعبد»[17]. وقال أريئيل في مؤتمر حول الآثار عقد في مستوطنة «شيلو» في 2013/7/5 «لقد بنينا الكثير من المعابد الصغيرة - أي الكنس - ولكننا بحاجة إلى أن نبني المعبد الحقيقي في جبل المعبد».

اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود:

لا يشكل منع الشرطة لليهود من اقتحام المسجد الأقصى إلا حالات نادرة واستثنائية، فالأصل المعمول به هو أن المتطرفين اليهود يستبيحون المسجد الأقصى أغلب أيام العام، تحميهم شرطة الاحتلال

وتسهل اقتحامهم للمسجد. والاقتحامات التي تتوالى على المسجد الأقصى تتزايد بشكل ملحوظ في المناسبات والأعياد اليهودية، وإن كان الاتجاه المعتمد مؤخرًا من قبل سلطات الاحتلال يقضي بمنع الاقتحامات في أيام الأعياد اليهودية وذلك بسبب حالة الترقب المرتفعة لدى المرابطين والمصلّين المسلمين.

وبطبيعة الحال، فإن رصد الاقتحامات اليومية ليس أحد أهداف التقرير، ليس لأنها لا تشكل خطرًا على المسجد الأقصى بل لأن توثيق اقتحامات تتكرر بشكل شبه يومي لا يمكن حصره بين دفّتي هذا التقرير الذي يسعى إلى إظهار الاتجاهات العامة للاعتداءات التي يتعرّض لها المسجد الأقصى.

في 2013/3/28 اقتحم المسجد الأقصى حوالي 260 متطرفًا بالتزامن مع عيد الفصح العبري، بعد أن وصل عددهم إلى 164 في اليوم الذي سبق[18]. كما دنس حرمة حائط البراق في 2013/3/28 ما يزيد على 10 آلاف من الحريديم (المتدينين اليهود) بمشاركة كبار الحاخامات وأدوا الشعائر التلمودية بمناسبة الفصح العبري[19]. أما في أجواء الذكرى الخامسة والستين لنكبة فلسطين فدنّس حائط البراق وجواره في 15-2013/4/16 حوالي 3000 متطرف يتقدمهم عدد من الحاخامات وقيادات من حزب البيت اليهودي[20].

وفي الذكرى السادسة والأربعين لاستكمال احتلال القدس، اقتحم المسجد الأقصى حوالي 180 متطرفًا في 2013/5/8 وذلك في مجموعات تتراوح بين 25 و40 مستوطنًا. وقد أدى المقتحمون شعائر وصلوات تلمودية وتوراتية خاصة عند منطقة السور الشرقي للأقصى – منطقة باب الرحمة ووقفت مجموعة من 20 مستوطنًا عند باب السلسلة متجهين إلى قبة الصخرة وأدوا بسرعة شعائر «الانبطاح المقدس»[21]. ووفقًا لمؤسسة الأقصى للوقف والتراث، فإن المستوطنين باتوا يركزون اقتحاماتهم في منطقتي مصلى المتحف الإسلامي والسور الشرقي، خصوصًا عند باب الرحمة، ويحاولون تأدية طقوس تلمودية معينة في المنطقتين، مستغلّين خلو المنطقة من المسلمين[22].

وإذ تشكل الأعياد والمناسبات اليهودية سببًا إضافيًا يدفع المتطرفين اليهود إلى تكثيف اقتحاماتهم للمسجد الأقصى إلا أن رياح الشرطة لا تجري دائمًا بما تشتهي سفن المتطرفين حيث تعمد شرطة الاحتلال في القدس التي تتواجد في المسجد الأقصى وعلى أبوابه إلى منع الاقتحامات في بعض الأيام أو المناسبات إذا ما تبيّن لها أن «إيجابيات» المنع أكثر من «سلبيات» الاقتحام حيث من الممكن

أن تتطور إلى اشتباكات مع المصلين، أو بمعنى آخر لا تتمكن من تأمين الحماية للمتطرفين. ففي ذكرى «خراب المعبد» التي صادفت 2013/7/16، منعت شرطة الاحتلال المستوطنين من اقتحام المسجد الأقصى وذلك خوفًا من وقوع اشتباكات بين المتطرفين والمرابطين في المسجد[23]. وكانت شرطة الاحتلال منعت المتطرفين من اقتحام المسجد في ذكرى «خراب المعبد» في تموز/يوليو 2012 وذلك خوفًا مما قد تسببه من احتكاك بين المرابطين المسلمين والمقتحمين المتطرفين[24]. كذلك منعت شرطة الاحتلال الاقتحامات في 2013/6/6، يوم ذكرى الإسراء والمعراج، باعتبار أنه يوم عيد للمسلمين، كما منعت الشرطة الاقتحامات بشكل مطلق في الأسبوعن الأخيرين من شهر رمضان المبارك، وبرّرت مصادر الشرطة المنع بأن الأعداد الكبيرة للمسلمين في الأقصى خلال هذه الأيام قد تتسبب بمواجهات مع اليهود في حال اقتحامهم المسجد[25].

اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية:

إلى جانب التواجد المستمر لشرطة الاحتلال في المسجد الأقصى وعلى أبوابه، وبالإضافة إلى الجنود والعناصر الخاصة الذين يرافقون مجموعات المتطرفين لدى اقتحامهم للمسجد لحمايتهم ولمراقبة ما يقدمون عليه من صلوات علنية استفزازية، تكثفت في الآونة الأخيرة ما تعرف بالجولات الاستكشافية والإرشادية العسكرية التي ينفذها مجندون وعسكريون إسرائيليون باللباس العسكري يرافقهم غالبًا أدلّاء يتولون الشرح وفق الرواية التلمودية.

ففي 2012/9/4، اقتحم المسجد الأقصى حوالي 80 جنديًا في زيهم العسكري[26]، وفي 2012/10/14 اقتحمت مجموعة من 30 ضابطًا باحات الأقصى من جهة باب المغاربة ومكثوا في المسجد لأكثر من ساعة ضمن برنامج جولات الإرشاد والاستكشاف العسكرية[27].

وفي 2013/1/28، اقتحم المسجد الأقصى حوالي 100 مجندة من قوات الاحتلال باللباس العسكري وتوزعن على مجموعات تتقدم كل مجموعة منهن مرشدة من مجندات الاحتلال تحمل صورًا وتقدم شروحًا عن «المعبد» المزعوم[28]. وفي 2013/2/7، اقتحم المسجد الأقصى ما يزيد على 100 من الضباط والجنود الإسرائيليين من رتب و وحدات مختلفة[29]، كذلك اقتحمت الأقصى 60 مجندة باللباس العسكري بالإضافة إلى حوالي 10 من عناصر المخابرات في 2013/5/27[30].

وفي 2013/7/3، اقتحم الأقصى حوالي 50 عنصرًا من جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك». ولكن أخطر حدث تحت عنوان اقتحامات وتصرحات الأجهزة الأمنية هو ما كُشف عنه في ندوة أقيمت في 2013/6/26 بمركز تراث رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن، تحت عنوان «جبل المعبد بأيدينا». فقد قال الراب يعقوب ميدان، رئيس الكنس اليهودية في مستوطنات «غوش عتصيون»، إن مسؤولين سابقين في جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك» نصحوه بتوسيع وتسريع إحضار يهود إلى المسجد الأقصى من أجل تعزيز السيادة الإسرائيلية في المكان. وقال ميدان «لقد دعيت مرة إلى مسكن رئيس الشاباك، حيث وبّخني ولامني قائلاً: لقد مكّنّاكم من الصعود إلى جبل المعبد، لماذا هذا العدد القليل فقط ممن يصعدون، بهذه الصورة لا يمكننا تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الجبل. أما رئيس القسم اليهودي في الشاباك فقال لي قبل شهرين، إنه يقوم بتجنيد أفراد عائلته وأصحابه من أجل الصعود معه إلى جبل المعبد، بهدف تعزيز الوجود اليهودي هناك»[31].

لقد أكد هذا الكلام بشكل يقيني حقيقة الدور الخطير الذي تلعبه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في فرض الوجود اليهودي الدائم والمباشر في المسجد الأقصى، وكشف أيضًا تكامل وتناغم جهود تلك الأجهزة مع رجال الدين اليهود وجمعياتهم والطبقة السياسية في الاحتلال من أجل تحقيق الهدف الإسرائيلي بتثبيت وجود اليهود في الأقصى.

ثانياً: التدخل المباشر في إدارة المسجد:

خلفية:

تعتبر دائرة أوقاف القدس التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية في الأردن المشرف الرسمي على المسجد الأقصى وأوقاف القدس، وصاحب الحق الحصري في إدارتها ورعايتها وإعمارها وتدبير كل شؤونها، وذلك بموجب القانون الدولي، الذي يعتبرها آخر سلطةٍ محليةٍ مشرفةٍ على هذه المقدّسات قبل احتلالها، وبموجب اتفاقية السلام الأردنية-الإسرائيلية الموقعة عام 1994 والمعروفة باتفاقية «وادي عربة»، والتي طلب الأردن بموجبها لنفسه حقًا خاصًا بالإشراف على الشؤون الدينية للمدينة، وطلب أن يكون طرفًا في المفاوضات النهائية على مستقبلها، وقرار فك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية الذي صدر عام 1988 استثنى دائرة الأوقاف الإسلامية بكل ما يتبع لها من كادرٍ إداريٍّ وفني، وبكل ما يتبع لها من مؤسساتٍ وهيئات.

مع تصاعد التوجه اليهودي الفكري والعملي لتحقيق «الأحقية اليهودية في جبل المعبد»، أصبح تحجيم دور الأوقاف الإسلامية والتدخل في اختصاصاتها وصلاحياتها أمرًا ضروريًا، بل حتميًا، فهي الجهة المشرفة والمسؤولة عن المنطقة التي يرى فيها اليهود والصهاينة «جبل المعبد» الذي يجب أن يحققوا لأنفسهم تواجدًا حقيقيًا دائمًا وطبيعيًا فيه، ويجري التدخل في عمل الأوقاف وفي إدارة المسجد على ثلاثة مسارات:

1. المنع من الترميم والتدخّل في عمل دائرة الأوقاف.
2. تقييد حركة موظفي الأوقاف.
3. التحكّم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين.

منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف

نازع الاحتلال على مر السنوات الماضية دائرة الأوقاف صلاحياتها وعطّل عمليًا الكثير من أعمالها الطارئة والضروريّة لصيانة المسجد الأقصى وترميمه وحتى إدارة شؤونه اليوميّة. وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير تضييقًا على عمل الأوقاف وتدخلاً في شؤونها، مع استمرار الاتهامات التي تسوقها مختلف المستويات في دولة الاحتلال والتي تزعم أن عمل الأوقاف في المسجد الأقصى من شأنه هدم الآثار الموجودة في المكان، ولا سيما تلك المتعلقة بـ «المعبد» المزعوم. إلا أن مدير الأوقاف الإسلامية في القدس، الشيخ عزام الخطيب، نفى هذه الاتهامات مؤكدًا أن ما تقوم به الأوقاف من أعمال صيانة روتينية لا تمس الآثار والكنوز الموجودة في الأقصى، وأنّ ما تقوم به يحافظ على الإرث الإسلامي القائم[32].

ومن ضمن التدخل في عمل الأوقاف، أوقفت شرطة الاحتلال وما تعرف بسلطة الآثار عمال الأوقاف الإسلامية عن عملهم في ترميم مدخل باب المصلى المرواني وتصليحه في 2012/9/4 بحجة وجود بعض قطع فخار أثرية أثناء حفر الصخر الموجود على مدخل المصلى فيما شهد يوم 2012/9/5 تحركات مكثفة على مختلف مستويات الاحتلال الرسمية[33].

وفي 2013/5/28، اقتحم ضابطان إسرائيليان مسجد قبة الصخرة أثناء قيام عمال الإعمار بالترميم وقاموا باستفزازهم وتحرير هوية أحدهم وتوجيه استدعاء له. وكانت الشرطة حاولت

على مدى يومين الدخول إلى قبة الصخرة لرؤية أعمال الترميم فمنعهم الموظفون وطلبوا منهم التوجه إلى مدير الأوقاف للحصول على أمر بالدخول ففاجأهم الضابطان باقتحام المسجد عنوة[34].

تقييد حركة موظفي الأوقاف:

تحاول سلطات الاحتلال تقييد حركة موظفي الأوقاف والتضييق عليهم ومنعهم من أداء عملهم في المسجد الأقصى فتبعد حراس المسجد عنه وتمنعهم من دخوله وتزيد من التضييق عليهم بشكل خاص عندما يتصدون للمتطرفين اليهود الذين يحاولون توسيع دائرة اقتحاماتهم أو أداء الصلاة بشكل علني في باحات المسجد.

ففي 2013/5/28، اعتقلت شرطة الاحتلال حارس المسجد الأقصى سامر قويدر بعد أن تصدى لمستوطنين كانوا قد وقفوا بجانب السور المحاذي للمصلى القبلي من الناحية الشرقية وأدّوا شعائر توراتية وهم متجهون نحو قبة الصخرة بشكل علني[35]. وفي 2013/6/20، اعتقلت شرطة الاحتلال اثنين من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، بعد شجار مع أحد المستوطنين الذي استفزّ بعض المصليّات في المسجد واعتدى على موظف الأوقاف الذي حاول منعه من تصويرهن في وقت ادعى بعض المتطرفين أن موظفي الأوقاف هم الذين هاجموا المستوطن[36]. وفي 2013/7/4، منعت شرطة الاحتلال المتمركزة على بوابات المسجد الأقصى الموظف بدائرة الأوقاف الإسلامية حسام سدر من مزاولة عمله في المسجد بعد أن حاول العودة إلى مزاولة عمله في المسجد بعد انتهاء فترة إبعاده[37].

واستهداف الاحتلال لموظفي الأوقاف لا يقتصر على الحراس والسدنة، ففي آذار/مارس 2013، أصدرت محكمة الاحتلال قرارًا بمنع مدير المسجد الأقصى الشيخ ناجح بكيرات من دخول المسجد لمدة 6 أشهر تنتهي في 2013/9/3، وأقدمت قوات الاحتلال على اعتقال بكيرات في 2013/6/11 ثم قضت المحكمة بالإفراج عنه في 6/23 مع المنع من السفر 3 أشهر وغرامة قدرها 25 ألف شيكل مع استمرار سريان قرار منعه من دخول المسجد الأقصى[38].

وشكّل قرار الاحتلال بحق مدير المسجد الأقصى سابقة على مختلف المستويات. فعلى صعيد الاحتلال، مثل هذا القرار ذروة التدخّل الإسرائيلي بعمل دائرة الأوقاف، وشؤون الأقصى، كما شكل رسالة نوعية باتجاه نزع الحصرية الإسلامية عن المسجد الأقصى. وعلى صعيد آخر، عكس هذا القرار الإسرائيلي بحق بكيرات السقف المنخفض للحكومة الأردنية تجاه الأقصى حيث يعتبر الشيخ

بكيرات بتوصفه كمدير للمسجد الأقصى موظفًا في وزارة الأوقاف الأردنية، وعلى الرغم من خطورة القرار الإسرائيلي إلا أن الموقف الأردني كان دون الحد الأدنى المطلوب الذي يتلاءم مع الدور والواجب الأردني.

التحكم في الدخول للمسجد وتقييد حرية حركة المصلين:

تفرض شرطة الاحتلال قيودًا زمانية ومكانية على المصلين الوافدين إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه وهي تتحكم بالأمر عن طريق سياسة التصاريح التي تمنحها، أو تحجبها، على أساس الجغرافيا والزمان والعمر والجنس، والظروف الأمنية. وفي وقت تسري سياسة التصاريح على أهل الضفة الغربية والداخل الفلسطيني المحتل، فإن فلسطينيي قطاع غزة ممنوعون كليًا من الدخول إلى المسجد الأقصى حيث تمنع عنهم أي تصاريح، بصرف النظر عن السن أو الجنس.

وكان شهر آذار/مارس تحديدًا قد شهد تصعيدًا في القيود المفروضة على المصلين أعقبت الاشتباكات التي اندلعت في المسجد يوم الجمعة 2013/3/8 وأدت إلى جرح 60 فلسطينيًا و9 جنود من قوات الاحتلال الذين اقتحموا المسجد بالعشرات[39]. وقد فرضت سلطات الاحتلال القيود على دخول المصلين فمنعت الرجال ممن هم دون الـ50 عامًا من دخول المسجد لأداء صلاة الجمعة على مدى 4 أسابيع[40]، ولم تخفف القيود إلا في 2013/4/12.

وبالإضافة إلى القيود التي تفرض على عموم المصلين المسلمين والتحكم في دخولهم إلى المسجد الأقصى، تستهدف سلطات الاحتلال طلاب «مشروع إحياء مصاطب العلم» الذي ترعاه مؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات بالتعاون والتنسيق الكامل مع دائرة الأوقاف الاسلامية في القدس، فتمنعهم من الدخول إلى المسجد وذلك في محاولة لتقويض هذا المشروع الذي يهدف إلى إعمار المسجد بالمصلين والمحافظة على تواجد المسلمين فيه بشكل متّصل. ومن ذلك على سبيل المثال منع محمد أبو الشريف من دخول المسجد في 2012/8/28[41]، وشريف جبارين في 2012/9/23[42]، ومنع 10 طلاب ممن تقل أعمارهم عن 45 من دخول المسجد في 2012/9/25[43]. وفي 2013/7/17، أبلغت شرطة الاحتلال حكمت نعامنة، مدير مؤسسة عمارة الأقصى، أنه ممنوع من دخول المسجد الأقصى إلى أجل غير محدد، وقد جرى اعتقاله وإبعاده عن الأقصى لفترات مختلفة في أوقات سابقة[44].

ولا يقتصر التضييق والإبعاد على الرجال، بل إن النساء ينلن نصيبهن من المنع والتضيييق أيضًا حيث تعمد شرطة الاحتلال إلى مصادرة هوياتهن ومنعهن من دخول المسجد أو تمنعهن من إقامة حلقات العلم في باحات المسجد الأقصى. فقد منعت شرطة الاحتلال المتمركزة على بوابات المسجد الأقصى في 2013/3/7 حوالي 50 من طالبات مصاطب العلم من دخول الأقصى واحتجزت هويات عدد آخر من الطالبات إلى حين خروجهن من المسجد. كما تكرر المنع في 2013/3/11 حيث منعت حوالي 40 طالبة من دخول المسجد[45]، وفي 2013/3/12 كذلك دون إبداء الأسباب[46].

وفي 2013/7/21، أصدر الاحتلال قرارًا عسكريًا ضد السيدة زينة عمرو، مدرِّسة ومركِّزة مشاريع في «مؤسسة عمارة الأقصى»، يقضي بمنعها من دخول المسجد الأقصى لمدة ثلاثة أشهر. وقد رفضت السيدة عمرو توقيع القرار أو استلامه، فأوقفت لمدة ساعات، ثم استدعيت إلى التحقيق في مركز شرطة المسكوبية في مدينة القدس المحتلة. واعتبرت الشرطة قرار الإبعاد ساري المفعول على الرغم من عدم التوقيع، كما هددت السيدة عمرو بالاعتقال الفوري إن هي اقتربت من المسجد الأقصى[47].

أما في شهر رمضان المبارك، فأعلنت شرطة الاحتلال عن جملة من الإجراءات تتبع حيال المصلين الراغبين في الصلاة في المسجد الأقصى وقال الناطق باسم الجيش الاسرائيلي إن «تسهيلات» ستقدم للفلسطينيين خلال شهر رمضان لدخول القدس والصلاة في المسجد الأقصى[48]. وقد صادق وزير الجيش في حكومة الاحتلال، موشيه يعلون، على السماح لفلسطيني الضفة الغربية ممن هم فوق الـ60 عامًا بالدخول إلى دولة الاحتلال دون تصريح. أما في صلوات الجمعة وفي ليلة القدر، فيسمح للرجال فوق سن الـ40 وللنساء بالدخول إلى المسجد الأقصى دون تصريح، في حين أن الرجال بجيل 35-40 عامًا عليهم الحصول على تصاريح[49]. ولا شك في أن هذه «التسهيلات» يُنظر إليها من زاوية محاولة الاحتلال فرض قراراته ورؤيته لإدارة المسجد الأقصى.

هوامش الفصل الثالث

1. كانت مصادر يهودية متطرفة قد أشارت إلى أن عدد اليهود الذين اقتحموا المسجد على مدار عام 2004 كان حوالي 70,000 يهوديًا. أنظر مثلاً تصريحات المتطرف دافيد عبري خلال الدعوة إلى اقتحام جماعي للأقصى في آذار/مارس 2005 : http://www.islamonline.net/Arabic/2005/03/08/article02.shtml/news
2. أكبر دعوات الاقتحام الجماعي التي شكّلت هذه السابقة في حينه كانت الدعوة التي قامت عليها مجموعة من المنظمات اليهودية المتطرفة لحشد 10,000 مستوطن لاقتحام المسجد في مطلع الشهر الرابع اليهودي من عام 2005، والذي توافق حينها مع تاريخ 2005/4/10. للاطلاع على تفاصيل هذه الدعوة والتطورات التي تبعتها، أنظر: مؤسسة القدس الدوليّة، التقرير المعلوماتي رقم 5، بيروت، 2005/6، المنشور على الرابط التالي: http://www.alquds-online.org/org/userfiles/pdf/Al_Taqreer_Al_Malumati/5_Malaffat_Maqdisiyya.pdf
3. نافذ أبو حسنة وآخرون، عين على الأقصى: تقرير يغطي الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى ما بين 2005/1/1 و2006/8/21، التقرير الأول، (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2007) ص 16.
4. لمزيد حول الموضوع، أنظر الفصل الأول من هذا التقرير.
5. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/7/17.
6. موقع «فلسطينيو 48»، 2013/5/14.
7. تايمز أوف إسرائيل، 2013/7/16.
8. موقع «فلسطينيو 48»، 2013/1/17.
9. جيروزاليم بوست، 2013/5/27.
10. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/2/5.
11. موقع مدينة القدس، 2013/6/27.
12. جيروزاليم بوست، 2013/3/4.
13. صفحة موشيه فيجلن على موقع «فيسبوك»، 2013/3/4.
14. The Jewish Press، 2013/7/25.
15. أخبار إسرائيل الوطنية، 2013/7/31.
16. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/7/18.
17. تايمز أوف إسرائيل، 2013/7/5.
18. موقع «فلسطينيو 48»، 2013/3/28.
19. موقع «فلسطينيو 48»، 2013/3/29.
20. وكالة قدس نت للأنباء، 2013/4/16.
21. موقع «فلسطينيو 48»، 2013/5/8.

22. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/1/30.
23. جيروزاليم بوست، 2013/7/16.
24. أنظر الفصل الثالث من تقرير عين على الأقصى، هشام يعقوب (محرر)، تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2011/8/22 و2012/8/21، التقرير السادس، (مؤسسة القدس الدولية، بيروت 2012).
25. النهار المصرية، 2013/7/31.
26. القدس المقدسية، 2012/9/4.
27. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/10/14.
28. موقع «فلسطينيو 48»، 2013/1/29.
29. القدس المقدسية، 2013/2/7.
30. موقع «فلسطينيو 48»، 2013/5/27.
31. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/7/7.
32. القدس المقدسية، 2013/1/2.
33. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/9/6.
34. موقع «فلسطينيو 48» والمركز الفلسطيني للإعلام، 2013/5/28.
35. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/5/28.
36. القدس المقدسية، 2013/6/20.
37. قدس نت، 2013/7/4.
38. القدس المقدسية، 2013/6/23.
39. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/3/8.
40. وكالة الأنباء الفلسطينية، 2013/4/4.
41. موقع «فلسطينيو 48»، 2012/8/28.
42. موقع «فلسطينيو 48»، 2012/9/23.
43. موقع «فلسطينيو 48»، 2012/9/25.
44. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/7/17.
45. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2013/3/11.
46. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/3/12.
47. موقع فلسطينيو 48، 2013/4/22.
48. وكالة معًا الإخبارية، 2013/7/7.
49. الأيام، 2013/7/8.

الفصل الرابع:

التفاعل مع أوضاع المسجد الأقصى

مقدّمة

في ظلّ الجمود والتراجع الكبيرين اللذين تشهدهما المواقف الرسميّة ومواقف السياسيّين عمومًا تجاه المسجد الأقصى، بقي التفاعل الشعبيّ، خصوصًا في القدس والأراضي المحتلّة عام 1948، خطّ الدفاع الأوّل عن المسجد الأقصى، وإن تفاوت حجمه وزخمه بين البلدان أو تعرّض لفتورٍ أو ضمورٍ بين سنةٍ وأخرى.

السنة الماضية التي كانت من السنوات الأشدّ على المسجد الأقصى من حيث الاقتحامات والاعتداءات منذ احتلاله، شهدت انسحابًا سياسيًّا رسميًّا شبه تام على المستوى العربي والإسلامي، لكنها أيضًا شهدت تفاعلاً شعبيًّا نجح بالحدّ الأدنى في إبقاء قضيّة المسجد الأقصى حاضرةً بين الجمهور رغم غيابها الإعلاميّ خصوصًا في القدس والأراضي المحتلّة عام 1948 والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة والأردنّ ومصر.

لكن العام الماضي شهد أيضًا تكريسًا لفصل الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة عن المسجد الأقصى والتفاعل معه، بحيث بات الصراع الدائر على الأرض بين المصلّين والمرابطين من المقدسيين وفلسطينيي الـ48 من جهة والمستوطنين وجنود الاحتلال من جهة أخرى، أشبه بصراعٍ «داخليّ» بين المسلمين واليهود داخل دولة الاحتلال. وهو أمرٌ لا بد أن تتنبّه له فصائل المقاومة التي وإن كانت الظروف الموضوعيّة تمنعها من العمل المقاوم، فإنّها مطالبة على الأقل بتحريك الجماهير وتوثيق ارتباطها بالمسجد الأقصى لقطع الطريق على مثل هذا الفصل الذي بات اليوم أمرًا واقعًا.

أولاً: على المستوى الفلسطينيّ:

المقدسيّون وفلسطينيّو الـ48: من جديد نجح المقدسيون وفلسطينيو الأرض المحتلة عام 1948 بتشكيل رادعٍ –لعله الوحيد– للاعتداءات والاستفزازات الإسرائيليّة المتكرّرة ضدّ المسجد الأقصى خلال العام المنصرم. وقد كان المدّ البشريّ المتواصل ودعوات الرباط والبرامج والأنشطة التي تضمن حضور المصلين الدائم في المسجد الأقصى الأداة الفاعلة التي تمكنوا من خلالها من مواجهة المخطط المنظم الذي تُنفذه دولة الاحتلال الإسرائيليّ للسيطرة على المسجد الأقصى.

وقد تميّزت تحركات المقدسيين وفلسطينيي الـ48 عن غيرها بطول النفس وبطابع استباقيّ عزّز من قدرتها على المواجهة، هذا عدا عن كونهم الجهة الوحيدة التي كانت تتحرّك ميدانيًّا لحماية المسجد الأقصى بعيدًا عن البيانات والتحذيرات والإدانات المعتادة والمتكررة للجهات الأخرى.

وهنا يُمكن أن يُقال إنّهم الجهة الوحيدة القادرة على الوصول للمسجد الأقصى وبالتالي من الطبيعي أن يكونوا هم الوحيدين الذين تحركوا ميدانيّا، لكن الاستعراض السريع لأبرز المحطات التاريخيّة السابقة في تاريخ التضامن مع المسجد الأقصى كالمظاهرات التي خرجت في الدول العربيّة والإسلاميّة عند هدم تلّة المغاربة أو الانتفاضة التي اندلعت في عموم فلسطين عند اقتحام شارون للمسجد الأقصى يُثبت لنا أن التحرك الميدانيّ والفعل الشعبيّ خارج القدس بل وخارج فلسطين كان يُشكّل عامل ضغطٍ على الاحتلال وبالتالي فإنّ التحركات الميدانيّة والشعبيّة مطلوبةٌ ومؤثرة في الخارج كما في الداخل، وهي منقطعةٌ اليوم خارج القدس، متواصلةٌ فقط داخلها وفي الأراضي المحتلّة عام 1948.

وبالانتقال إلى المسار الزمنيّ للأحداث خلال العام الماضي، فقد شهدت بداية شهر آب/أغسطس 2012 إعلان قرار بلدية الاحتلال تحويل ساحات المسجد الأقصى إلى ساحات عامّة، وتلا ذلك دعوة مجموعة من مسؤولي الائتلاف الحاكم في دولة الاحتلال إلى تقسيم أوقات زيارة المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، وقد ترافق هذان القراران مع شهر رمضان. ومع ذلك، فقد حاول الاحتلال تصعيد الاقتحامات الإسرائيليّة للمسجد الأقصى، فيما كثّف المقدسيّون وفلسطينيو الـ48 من تواجدهم في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان حيث سيّرت مؤسسة البيارق لإحياء المسجد الأقصى أكثر من 1500 حافلة خلال الشهر لنقل المصلين من مختلف مناطق الأراضي المحتلة عام 1948 للمسجد الأقصى[1]. وفي مواجهة دعوات ومحاولات تقسيم المسجد الأقصى زمنيًا بين المسلمين واليهود فقد كثف المقدسيّون وفلسطينيو الـ48 من حضورهم في الأوقات التي يقلّ فيها عادةً عدد المصلين في المسجد الأقصى كالوقت بين الفجر والظهر أو بين الظهر والعصر وقد كان لبرنامج مساطب العلم دورٌ بارزٌ في هذا الإطار.

وبالتزامن مع احتفالات رأس السنة العبريّة خلال شهر أيلول/سبتمبر 2012، واجه المصلّون في المسجد الأقصى الاقتحامات المتكرّرة للمستوطنين والتي كان بينها اقتحام لأحد أبرز شخصيات

حزب الليكود «موشيه فيجلين» ما أدى إلى وقوع إصابات بين المصلين نتيجة لهجوم شرطة الاحتلال عليهم[2]. وقد تكرر اقتحام «فيجلين» للمسجد الأقصى في بداية شهر تشرين أول/أكتوبر بالتزامن مع عيد العرش اليهودي ومن جديد حاول المصلون منع المقتحمين من أداء طقوسهم الدينية داخل المسجد وقد تسبب هذا الاقتحام بتوتر متواصل أدى إلى وقوع مواجهات بين المصلين وشرطة الاحتلال يوم الجمعة 10/5 تسببت بوقوع إصابات واعتقل خلالها جنود الاحتلال عشرات المصلين[3].

ظلّت المواجهات بين المصلين والمرابطين من جهة وجنود الاحتلال والمستوطنين من جهة أخرى تتكرر طوال الأشهر اللاحقة، خصوصًا مع تصاعد محاولات إقامة الطقوس اليهوديّة الدينيّة داخل المسجد الأقصى. وقد شهدت أشهر عام 2013 جميعها تقريبًا اشتباكات أدت إلى إصابة واعتقال عشرات المصلين، وقد نجح المرابطون غير مرّة في منع المستوطنين من دخول المسجد الأقصى، وفي أحيان أخرى تمكنوا من عرقلتهم ومنعهم من تحقيق مرادهم، وأجبروهم على مغادرة المسجد دون إكمال جولاتهم أو أداء طقوسهم الدينية.

وإلى جانب حضورهم الفعليّ المتواصل في المسجد الأقصى فقد شارك المقدسيّون وفلسطينيو الـ48 في العديد من الفعاليات الجماهيريّة التي نُظّمت داخل المسجد الأقصى وفي مختلف المناطق، للتأكيد على مركزية المسجد الأقصى وتوثيق الارتباط به في ظلّ محاولات الاحتلال لجعله مركزًا للحياة الدينية والاجتماعيّة اليهوديّة.

ففي 2012/9/21، شارك عشرات الآلاف من المقدسيين ومن قرى ومدن الداخل الفلسطيني في مهرجان «الأقصى في خطر» السابع عشر الذي نظذمته الحركة الإسلامية في مدينة أم الفحم[4]، كما خصّص خطباء المساجد في القدس والأراضي المحتلّة عام 1948 يوم الجمعة 2013/3/8 لنصرة المسجد الأقصى بعد الاعتداء على أحد طالبات العلم وتدنيس القرآن داخل المسجد الأقصى من قبل أحد جنود الاحتلال[5]. إلى جانب ذلك، أقام عشرات الشبان المقدسيين ومن فلسطينيي الـ48 مراسم عقد قرانهم في المسجد الأقصى على مدار العام، كما شارك مئات المعتمرين في أفواج حملات عمرة الإحرام من المسجد الأقصى[6]. كما شارك آلاف طلاب المدارس من القدس والأراضي المحتلة عام 1948 في برامج الرحلات المدرسيّة إلى المسجد الأقصى التي استمرت طوال السنة، كان أكبرها



مهرجان طفل الأقصى الذي نُظّم في شهر نيسان/أبريل 2013 وشهد مشاركة أكثر من 10 آلاف طالب مع ذويهم داخل ساحات المسجد الأقصى[7].

هنا لا بدّ لنا أن نُشير أنّ التفاعل الميدانيّ المؤثّر للمقدسيّين وفلسطينيّي الـ48 مع المسجد الأقصى ساهم في إنجاحه مجموعةٌ من الشخصيّات والهيئات المقدسيّة ومن فلسطينيّي الـ48 الذين دأبوا على تحفيز الناس لزيارة المسجد الأقصى في المحافل العامّة وفي وسائل الإعلام، وهو جهدٌ ضروريّ وفاعل لا يُمكن إغفاله خصوصًا ونحن نرى مدى تأثير غياب القيادات الشعبيّة والعامّة على تفاعل الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة مع أوضاع المسجد الأقصى، كما نرى سعي مؤسّسة الاحتلال الدؤوب لمنع بروز أي قيادة أو مرجعيّة شعبيّة مقدسيّة لعلمها بمدى تأثير هذه القيادات ودورها في تحريك الناس وتحفيزهم. ويُمكن لنا أن نُسجّل هنا وبالاعتماد على مصادرنا الإخباريّة ومن باب الإشارة لا الحصر الدور البارز الذي لعبته الحركة الإسلاميّة في الأراضي المحتلّة عام 1948 ورئيسها الشيخ رائد صلاح ونائبه الشيخ كمال الخطيب، بالإضافة إلى الهيئة الإسلامية العليا ورئيسها الشيخ عكرمة صبري وأمين سرها وقاضي القضاة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي سابقًا الشيخ تيسير التميمي، بالإضافة إلى الشيخ ناجح بكيرات مدير المسجد الأقصى ومفتي القدس والديار المقدسة الشيخ محمد حسين. إنّ حضور هذه الشخصيّات والهيئات وغيرها والدور الذي تؤديه في تنظيم حركة الناس وتحفيزهم نحو الرباط في المسجد الأقصى والتفاعل معه هو أمرٌ أساسيّ لا بدّ من الحفاظ عليه ودعمه خصوصًا في ظلّ الهجمة التي يتعرضون لها من قبل الاحتلال لتحجيم دورهم ولتفريغ مدينة القدس من القيادات والرموز للحد من التحركات الشعبيّة، في الوقت الذي يسعى فيه الاحتلال لإيجاد قيادات ورموز لتحركات المستوطنين من الحاخامات والسياسيّين ليقودوا المطالب بتقسيم المسجد الأقصى.

وقد شهد العام الماضي أيضًا نشاطًا لنوّاب القدس وبعض النوّاب العرب في برلمان الاحتلال تفاعلاً مع الاعتداءات المتكرّرة على المسجد الأقصى، لكنّه ظلّ في إطار التحذير والتوصيف والإدانة، ويرجع ذلك إلى إجراءات الإبعاد والإقامة الجبريّة والاعتقال التي يتعرّض لها نوّاب القدس، أمّا النواب العرب في برلمان الاحتلال فهم قادرون على لعب دورٍ أكثر فاعليّة بوصفهم شخصيّات ذات مرجعيّة شعبيّة لها القدرة على التأثير على الجمهور والتفاعل معه. ولا شك في أن محاولات الاحتلال

تقييد المقدسيين وفلسطينيي الـ48 وإبعاد رموزهم عن ساحة التأثير في مسار الأحداث في الأقصى ستستمر وتتصاعد. وقد كان الحدث الأبرز في هذا السياق إقدام الاحتلال على اعتقال المفتي حسين في 2013/5/8 والتحقيق معه بتهمة «الإخلال بالنظام العام التي تضمّنت التشجيع على أعمال الشغب في المسجد الأقصى»، وفق مزاعم الاحتلال[8].

السلطة الفلسطينيّة: استمرّت السلطة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة خلال العام الماضي بلعب دور سلبيّ في ما يتعلّق بأوضاع المسجد الأقصى، مكتفيةً بالتحذير والإدانة ودعوة الجميع لتحمل مسؤولياتهم، مع الحفاظ على قمعها ومنعها لأيّ نشاطٍ جماهيريّ مؤيّدٍ للقدس والمسجد الأقصى في مدن الضفّة حتى من قبل نشطاء الفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير. وهذا أمرٌ متوقع بطبيعة الحال في ظلّ سلوك السلطة الفلسطينيّة الذي يضع التعهدات والاتفاقات الأمنيّة على رأس سلّم الأولويّات، وليس من المنتظر أن يتغيّر هذا السلوك في المدى القريب مهما بلغ تصعيد الاعتداءات الإسرائيليّة، كما أنّه ليس من المتوقّع أن تؤثر أوضاع المسجد الأقصى في مسار المفاوضات الفلسطينيّة الإسرائيليّة التي انطلقت في أواخر تموز/يوليو 2013.

مع بداية شهر آب/أغسطس 2012، وبالتزامن مع إعلان بلدية الاحتلال اعتبارها ساحات المسجد الأقصى ساحات عامّة، دعا وزير شؤون القدس في حكومة تصريف الأعمال برام الله إلى دور دولي حازم وأكثر فاعلية، قائلاً «إن إسرائيل لا تملك الجرأة على التمادي في سياساتها لولا غض الطرف الدولي الذي تلمسه، خصوصًا من الولايات المتحدة الأميركية»[9].

وبالتزامن مع اقتحامات المستوطنين المتكررة للمسجد الأقصى ووقوع اشتباكات بين شرطة الاحتلال والمصلين، اعتبر المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين أن هذه الاقتحامات دليل على البدء في تطبيق خطة تقسيم المسجد زمنيًا. كما أدان عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات الهجوم العنيف على المصلين العزل في باحات المسجد الأقصى، داعيًا المجتمع الدولي لمحاسبة دولة الاحتلال على سياساتها[10].

وتعليقًا على تصريحات رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في شهر كانون أول/ديسمبر 2012 التي اعتبر فيها أن حائط البراق هو ملكيّة ومقدّس إسرائيليّ خالص، قال وزير الأوقاف في حكومة تصريف الأعمال محمود الهباش، إن تصريحات نتنياهو ما هي إلا خزعبلات، وليس لها



أي قيمة سواء من الناحية الدينية أو التاريخية أو القانونية. كما استنكر وزير الأوقاف في حكومة تصريف الأعمال محمود الهباش ما تعرضت له النساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي يتعلمن القرآن الكريم في باحات المسجد الأقصى إثر اعتداء جنود الاحتلال على إحدى طالبات العلم في المسجد في شهر آذار/مارس 2013. وطالب الهباش المؤسسات الدولية إلى الوقوف بحزم أمام العنصرية الإسرائيلية والتي تمارس ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية[11]. كما دعا أحمد قريع، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى تكثيف التواجد في الأقصى لحمايته من التهويد.

لكن التصريح الأبرز لمحمود الهباش كان تجديده دعوة جماهير العرب والمسلمين إلى زيارة القدس وإلى «تنظيم زحف ديني سلمي على المدينة المقدسة من كل أرجاء العالم، باعتبار ذلك واجبًا وحقًا دينيًا خالصًا لا يجوز الامتناع عنه أو عرقلته مهما كانت الظروف»[12]. ولا شك في أنّ أولى الناس بتطبيق هذه الدعوات هو من يُطلقها، فالسلطة الفلسطينيّة بعقليّتها الأمنيّة لا تسمح بتنظيم زحفٍ سلميٍّ إلى المسجد الأقصى من مدن الضفّة الغربيّة نفسها، فكيف يُمكن لها أن تدعو لتنظيم زحفٍ عربيّ إسلاميّ هي أصلاً تمنعه.

وقد تعرّضت السلطة لانتقادات واسعة في شهر أيار/مايو 2013 على أثر عدم اتخاذها موقفًا من سلطات الاحتلال بعد منعها وفدًا من اليونسكو من زيارة القدس كانت وافقت عليه رغم اتفاق السلطة الفلسطينيّة والأردن مع دولة الاحتلال على السماح لهذا الوفد بزيارة القدس مقابل سحب قرار إدانة كان الطرفان قد تقدما به في اليونسكو ضدّ دولة الاحتلال يتعلّق بانتهاكاتها بحقّ المسجد الأقصى والبلدة القديمة في القدس[13]. موجة الانتقادات هذه لم تكن نتيجة عدم اتخاذ السلطة موقفًا من منع الاحتلال لجنة اليونسكو من زيارة القدس فقط بل بسبب موافقة السلطة بالمبدأ على سحب مشاريع إدانة للاحتلال في اليونسكو، والموافقة على عدم السماح للجنة بزيارة الأقصى والاكتفاء بزيارة معالم أخرى في القدس، وذلك في نيسان/أبريل 2013.

وفي 2013/5/9، أصدر رئيس حكومة تصريف الأعمال سلام فياض تصريحًا حذر فيه من تدهور الأوضاع جراء اعتداءات المستوطنين ضد المسجد الأقصى وأكد مسؤولية المجتمع الدولي عن وضع حد لهذه الاعتداءات وإلزام دولة الاحتلال بوقف كافة انتهاكاتها «ضد الحقوق الوطنية والأساسية لشعبنا، بما في ذلك الحق في حرية العبادة»[14]. وخلال الأشهر اللاحقة تكرر تحذير مسؤولي السلطة

الفلسطينيّة من دور الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى في توتير الأوضاع وتهديد فرص السلام والتحذير من اشتعال حربٍ دينيّة في المنطقة، وكانت هذه التصريحات تُختم دومًا بدعوة الأمة العربية والإسلامية والمجتمع الدوليّ لدعم قضية القدس ونصرة المسجد الأقصى والوقوف بحزم أمام المخططات الإسرائيلية التي تشكل خطرًا حقيقيًا وتداعيات خطيرة.

واللافت في معظم الدعوات والبيانات الصادرة عن مسؤولي السلطة الفلسطينيّة باستثناء المفتي الشيخ محمد حسين وأحمد قريع عضو اللجنة التنفيذية، أنّها تخلو من أيّ دعوةٍ إلى شدّ الرحال أو إلى تحرّك جماهيري أو نشاط ميدانيّ في المدن الفلسطينيّة، هذا فضلاً عن أنّ أيًّا من هذه التصريحات والتحذيرات لم تنعكس على الأداء السياسيّ للسلطة الفلسطينيّة فالحديث عن التهديد الذي يُشكله الاعتداء على المسجد الأقصى لمسار المفاوضات لم ينعكس وقفًا لجهود استئناف هذه المفاوضات أو تعليقًا لها. كما أنّ الحديث عن الحرب الدينيّة يبدو مستغربًا ويفتقر للواقعيّة في ظلّ تعهّد رئيس السلطة الفلسطينيّة بمنع اندلاع انتفاضة ثالثة.

وخلاصة القراءة المتراكمة لسلوك السلطة الفلسطينيّة تجاه المسجد الأقصى هي أن هذه السلطة ببنيتها الحاليّة وارتباطها الأمنيّ الوثيق بدولة الاحتلال، بالإضافة إلى عدم قدرتها على التحرّك في القدس إلا في إطار الخصومة السياسيّة الداخليّة، لا يُمكن أن تُشكّل رادعًا لاعتداءات الاحتلال ولا يُعوّل عليها للعب هذا الدور، لكنها في الوقت ذاته تُمثّل الجهة الفلسطينيّة الرسميّة المسؤولة عن المسجد الأقصى، وهذه صيغةٌ تضرّ بوضع المسجد الأقصى بالضرورة، ولا بدّ للأطراف الفاعلة من العمل على تغيير أحد طرفي هذه الصيغة، إمّا بالضغط لتغيير الأداء والموقف من المسجد الأقصى وإما بالضغط لتقييد الصفة التمثيليّة حتى يُمكن وقف التراجع إن لم يكن ممكنًا تحقيق تقدّم في ظلّ الوضع الحاليّ للسلطة.

وبالانتقال إلى مؤسسات السلطة الفلسطينيّة في قطاع غزّة يُمكن لنا أن نلحظ استمرار غياب الفاعليّة والتحركات المؤثرة للتضامن مع المسجد الأقصى كما في الضفّة، لكن مع اختلاف الأسباب فهي ليس لها أي وجودٍ فعليّ في القدس أو محيطها، ولا تحظى باعترافٍ أو حضورٍ في المؤسسات الدوليّة أو حتى العربيّة. لكنّها رغم ذلك تضمّ وزارةً لشؤون القدس وللأوقاف يُمكن لها أن تلعب دورًا أكبر وأكثر فاعليّة لحماية المسجد الأقصى مع الأخذ بعين الاعتبار أنّها تبقى في النهاية



جزءًا من السلطة التي وُلدت في الأصل عاجزةً عن العمل في القدس، وبالتالي لا يُنتظر منها أن تُشكّل خطّ الدفاع الأوّل أو الأساسيّ عن المسجد الأقصى.

في بداية شهر آب/أغسطس 2012، وإثر إعلان بلديّة الاحتلال ساحات المسجد الأقصى كساحاتٍ عامّةٍ تابعةٍ لها، طالبت الحكومة الفلسطينية في غزة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والدول والمؤسسات المعنية كلها بضرورة الوقوف عند مسؤولياتها للتصدي للمخطط «الخبيث»، كما دعا المجلس التشريعي الفلسطيني جامعة الدول العربية والمنظمات الإسلامية والدولية إلى الضغط على الاحتلال لوقف عدوانه على المسجد الاقصى ومدينة القدس.

وفي ردّ فعلٍ على الاقتحامات التي شهدها المسجد الأقصى في شهر أيلول/سبتمبر 2012 بالتزامن مع عيد رأس السنة العبريّة طالبت الحكومة الفلسطينية في غزة المجتمع الدولي بمؤسساته كلها بالعمل على توفير حماية دولية للمسجد الأقصى.كما دعا الدكتور أحمد أبو حلبية، رئيس لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي، إثر اقتحام «موشيه فيجلن» للمسجد الأقصى في تشرين أول/ أكتوبر 2012 الفصائل الفلسطينية إلى «توحيد صفوفها وإنهاء الانقسام، وتفعيل دورها في نصرة القدس والأقصى والمقدسات والقيام بما يلزم من جهد وجهاد وعمليات جهادية»[15].

في شهر كانون أوّل/ديسمبر 2012، حذر وزير الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة غزّة إسماعيل رضوان، من اشتعال حرب دينيّة نتيجةً للاعتداءات الإسرائيليّة المتكررة على المسجد الأقصى[16]. ولا شك في أن هكذا تصريحات يصنّف في خانة المواقف الاستهلاكية التي لا تقدّم ولا تؤخر.

وردًا على تصريحات رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو حول ملكيّة «إسرائيل» لساحة البراق واعتبارها مقدّسًا يهوديًّا، دعت الحكومة الفلسطينيّة في غزّة الشعب الفلسطيني، والأمة العربية والإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وعلماء الأمة إلى القيام بدورهم للدفاع عن المسجد الأقصى. كما دعت في 2013/5/16 إلى «النفير» إلى المسجد الأقصى المبارك، وشد الرحال إليه لحمايته من الاحتلال ومخططات تقسيمه وتهويده وذلك بالتزامن مع المواجهات التي وقعت في المسجد الأقصى بين جنود الاحتلال والمصلين.

وتكررت الإدانات من قبل الحكومة في غزّة والمجلس التشريعي في الأشهر اللاحقة مع تصاعد الاقتحامات والاعتداءات على المسجد الأقصى وكانت تحمل المواقف المستنكرة لاعتداءات الاحتلال

ذاتها والتي تدعو العرب والمسلمين والمجتمع الدوليّ لتحمّل مسؤولياتهم والضغط على الاحتلال لوقف عدوانه، وقد افتقرت هذه البيانات أيضًا، كما بيانات حكومة رام الله، إلى ترجمة عمليّة أو خطّة فعليّة لمواجهة هذه الاقتحامات أو الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى.

فصائل المقاومة الفلسطينيّة:

استمرّت خلال العام الماضي حالة فك الارتباط بين أوضاع المسجد الأقصى ونشاط فصائل المقاومة الفلسطينيّة، فرغم تصاعد التهديدات ووصولها حدّ الطلب علنًا بتقسيم المسجد الأقصى، وحدوث الاقتحامات والصلوات اليهوديّة الجماعيّة بشكلٍ شبه أسبوعيّ والاشتباكات المتكررة بين المصلين وقوّات الاحتلال إلاّ أنّ أيًّا من فصائل المقاومة لم يُنفذ أي عمل ميدانيّ للردّ على هذه الانتهاكات. وحالة الجمود هذه مرشحةٌ للاستمرار طالما استمرّت أسبابها الموضوعيّة ففصائل المقاومة ملاحقةٌ في الضفّة الغربيّة وغير قادرةٍ على العمل بشكلٍ فعال، وهي محكومة بمعادلة التهدئة الشاملة أو المواجهة الشاملة في قطاع غزّة، وقد فاقمت التطوّرات في مصر من تعقيد وضع فصائل المقاومة في القطاع وأضافت مزيدًا من القيود على حركتها.

هذه الأوضاع لا تُلغي واجب المقاومة تجاه المسجد الأقصى وهو يعيش أخطر المراحل في تاريخه منذ الاحتلال، لكنها تعطينا فكرةً عن قدرتها في ظلّ الأوضاع الحاليّة وعن حجم العمل المأمول منها في ظلّ هذه الأوضاع. لكن وإن كانت فصائل المقاومة غير قادرةٍ على التحرّك ميدانيًّا فإنّها لا تزال قادرةً على التأثير في جمهورها وتحفيزه للدفاع عن المسجد الأقصى وتذكيره بما كان عليه إبّان الانتفاضة، وقد بتنا نرى اليوم وضعًا أشبه بالانفصال بين المدن الفلسطينيّة وأوضاع القدس والمسجد الأقصى.

كما أنّ فصائل المقاومة ما زالت قادرةً على التحرّك جماهيريًّا في مواجهة الاحتلال. وقد يُبَرَّرُ التقصير في هذا المجال بعدم رغبة الفصائل في التصعيد والدخول في مواجهةٍ مع السلطة وأجهزة أمنها، وهي التي تمنع التحركات الجماهيريّة وتقمعها، إلاّ أنّ أوضاع المسجد الأقصى اليوم بلغت درجةً من الخطر لا تنفع معه سياسة التهدئة مع الاحتلال ومن يقف حرسًا دونه ويمنع الوصول إليه، وإن لم تضع فصائل المقاومة المسجد الأقصى في هذه المرحلة على رأس سلّم أولوياتها وتُبادر في التحرك لحمايته، فإنّها ستحتاج في المستقبل إلى أضعاف الجهد لوقف مشروع تقسيمه أو إعادة الزمن إلى الوراء بعد أن يُصبح التقسيم أمرًا واقعًا.

أوّل ردود الفعل لفصائل المقاومة خلال العام كانت دعوة فوزي برهوم المتحدث باسم حركة حماس لتشكيل شبكة أمان لحماية الأقصى والدفاع عنه إثر إعلان بلديّة الاحتلال ساحات المسجد الأقصى كساحاتٍ عامّة تابعةٍ لها في بداية شهر آب/أغسطس 2012، مطالبًا السلطة الفلسطينية «برفع يدها عن المقاومة الفلسطينية كي تدافع عن شعبنا وأرضه ومقدساته»[17]. كما هددت حركة حماس على لسان أحد متحدثيها خلال مسيرة جماهيريّة نظمتها في شمال قطاع غزّة للتضامن مع المسجد الأقصى بانتفاضة عارمة تفتح الباب على مصراعيه أمام المقاومة الفلسطينية للرد على اعتداءات قوات الاحتلال ضد المسجد الأقصى المبارك[18].

كما حذرت حركة حماس في بيان لها في 2012/8/5 الاحتلال الاسرائيلي من الإقدام على تنفيذ خطة التوقيت الزمني لدخول المسجد الأقصى ومن التداعيات الخطيرة لها، معتبرة أنها «عمل عنصري وجريمة صهيونية» تستوجب التصدّي لها ومنعها[19].

وقد شهد شهر آب/أغسطس إحدى الفعاليات القليلة التي وحّدت الفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية حيث نظّمت جميع الفصائل في 2012/8/17 مسيرةً مشتركة بمناسبة «يوم القدس العالمي» الذي يصادف الجمعة الأخيرة من كل رمضان. كما شهد يوم 2012/8/30 مهرجانًا نظمته حركة حماس في غزّة للتضامن مع القدس والمسجد الأقصى.

وبالتزامن مع اقتحام «موشيه فيجلين» عضو حزب الليكود للمسجد الأقصى في أيلول/سبتمبر 2012، صرّح المتحدث باسم حركة حماس فوزي برهوم بأن «الأجواء التي تخيم على الأراضي الفلسطينية بعد اقتحام المسجد الأقصى من قبل الشرطة الإسرائيلية وجماعات المستوطنين تنذر باندلاع انتفاضة ثالثة»[20]. كما حذر عضو المكتب السياسي عزت الرشق من تبعات دعوات اقتحام المسجد الأقصى بمناسبة «عيد العرش» اليهودي، ودعت حركة فتح في بيانٍ لها «مناضليها وكوادرها وعموم الشعب الفلسطيني، إلى حماية المسجد الأقصى وكل المقدسات في القدس والمدن الفلسطينية»[21]. كما استنكر النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلى» عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اقتحام مجموعة من الحاخامات بقيادة «موشيه فيجلين» المسجد الأقصى المبارك ودعا إلى التصدي للاعتداء على المقدسات.

وفي شهر كانون أوّل/ديسمبر 2012، طالب عضو المكتب السياسي لحركة حماس، عزت الرشق، الشعب الفلسطيني بالتصدي للاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة ضد المسجد الأقصى المبارك، قائلاً إنّ «الأوان قد آن لوضع حد لجرائم الاحتلال ضد القدس والأقصى»[22]. ودعا الرشق منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية إلى تحمّل مسؤولياتهما في حماية المسجد الأقصى». كما أصدرتحركة الجهاد الإسلامي في الشهر ذاته بيانًا حذّرت فيه الاحتلال الإسرائيلي من الاستفراد بالقدس والمسجد الأقصى، ودعت الشعوب والحكومات العربية والإسلامية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه سياسات العدوان والتوسع المستعرة في القدس وسائر أرض فلسطين.

وفي شهر كانون ثانٍ/يناير 2013، وبالتزامن مع تصريح نتنياهو الذي اعتبر فيه حائط البراق مقدسًا يهوديًّا ملكًا لدولة الاحتلال ، دعت «ألوية الناصر صلاح الدين»، الذراع العسكري للجان المقاومة، إلى تصعيد العمليات الفدائية المسلحة في الضفة الغربية والقدس المحتلة دفاعًا عن المقدسات، فيما حذرت حركة حماس الاحتلال وقادته «من مغبّة الاستمرار في اقتحاماتهم المتكرّرة لباحات المسجد الأقصى المبارك».

وعلى أثر اعتداء أحد جنود الاحتلال على إحدى طالبات العلم في المسجد الأقصى وتدنيسه للقرآن الكريم في ساحات المسجد نظمت حركتا حماس والجهاد الإسلامي مسيرةً شارك فيها الآلاف «رفضًا لجرائم الاحتلال بحق المسجد الأقصى والقرآن الكريم». ودعت حركة حماس إلى انتفاضة حقيقية ثالثة في وجه الاحتلال، تحت مسمى «انتفاضة الأسرى والمسرى». وطالبت السلطة برفع يدها «الثقيلة» عن المقاومة لتترك المجال لها في مجابهة الاحتلال، كما هدد خالد البطش، القيادي بالجهاد الإسلامي، بأن «المقاومة ستفاجئ الاحتلال في الوقت المناسب وفي المقتل، ردًّا على ركل القرآن». وقال إن «ما يدور من مواجهات بالقدس، تأتي في سياق الرد المشروع ضد انتهاكات الاحتلال بحق المسجد المبارك»[23].

وعلى أثر إقرار برلمان الاحتلال الإسرائيليّ في قراءةٍ أولى لمشروع قرارٍ يدعو إلى تقسيم المسجد الأقصى زمنيًّا بين المسلمين واليهود في أيّار/مايو 2013، أكّد عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق أنّ هذا القرار «لن يمر مهما كانت التضحيات»[24].

بالنظر إلى المواقف والتحركات السابقة نرى أن التحركات الجماهيريّة للفصائل انحصرت في قطاع غزّة وغابت عن الضفّة الغربيّة والقدس بشكلٍ تامّ. كما أن تكرار تهديد فصائل المقاومة بإشعال انتفاضة ثالثة للرد على انتهاكات الاحتلال بشكلٍ دوريّ أفقد هذا التهديد معناه وأضعف مصداقيّة فصائل المقاومة أمام الجمهور الفلسطينيّ والجمهور العربيّ والإسلاميّ، لأن أيًّا من هذه التهديدات لم يُترجم إلى تحركٍ جماهيريّ واسعٍ على الأرض فضلاً عن إشعال انتفاضة شاملة في كلّ المدن الفلسطينيّة.

هذا المشهد في أداء فصائل المقاومة الفلسطينية، والذي بات مكررًا خلال السنوات القليلة الماضية، خرقته صواريخ المقاومة الفلسطينية في غزة والتي وصلت إلى المستوطنات الجنوبية للقدس إبّان الحرب الإسرائيلية على غزة في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2012. ولا شك في أن القراءة السياسية لوصول صواريخ المقاومة للقدس المحتلة لا تقل أهمية عن القراءة العسكرية، حيث استطاعت المقاومة أن توصل رسالة واضحة للاحتلال بأن القدس المحتلة ومسجدها الأقصى الأسير لا يزالان يشكلان بوصلة حقيقية لها رغم كل التحديات والعقبات التي تحول دون تفاعلها الميداني المباشر مع الاعتداءات الإسرائيلية اليومية على حرمة المسجد الأقصى. وفي الوقت الذي شكلت الصواريخ الفلسطينية رسالة قوية للاحتلال بمضمونها العسكري والسياسي، لقيت هذه الرسالة ترحيبًا كبيرًا من قبل المقدسيين الذين أكدوا على لسان قياداتهم المختلفة أن مثل هذه الرسائل وحدها من يستطيع أن يمنع الاحتلال من الإجهاز على الأقصى.

ثانيًا: على المستوى الأردني:

يحمل الأردن بوصفه الوصيّ الرسميّ على المسجد الأقصى مسؤوليّة تنظيم شؤونه ورعايته من جميع النواحي، سواءً من ناحية شؤون العاملين فيه أو صيانة أبنيته والحفاظ عليها، أو خدمة المصلّين، وحتى تنظيم الدخول والخروج إليه على الأقلّ على المستوى النظريّ. وعلى المستوى العمليّ فإنّ الأردن يُمارس هذه الصلاحيّات كافّة بالتراضي مع دولة الاحتلال فما تعترض عليه أو تنتزعه لنفسها من صلاحيّات لا يُنازعها فيها الأردن ولا يُصعد موقفه لاستعادتها. وتفاعل الأردن الرسميّ مع أوضاع المسجد الأقصى شبيه إلى حدّ كبير بهذه السياسة فسقف الاعتراض لا يتجاوز الإدانة والاستنكار، ولا يصل الأمر مهما بلغ حجم الاعتداءات الإسرائيليّة إلى حد تهديد العلاقات فعليًا بين البلدين، ولكنه قد يُعكّر صفوها ويجعلها أكثر رسميّة وبرودًا.

وقد كان العام الماضي مليئًا بالأحداث والتطوّرات المتعلّقة بالمسجد الأقصى على الساحة الأردنيّة، بدءًا من شهر آب/أغسطس 2012 حين أعلنت بلديّة الاحتلال ساحات المسجد الأقصى ساحاتٍ عامّة تابعةً لها، وهو إعلانٌ يعني الأردن بالدرجة الأولى إذ إنّه يسحب صلاحيّة الإشراف على ساحات المسجد من دائرة الأوقاف التابعة للأردن لمصلحة بلديّة الاحتلال. وقد علّق الأردن على هذا الإعلان على لسان وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، عبد السلام العبادي الذي قال: «إن المزاعم التي تطلقها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بأن ساحات المسجد الأقصى ساحات عامة، مرفوضة رفضًا قاطعًا وهي تشكل اعتداء صارخًا على حرمة المسجد الأقصى»[25]، لكن وزير الأوقاف لم يُوضح ما هي الإجراءات التي سيتخذها الأردن لمواجهة هذا الإعلان والحفاظ على وصايته على ساحات المسجد التي هي جزءٌ لا يتجزّأ منه.

وفي شهر تشرين أول/أكتوبر 2012، منعت سلطات الاحتلال مدير المسجد الأقصى الشيخ ناجح بكيرات من دخول المسجد لمدة ستة أشهر، فأعلن وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلاميّة الأردني عبد السلام العبادي عن رفضه لهذا الإجراءالذي يعتبر «تدخلاً سافرًا في شؤون المسجد الأقصى المبارك وإعاقة مرفوضة لأعمال إدارة الأوقاف وشؤون المسجد الأقصى في القدس التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الأردن»[26].

وعلى أثر الاقتحامات والاشتباكات التي وقعت في المسجد الأقصى في شهر تشرين أوّل/أكتوبر 2012، أدان وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، سميح المعايطة السياسات الإسرائيلية المنتهجة بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة واصفًا إيّاها بأنّها تهدف إلى «إشعال العنف الديني في المنطقة»[27]، مناشدًا المجتمع الدولي للعمل الجاد لضمان وقف الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدّسات الفلسطينية.

في شهر شباط/فبراير صرّح الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي، بأن الهوية العربية في مدينة القدس المحتلة تتآكل، مشيرًا إلى أن المشكلة تتمثل في إدارة «الفضاء الديني» في المدينة[28]، في إشارة إلى المسجد الأقصى. ويحمل هذا المصطلح الكثير من الدلالات ويُذكرنا بالمبادرة الأميركيّة لوضع البلدة القديمة وما فيها من مقدساتٍ دينيّة تحت إدارة دوليّة يُمنح أتباع الديانات الثلاث حريّة الوصول للمقدسات، بما فيها المسجد الأقصى. وعلى الرغم من أن هذا التصريح لم يصدر من

شخصيّة رسميّة ولا يُمثّل بالضرورة الموقف الأردني، إلا أننا يجب أن نتوقف عنده ونتذكره ونحن على أبواب مفاوضات نهائيّة يُرجح أن يوضع فيها المسجد الأقصى تحت إدارة دوليّة أو إدارة مشتركة يلعب فيها الأردن دورًا رئيسًا ويكون فيها المسجد الأقصى مفتوحًا للجميع.

لكنّ التطوّر الأبرز في إطار التفاعل الأردنيّ مع أوضاع المسجد الأقصى كان اتفاقيّة الدفاع عن المقدّسات التي وقعها العاهل الأردني عبدالله الثاني مع الرئيس الفلسطينيّ محمود عبّاس في 2013/3/31 في العاصمة الأردنيّة عمّان بشكلٍ مفاجئ. ولم تأتِ الاتفاقيّة بجديد من حيث تعريف دور الأردن بوصفه وصيًّا على المسجد الأقصى والأوقاف في القدس، ولكنّها أعادت تعريفه أو تأكيده. فقد ثبتت الاتفاقيّة دور الأردن في رعاية المسجد الأقصى حيث جاء فيها[29]: «يعمل الملك عبد الله الثاني بن الحسين بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس على بذل الجهود المكنة لرعاية والحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف» وقد عرّفت الاتفاقيّة «الحرم القدسي» أو المسجد الأقصى كالتالي: «المسجد الأقصى المبارك الواقع على مساحة 144 دونمًا، والذي يضم الجامع القبلي ومسجد قبة الصخرة، وجميع مساجده ومبانيه وجدرانه وساحاته وتوابعه فوق الأرض وتحتها والأوقاف الموقوفة عليه أو على زواره».

كما منحت الاتفاقيّة الأردن حقّ «متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة بالوسائل القانونية المتاحة»، و«الإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقًا لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية».

وفور الإعلان عن الاتفاقية، صدرت الكثير من المواقف المؤيدة والمعارضة أو المشككة بتوقيتها، فوزارة الأوقاف في حكومة تصريف الأعمال وعلى لسان وزيرها محمود الهباش رأت «أن الظروف الصعبة التي تمر بها القدس والمخاطر الحقيقية المحدقة بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، فرضا تحركًا تجاه المقدسات من قبل القيادتين الأردنية والفلسطينية»[30]. أما مفتي القدس والديار الفلسطينية فاعتبر أن الاتفاقية «تعزز العمل لحماية القدس ومقدساتها، وتأتي استمرارًا لنهجٍ بدأه عمر الفاروق والبطريرك صفرونيوس في المحافظة على المقدسات». كما أشادت الهيئة الإسلامية العليا ومجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في القدس بتوقيع الاتفاق الفلسطيني الأردني لحماية القدس والمسجد الأقصى المبارك. وقد أيّد مدير الأوقاف الإسلامية في القدس، عزام الخطيب،

الاتفاقية وقال إنّها جاءت بعد دراسة معمقة لواقع القدس، بينما اعتبر رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، يوسف ادعيس، أن الاتفاقية تؤكد التحرك الجاد لنصرة القدس والمقدسات[31]. كما رحبت بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية بالاتفاقية واعتبرتها «داعمة حقيقية للقدس بما فيها البطريركية المقدسية التي يخضع نظامها الداخلي للقانون الأردني». وأكد رئيس أساقفة اللاتين في القدس فؤاد طوال دعم الاتفاقية، كما أيدها أسقف الكنيسة الإنجيلية اللوثرية منيب يونان وبطريرك الكنيسة الأرمنية نورهان مانوغيان.

أما على مستوى الاحتلال، فالتزم المستوى الرسمي الصمت حتى خرج تصريح لنتنياهو في شهر حزيران/يونيو قال فيه إن دولة الاحتلال ليست ملزمة بالاتفاقية الأردنية الفلسطينية[32]. وكانت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية قالت إن هذه الاتفاقيّة تمّت بعلم إسرائيلي، وجاءت بعد موافقة الرئيس الأمريكي باراك أوباما عليها خلال زيارته المنطقة[33]. لكنّ الرئيس الفلسطينيّ محمود عبّاس نفى أن تكون للاتفاقية علاقة بزيارة الرئيس باراك أوباما أو الحديث عن المفاوضات، قائلاً: «نحن والأردن ننسق مواقفنا معًا في ما يتعلق بالأوقاف، والسيادة لنا على كامل الأرض الفلسطينية، وهذا لا نقاش فيه»[34].

وبعد الإعلان عن استئناف المفاوضات في شهر تمّوز/يوليو 2013، ربط المراقبون بين توقيع الاتفاقيّة والتسوية المحتملة لقضيّة القدس خلال المفاوضات، فنص الاتفاقيّة يُفوّض حكومة دولة فلسطين بتقرير مصير مدينة القدس فيما يحفظ للأردن حقّ الإدارة والوصاية على المقدسات، ما يفتح الباب أمام اتفاقٍ فلسطينيّ إسرائيليّ على تقسيم مدينة القدس مع تأجيل الحديث عن وضع المسجد الأقصى، أو التفاوض عليه بشكلٍ مشترك مع الأردن تمهيدًا لوضعه تحت وصاية لجنة مشتركة أو إدارة دوليّة كونه يتمتع بوضعٍ خاصّ حيث تُديره دولة غير تلك التي يقع على أراضيها.

وبغضّ النظر عن الأسباب والتبعات، فإنّ ما يُعطي مصداقيّة لهذه الاتفاقيّة هو مدى انعكاسها إيجابًا أو سلبًا على أرض الواقع، وحتى تاريخ صدور هذا التقرير ورغم تصاعد الاعتداءات الإسرائيليّة ضدّ المسجد الأقصى وتقليص سلطات الاحتلال لصلاحيات إدارة الأوقاف الأردنيّة في القدس واستيلائها على الكثير من اختصاصاتها فإنّ الأردن لم يُبادر إلى تصعيد مماثل للدفاع عن حقّه في الوصاية والرعاية، مما قد يفتح الباب واسعًا أمام المشككين بأهداف هذه الاتفاقيّة وارتباطها بمسار المفاوضات لا مسار التطورات الميدانيّة.



شهر أيّار/مايو 2013 شهد تطوّرًا بارزًا آخر على مستوى التفاعل الأردنيّ الرسميّ مع أوضاع المسجد الأقصى. ففي ردّ فعلٍ على تصاعد اقتحامات الشخصيّات الإسرائيليّة الرسميّة وتصريحاتها المعادية ضدّ المسجد الأقصى، صوّت مجلس النواب الأردني بالأكثرية على طرد السفير الإسرائيلي في عمّان، وسحب السفير الأردني من «تل أبيب»، وإغلاق السفارة هناك[35]. لكن الحكومة اكتفت باستدعاء السفير الإسرائيليّ في عمّان لإبلاغه اعتراضها على التصعيد الإسرائيليّ ضدّ المسجد الأقصى، تلا ذلك تلويح غالبية أعضاء مجلس النواب بسحب الثقة من حكومة عبد الله النسور بسبب عدم استجابتها لقرار طرد السفير[36].

لكن هذه التهديد ما لبث أن خفت بعد تصريحات لوزير الخارجيّة الأردنيّ ناصر جودة ورئيس الحكومة عبد الله النسور اعتبرا فيها أنّ العلاقات مع «إسرائيل» مسألة سياديّة مرتبطة بمعاهدات دوليّة، في ما اعتبر تلميحًا مبطنًا إلى أنّ مسألة إدارة العلاقات مع «إسرائيل» هي من اختصاص القصر الملكيّ بالتعاون مع الحكومة وليس من اختصاص البرلمان نقاشها[37].

بعض المراقبين رأى في قرار البرلمان تطوّرًا إيجابيًّا يجب البناء عليه، حيث إن البرلمان يملك صلاحيّات لسنّ أو تعديل القوانين التي تعمل بموجبها الأوقاف الأردنيّة في القدس داخل المسجد الأقصى وتدير وفقها شؤون سائر أوقاف المدينة. لكن البعض شكك في جديّة هذا التحرك واعتبره مرتبطًا برغبة البرلمان في حصد الشعبيّة مدللاً على ذلك بتراجع النواب عن موقفهم مع تأزّم الموقف ووصوله إلى حدّ سحب الثقة من الحكومة[38]. لكنّ الأكيد أن هذه المواجهة حددت سقف التصعيد الذي يُمكن أن يصل إليه الموقف الأردنيّ في ما خصّ المسجد الأقصى والذي يتمثّل في استدعاء السفير وتحميله رسالة عتب أو غضبٍ واستياء، دون وصول الأمر حد تهديد العلاقة مع الاحتلال أو تجميدها.

ثالثًا: على المستوى العربي والإسلامي:

قليلة هي الدول والهيئات العربيّة والإسلاميّة التي سجلت تفاعلاً مع أوضاع المسجد الأقصى خلال العام الماضي حتى بالإدانة والاستنكار المعتادين، فباستثناء المقررات المكرّرة لقمّة مكّة الإسلاميّة ومواقف جامعة الدولة العربيّة ومنظمة التعاون الإسلاميّ وبعض المواقف الرسميّة المصريّة، لم يُسجّل أيّ تفاعلٍ عربيّ وإسلاميّ يُذكر مع المسجد الأقصى، كما لم يشهد العام الماضي أيّ مبادرةٍ دعمٍ فعليّ من الجهات الرسميّة العربيّة والإسلاميّة لوقف مخطط التقسيم والحفاظ على الحصريّة

الإسلاميّة للمكان. وحتى الهيئات العربيّة التي أبدت بعض الاهتمام، كالجامعة العربيّة ومنظمة التعاون الإسلامي، فقد كان تعاملها مع المسجد الأقصى من زاوية الحفاظ على التراث وحمايته، وليس من زاوية سياسيّة تسعى إلى منع الاحتلال من فرض سيطرته عليه بالقوّة.

وبالانتقال إلى مسار الأحداث فقد حذرت الجامعة العربيّة في بداية شهر آب/أغسطس 2012 من أن المسجد الأقصى يتعرض «لأخطر مرحلة من التهويد في عهد الاحتلال الإسرائيلي». كما دعت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «إيسيسكو» في الشهر ذاته الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى «مواجهة المخططات الإسرائيلية الإجرامية الهادفة إلى إزالة المسجد الأقصى المبارك من مكانه»، ونددت بالقرار الذي اتخذته بلدية الاحتلال في القدس باعتبار ساحات المسجد الأقصى المبارك «ساحات عامة»[39].

كما علّق الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلي على هذا الإعلان بالقول «إن المخططات اليهودية الرامية الى تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود مجرد مناورات لتشويش الرأي العام، وأن الدولة العبرية تعرف أن العالم الإسلامي لن يقبل بذلك»[40]. والمستغرب في هذا التصريح الثقة العالية والاطمئنان اللذان أبداهما الأمين العام في ظلّ المكاسب اليوميّة التي تحققها دولة الاحتلال باتجاه تطبيق مخطط التقسيم مقابل انعدام ردّ الفعل الإسلاميّ على ذلك.

أمّا قمّة مكّة فقد نصّ بيانها الختاميّ الذي صدر في 2012/8/15 على الدعوة إلى «بذل الجهود من أجل استعادة مدينة القدس والمحافظة على طابعها الإسلامي والتاريخي وتوفير الموارد الضرورية للحفاظ على المسجد الأقصى وباقي الأماكن المقدسة وحمايتها» مجددًا «إدانته لإسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لانتهاكاتها المتواصلة».

كما نصّ البيان على «دعم الخطة الاستراتيجية متعددة القطاعات بالقدس التي تم اعتمادها في الدورة 38 لمجلس وزراء الخارجية كإطار لتحديد أولويات التمويل الإسلامي لمدينة القدس ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم احتياجات القدس ومؤسساتها وأهلها وفقًا لهذه الخطة الاستراتيجية ودعم المشاريع المتضمنة فيها»[41].

ولم يأتِ هذا البيان بجديدٍ يُذكر على مستوى دعم المسجد الأقصى فسياسيًّا لم ينص البيان على أيّ موقف من مشروع تقسيم المسجد الأقصى ولم يُحدد سياسة أو حتى يُقرّ إجراءً ميدانيًّا لوقف هذا المخطط أو لمواجهة الاقتحامات والاعتداءات المتكررة أمّا على مستوى الدعم الماديّ فقد كرّر البيان الدعوة لدعم احتياجات القدس، وهي الدعوة ذاتها التي تُطلق في كلّ قمّة دون أن تنعكس على الأرض على شكل دعمٍ مباشر لاحتياجات المسجد الأقصى بسبب غياب الإرادة السياسيّة اللازمة لإيصال هذا الدعم، لأن إيصاله يعني بالضرورة الدخول في مواجهة مع دولة الاحتلال.

وفي ردّ فعل على اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى في شهر تشرين أوّل/أكتوبر 2012 واشتباك جنود الاحتلال مع المصلين داخل المسجد والاعتداء عليهم، أدان شيخ الأزهر أحمد الطيب، اقتحام جنود الاحتلال الاسرائيلي لباحات المسجد الأقصى، محذرًا من أنَّ استمرار الاحتلال في هذه السياسة يُؤسِّسُ لوضعٍ خطير يجرُّ المنطقة برُمَّتِها إلى حالة صِراعٍ دِيني، ويُنذِرُ بإشعالِ حروبٍ جديدةٍ[42]. كما أدانت إيران بدروها هذه الاقتحامات و«الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية على المصلين في المسجد الأقصى المبارك، وانتهاك سلطات الاحتلال لحرمة المسجد»، ودعا المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية المنظمات الدولية والإقليمية إلى اتخاذ قرار مسؤول و«العمل للحيلولة دون تهويد القدس وتقسيم القبلة الأولى للمسلمين»[43].

وفي شهر كانون أوّل/ديسمبر 2012، أعلن أمين عام اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم إسماعيل التلاوي، أن لجنة التراث في العالم الإسلامي سجلت القدس كأول موقع على لائحة التراث العالمي الإسلامي، وذلك في ختام الاجتماع الثالث للجنة التراث في العالم الإسلامي الذي عقد في تونس العاصمة[44].

كما عقدت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «إيسيسكو» بالتعاون مع دائرة الآثار الأردنية العامة، وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم، واللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والعلوم والثقافة في شهر كانون ثانٍ/يناير الاجتماع السادس للجنة الخبراء الآثاريين المكلفين بإعداد تقارير فنية حول الانتهاكات الإسرائيلية الجديدة في محيط المسجد الأقصى، في العاصمة الأردنيّة عمّان[45].

وفي شهر آذار/مارس 2013، استنكر الأزهر الشريف اقتحام عشرات المستوطنين للمسجد الأقصى، مطالبًا الأمة العربية والإسلامية والعالم باتخاذ موقف حازم إزاء هذه الاعتداءات. كما أدان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلي بشدة هذهالاقتحامات داعيًا المجتمع الدولي، خصوصًا مجلس الأمن الدولي واليونسكو، إلى التحرك من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات المتكررة. في الوقت ذاته، أصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية بيانًا يدين اقتحام المستوطنين المسجد الأقصى، وقال الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية السفير محمد صبيح، إن الجامعة العربية سبق أن حذرت من تكرار عمليات اقتحام المسجد الأقصى. وأضاف أن مثل هذه الأعمال الطائشة والخطيرة تضر بالتسامح والتعايش الديني في المنطقة[46].

رابعًا: على المستوى الدوليّ:

لم تحِد الولايات المتحدة عن نهجها المنحاز إلى دولة الاحتلال في تعنّتها حيال القدس بوجه عام، والمسجد الأقصى بوجه خاص. وقد تجلّى ذلك خلال الفترة التي يغطّيها التقرير في الضغط الذي مارسه الأميركيون على الجانب الفلسطيني للموافقة على الشروط التي طرحتها دولة الاحتلال في إطار تسوية فرضت بموجبها على السلطة الفلسطينية أن تؤجل تقديم خمس قرارات تدين «إسرائيل» كان من المفترض أن تناقَش في اجتماع المجلس التنفيذي لليونسكو في نيسان/أبريل 2013. وقد أُعلن في 2013/4/23 عن التوصل إلى اتفاق تسمح دولة الاحتلال بموجبه لخبراء من اليونسكو بزيارة البلدة القديمة، باستثناء المسجد الأقصى، للوقوف على أعمال التأهيل التي تنفّذها «إسرائيل» هناك. ووفقًا لصحيفة هآرتس، فإن الطرف الفلسطيني حاول التملص من بعض الشروط التي فرضتها دولة الاحتلال مقابل موافقتها على استقبال البعثة إلا أن الأميركيين ضغطوا باتجاه الموافقة على كل الشروط باعتبار أن الفلسطينيين تعهدوا بالامتناع عن أي خطوات أحادية في الأمم المتحدة حتى نهاية أيار/مايو 2013[47]. والجدير ذكره هنا أن السلطات الإسرائيلية ما لبثت أن انقلبت على الاتفاق ومنعت البعثة من مباشرة مهامها في 2013/5/20 بذريعة أن الفلسطينيين روجوا للبعثة على أنها لجنة تحقيق، ما يناقض التزامهم بعدم تسييس الموضوع.

يضاف إلى ذلك مؤشر آخر خطير على سلبية الموقف الأميركي تجاه القدس والأقصى تجلى في القرار الذي أصدرته وزارة الخزانة الأميركية في 2012/10/4 وأدرجت فيه مؤسسة القدس الدولية، إحدى أهم المؤسسات والجهات الشعبية العاملة للقدس والأقصى، على لائحة المنظمات الداعمة

للإرهاب. وقد أصدرت المؤسسة بيانًا اعتبرت فيه أن القرار سياسي جائر ولا يستند إلى أي أدلة أو حقائق وهو انصياع للإملاءات الإسرائيلية على الإدارة الأميركية وامتداد لقرار إسرائيلي بحظر المؤسسة عام 2009.

وكان للاتحاد الأوروبي موقف حيال الاشتباكات التي اندلعت في المسجد الأقصى بين شرطة الاحتلال والمصلّين في 2013/5/8 حيث أعربت مفوّضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كاثرين آشتون، عن قلقها مما جرى في الأقصى ومن اعتقال المفتي محمد حسين. وأكّدت ضرورة ضمان الاحترام الكامل لإمكان الدخول إلى الأماكن المقدسة في القدس لممارسة الشعائر «السلمية» لجميع الأديان[48].

خامسًا: على المستوى الشعبيّ:

يُعتبر التفاعل الشعبيّ مع أوضاع المسجد الأقصى أحد أهمّ أوراق الضغط على الاحتلال، ولطالما كانت دولة الاحتلال تتجنّب استفزاز الجمهور العربيّ والإسلاميّ حتى لا تُحوّل – وفق رؤيتها- الصراع من صراعٍ مع الفلسطينيين إلى صراع مع عموم المسلمين. لكن الزخم والتأثير اللذين اكتسبهما هذا التفاعل الشعبيّ خلال سنوات انتفاضة الأقصى وما تلاها بات يفتر شيئًا، ومع اندلاع ثورات الربيع العربيّ بات التفاعل أكثر فتورًا مع انشغال الجمهور العربيّ والإسلاميّ بالتحوّلات الداخليّة والتحديات التي فرضتها الثورات على بلدان هذا الربيع.

ويعتقد البعض أن هذه الثورات قد أثرت سلبًا على التفاعل مع قضيّة فلسطين والمسجد الأقصى، فيما يرى البعض الآخر أنّ انشغال الشعوب العربيّة والإسلاميّة كلّ في شؤونه الداخليّة هو أمرٌ مرحليّ، سيتحول على المدى المتوسط والبعيد، وبعد أن تستعيد هذه الشعوب حريّتها وتؤسس لدول ما بعد الثورة إلى زخمٍ تتضامن فيه المواقف الرسميّة مع الشعبيّة في تأييد المسجد الأقصى والدفاع عنه.

كلا الرأيين لا ينفي حدوث تراجع حاليّ في التفاعل الشعبيّ مع أوضاع المسجد الأقصى، وهو الأمر الذي انعكس سلبًا بالضرورة على وضعه، ومنح الاحتلال هامشًا واسعًا للتحرّك وقد بات يشعر أن بإمكانه الآن حسم الأمور لمصلحته وتثبيت وقائع جديدة على الأرض بينما العرب والمسلمون منشغلون عنه، وهو أمرٌ لا بد أن تتنبه له القوى الشعبيّة في دول الربيع العربيّ تحديدًا لأنّ الوقت ليس في مصلحتها، وربما يكون التقسيم قد وقع ريثما تنتهي هذه الدول من ترتيب بيتها الداخليّ.

لكن على الرغم من الفتور الشعبيّ العام الذي شهده العام الماضي، إلاّ أن دولتين هما الأردن ومصر خرجتا عن هذه القاعدة وحافظتا على زخمٍ شعبيٍّ في التفاعل مع أوضاع المسجد الأقصى في العديد من المناسبات، وهو وإن لم يرقَ إلى مستوى التحرك الشعبيّ الضاغط على الاحتلال إلاّ أنّه حافظ على القضيّة حاضرة في المجال العام في هذين البلدين أكثر من غيرهما.

ففي الأردن شهد العام الماضي تنظيم العديد من الفعاليات والمسيرات لنصرة المسجد الأقصى، كانت أولاها في بداية شهر آب/أغسطس 2012 حيث نظّمت الحركة الإسلاميّة مسيرة في مدينة مادبا جنوب العاصمة الأردنيّة عمّان، شارك فيها الآلاف لنصرة المسجد الأقصى واستنكار اعتداءات الاحتلال المتكررة عليه. بعدها بأيّام دعا المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، همام سعيد الحكومة الأردنيّة، إلى القيام بواجبها وولايتها على المقدسات في القدس الشريف ومواجهة التدنيس الذي تقوم به دولة الاحتلال[49].

وفي شهر تشرين أوّل/أكتوبر 2012، دعا حزب جبهة العمل الإسلامي العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني إلى المبادرة لطلب عقد جلسة طارئة للقمة العربية، مخصصة للبحث في أنجع السبل التي تردع سلطات الاحتلال عن الإمعان في اعتداءاتها، بما في ذلك دعوة مجلس الأمن لبحث هذه التعديات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وإعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة معها[50].

وعلى أثر سقوط بعض أشجار المسجد الأقصى المبارك في 2013/1/7، دعا الوزير السابق إسحق الفرحان رئيس ملتقى القدس الثقافي الحكومة الأردنية إلى تشكيل لجنة علمية مستقلة، لفحص عينات من جذور الأشجار التي سقطت في باحات المسجد الأقصى لمعرفة الأسباب وإعلانها على الملأ.

وفي شهر آذار/مارس 2013، شارك آلاف الأردنيين في مهرجان «الأقصى في خطر» الذي أقامته الحركة الإسلامية بالقرب من دوار الداخلية بالعاصمة الأردنية عمان. وقد دعا فيه المراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن الحكومة إلى اتخاذ موقفٍ حاسمٍ من انتهاكات الاحتلال وأكد عمق الارتباط مع المسجد الأقصى المبارك.

لكنّ التطوّر الشعبيّ الأبرز الذي شهده العام الماضي في الأردن كان إعلان تأسيس الهيئة الشعبية الأردنية للدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات، في شهر أيّار/مايو 2013. وقد حددت الهيئة أهدافها

بالسعي إلى الدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة، ومواجهة اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته لتهويدها وتنسيق الجهود وتوحيدها لفضح هذه المخططات وإفشالها[51].

وفي 2013/6/3، انطلقت حملة «وينك عن الأقصى» المنبثقة عن حملة «أنا أردني والأقصى مسؤوليتي» التابعة لملتقى القدس الثقافين وذلك ردًّا على الهجمة الشرسة التي تستهدف المسجد الأقصى المبارك من قبل قوات الاحتلال من اقتحامات تهدف إلى تقسيم المسجد، واعتداءات على المصلين ومنعهم من دخول المسجد، وتأكيدًا أن الشباب لديهم القدرة على نصرة المسجد الأقصى بما يمتلكون من أدوات مختلفة[52]. كما شهد شهر حزيران/يونيو 2013 زيارة وفدٍ برلمانيّ أردنيّ للمسجد الأقصى وتنظيم مهرجان تضامني مع مدينة القدس في العاصمة عمّان، تحت رعاية وزير الثقافة الأردني بركات عوجان.

وبالانتقال إلى مصر، فقد شهدت العاصمة المصريّة القاهرة في 2012/10/3 مهرجانًا للاحتفال بذكرى التحرير الصلاحيّ للقدس نظمته مؤسسة القدس الدوليّة، وقد حضر المهرجان مجموعةٌ من الشخصيّات الرسميّة المصريّة كمستشار الرئيس للشؤون العربية، ورئيس مجلس الشورى، ومساعدة الرئيس للشؤون السياسية. وحضر كذلك مجموعة من المؤسسات العاملة من أجل فلسطين في مصر من بينها المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، ولجنة القدس في اتحاد الأطباء العرب، والائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين، ومركز الدراسات الفلسطينية في مصر، والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وحركة أمناء الأقصى. وإذ أشار خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إلى اعتداءات المستوطنين على المسجد الأقصى واستباحتهم له ومحاولتهم تقسيمه فإنه دعا الدول العربية والإسلامية إلى التحضير لمشروع يستهدف تحرير القدس والمسجد الأقصى[53]. أما مستشار الرئيس محمد مرسي فأكد في الاحتفالية أنه «لا يمكن أن نبيع أو ننسى قضية تحرير القدس التي ضحى من أجلها قادة وشباب المسلمين بالكثير والكثير»، كما أشاد بدفاع الشعب الفلسطيني عن المسجد الأقصى على الرغم من قلة الموارد[54].

وإثر الاقتحامات والاعتداءات على المصلين التي شهدها المسجد الأقصى في تشرين أوّل/أكتوبر صرّح المرشد العام للإخوان المسلمين، د. محمد بديع، في مصر بأنّ «الجهاد هو السبيل الوحيد لاسترداد القدس والمسجد الأقصى مرة أخرى من يد الإسرائيليين»، داعيًا الأمة الإسلامية إلى الاستنفار وإعلان الجهاد لتحرير بيت المقدس.

وفي شهر أيّار/ مايو 2013، دعت جماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى تنظيم مليونية لنصرة القدس في جامع الأزهر وسائر محافظات مصر، وقد شارك عشرات الآلاف في مسيرات مندّدة باعتداءات الاحتلال على المسجد الأقصى في عددٍ من المدن المصريّة[55]. وقد دعا الشيخ محمد مختار مهدي خطيب الأزهر في ذلك اليوم وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، والرئيس العام للجمعية الشرعية المصرية، إلى نصرة المسلمين بالمسجد الأقصى والدفاع عنهم وحماية الأراضي المقدسة باعتبار ذلك واجبًا شرعيًا. كما صرح محمد البلتاجي القيادي بجماعة الإخوان المسلمين، خلال مسيرة القاهرة قائلاً: «إن هذه الفعاليات القائمة بمحيط الأزهر الشريف تؤكد أن الأمة مشغولة باستكمال مسيرة الثورة وبناء المؤسسات، وهذا لن يشغلنا عن مناصرة إخوتنا في القدس».

وبالتزامن مع الذكرى السادسة والأربعين لاحتلال كامل القدس أعلنت مؤسسة القدس الدولية في 2013/5/29 عن إطلاق الحملة العالمية «هي القدس» من العاصمة المصريّة القاهرة. وقد طالب رئيس مجلس إدارة مؤسسة القدس الدولية، حميد الأحمر، في المؤتمر الصحفي لإعلان الحملة الحكومات العربية والإسلامية والشعوب بـ«إظهار الموقف الحازم في رفضهم لما تتعرض له القدس والمسجد الأقصى من اعتداءات»، كما دعا إلى تبني «استراتيجية شاملة لتثبيت الوجه الحضاري العربي والإسلامي للقدس، وتثبيت المقدسيين في مدينتهم في مواجهة حملة الاقتلاع التي يتعرضون لها»[56]. وقد أعلنت المؤسسة عن سلسلة فعاليات وزيارات في مصر وغيرها في سياق حملتها، كان من ضمنها زيارة عدد من الأحزاب والهيئات والوزارات المصرية. وتكلّلت فعاليات المؤسسة بزيارة الرئيس المصري محمد مرسي الذي أكد ثبات الموقف المصري من نصرة القضية الفلسطينية، ودعم الشعب الفلسطيني على جميع المستويات، حتى تنتصر قضاياه العادلة في وجه الاحتلال الإسرائيلي، وينال حريته[57].

أمّا على مستوى التفاعل الشعبيّ مع أوضاع المسجد الأقصى في سائر الدول العربيّة والإسلاميّة، فقد شهد شهر آب/أغسطس 2012 تنظيم مجموعة من التجمعات والمهرجانات الشعبيّة لنصرة المسجد الأقصى في كلّ من مدينة بنغازي الليبية ومدينة اسطنبول التركيّة. وفي شهر كانون ثانٍ/ يناير 2013، نظمت سفارة دولة فلسطين لدى السنغال مهرجانًا شعبيًّا لنصرة القدس والأقصى في مدينة كولخ، ثاني كبرى المدن السنغالية.

وفي ردّ فعل على الاعتداءات التي شهدها المسجد الأقصى في شهر أيّار/مايو 2013، أصدرت مجموعة من الهيئات والمنظمات في جنوب أفريقيا بيانًا استنكرت فيه الاعتداءات والاقتحامات التي يتعرّض لها المسجد الأقصى، كما أصدرت قوى وأحزاب وشخصيات لبنانية بيانات مختلفة أدانت فيها الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في القدس، وشددت على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني ومساندته في مواجهة العدوان الإسرائيلي. كما شهد شهر أيّار/مايو إقامة فعاليّات الأسبوع الثقافي المقدسي في العاصمة العراقيّة بغداد والذي نظمته اللجنة الوطنية للقدس عاصمة دائمة للثقافة العربية، ضمن إطار فعاليات الاحتفال ببغداد عاصمة للثقافة العربية 2013.

الحدث الشعبيّ الأبرز الذي شهده العام الماضي للتضامن مع القدس والمسجد الأقصى كان مسيرة القدس العالميّة التي نظّمتها اللجنة الدولية للمسيرة العالمية إلى القدس بالتعاون مع الهيئات والفعاليات المحليّة في أكثر من 40 دولة حول العالم وذلك في 2013/6/7 تحت شعار «شعوب العالم تريد تحرير القدس».

أبرز المسيرات كانت تلك التي شهدتها الأراضي الفلسطينيّة بكاملها في القدس والأراضي المحتلّة عام 1948 والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وقد اندلعت مواجهات بين المتظاهرين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في بلدات الضفة الغربية، أصيب على أثرها العشرات. أمّا في مصر فقد شارك وزيرا الثقافة والرياضة في المسيرة التي انطلقت من مسجد رابعة العدويّة وشارك فيها الآلاف[58]. كما شهد الأردن وتونس وموريتانيا والمغرب، وكذلك اليمن وماليزيا وباكستان وتركيا، مسيرات جماهيريّة للمشاركة في مسيرة القدس العالميّة، هذا بالإضافة إلى وقفات احتجاجية في عدد كبير من العواصم والمدن الأوروبية والأمريكية، خصوصًا أمام سفارات دولة الاحتلال[59].

هوامش الفصل الرابع

1. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/8/3.
2. المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/9/16.
3. موقع «فلسطينيو 48»، 2012/10/2.
4. صحيفة القدس المقدسية، 2012/9/22.
5. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/3/6.
6. موقع «فلسطينيو 48»، 2013/3/22.
7. المصدر السابق، 2013/4/6.
8. القدس المقدسية، 2013/5/8
9. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/8/6.
10. المصدر السابق، 2012/10/5.
11. المصدر السابق، 2013/3/3.
12. المصدر السابق، 2013/3/24.
13. أنظر تصريحات كل من سامي أبو زهري الناطق باسم حركة حماس، ووزير العدل في حكومة غزة عطا الله أبو السبح، ورباح مهنا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، وبيان لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي الفلسطيني في 2013/4/24 والمنشورة على المركز الفلسطيني للإعلام.
14. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2013/5/9.
15. المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/10/7.
16. صحيفة القدس المقدسية، 2012/12/3.
17. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/3/8.
18. صحيفة القدس المقدسية، 2012/8/3.
19. المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/8/5.
20. موقع «فلسطينو 48»، 2012/10/2.
21. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/10/5.
22. المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/12/12.
23. المصدر السابق، 2013/3/8.
24. المصدر السابق، 2013/5/13.
25. صحيفة القدس المقدسية، 2012/8/1.
26. المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/9/11.
27. موقع «فلسطينيو 48»، 2012/10/5.
28. المصدر السابق، 2013/2/13.
29. للاطلاع على نص الاتفاقية يمكن مراجعة الرابط الآتي:
http://wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=151002.

30. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2013/4/3.
31. المصدر السابق.
32. المدينة نيوز وشبكة أجيال الإذاعية، 2013/6/8؛ والقدس اللندنية، 2013/6/12.
33. موقع شبكة هنا القدس للإعلام المجتمعي، 2013/4/1.
34. صحيفة الحياة اللندنية، 2013/4/2.
35. صحيفة الغد الأردنية، 2013/5/9.
36. المصدر السابق، 2013/5/13.
37. صحيفة القدس العربي، 2013/5/13.
38. المصدر السابق، 2013/5/20.
39. المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/8/8.
40. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/8/9.
41. نص البيان الختامي لقمة مكة، منشور على الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط، http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=691136&issueno=12315#.UhIlKW1m32A
42. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/10/2.
43. المصدر السابق، 2012/10/7.
44. المصدر السابق، 2012/12/16.
45. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/1/28.
46. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2013/5/16.
47. هآرتس، 2013/4/23.
48. أخبار إسرائيل الوطنية، 2013/5/10.
49. المركزالفلسطيني للإعلام، 2012/8/19.
50. المصدر السابق، 2012/10/1.
51. المصدر السابق، 2013/5/26.
52. صحيفة الغد الأردنية، 2013/6/5.
53. موقع مدينة القدس، 2012/10/4؛ والإسلام اليوم، 2012/10/13.
54. الوفد، 2012/10/3.
55. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/5/9.
56. المصدر السابق، 2013/5/29.
57. موقع مدينة القدس، 2013/6/10.
58. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/6/7.
59. المصدر السابق، 2013/6/9.

المحتويـات

القدس.. نحميها معًا... نستعيدها معًا
Together We Safeguard al Quds



مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)

الإدارة العامة - لبنان
لبنان - بيروت - شارع الحمرا
بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 751725 1 961+
فاكس: 751726 1 961+
ص.ب: بيروت - الحمرا 113/5647
info@alquds-online.org

General Directorate - Lebanon
Lebanon - Beirut - Hamra
Sarolla Bldg.11th Floor
Office:+961 1 751725
Fax : +961 1 751726
P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
www.alquds-online.org

مكتب سورية
دمشق - شارع البرازيل
مقابل فندق أمية
تلفاكس: 00963 11 3318194/5/6
ص.ب. : 30715 دمشق - سورية
qiisyria@alquds-online.org
alquds@aloola.sy

مكتب اليمن
صنعاء - الدائري- الجامعة الجديدة
هاتف:00967 1 560216/7
فاكس : 00967 1 560211
ص.ب: 13950
qiiyemen@alquds-online.org
quds57@hotmail.com

مكتب مصر
القاهرة - مدينة نصر
شارع نجاتي سراج- أحمد الزمر
أمام جمعية الوفاء والأمل
ص.ب.: 6أ
تلفاكس: 0020222754598
qiiegypt@alquds-online.org

مكتب فلسطين
غزة - النصر
شارع عز الدين القسام
برج الكرمل الطابق الثامن
تلفاكس: 009702821966
ص.ب: 1381
qiipalestine@alquds-online.org

مكتب الكويت
الكويت العاصمة
الزهراء- شارع47
هاتف:00965 99393667
qiikuwait@alquds-online.org

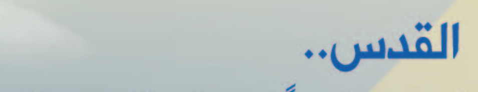
مكتب ماليزيا
A-5- 10 daman putera
jalan jernai 3/ 2 medan
daman 53100 kuala lumpur
60123985190
mohammadmakram@gmail.com
m_mkrm@hotmail.com

مكتب الجزائر
الجزائر العاصمة
شارع زيغود يوسف - الجزائرية
هاتف: 0021321730404
فاكس : 0021321730505
qiialgeria@alquds-online.org

مكتب السودان
الخرطوم - شارع عبيد ختم
رقم العقار-17 مربع65
هاتف: 00249-155122662
فاكس: 00249-1551122661
ص.ب: 11474 جمهورية السودان
alquds-sudan@maktoob.com

مكتب جزر القمر
اتسندرا- موروني
جزر القمر
هاتف: 002697631386
comores@alquds-online.org

مكتب جنوب إفريقيا
Alquds Foundation First flr,1 str, Athlone
p.o. box: 446 - athlone, 7760
Cape Town, South Africa
Tel : 002721 696 6545
Fax: 002721 696 6469
info.cpt@alquds.za.net



Together We Safeguard al Quds

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

الإدارة العامة

لبنان - بيروت - شارع الحمرا - بناية الساروﻻ - الطابق 11

هاتف: 725 751 1 961+ - فاكس: 726 751 1 961+

ص.ب: بيروت - الحمرا 133/5647

info@alquds-online.org

www.alquds-online.org

